



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

القسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة-ولاية ميله نموذجا -

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك "

إشراف الأستاذ:

رامي حريد

إعداد الطالب:

آدم اسطمبولي

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا		
مناقشا		
مشرفا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	رامي حريد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

«..يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير» صدق الله العظيم، الآية

11 سورة المجادلة.

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك، إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا أملك أعلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي ونور بصري "محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من منحتني من غير أن تسألني، إلى من ضحت بحياتها و آمالها من أجلنا، أمي الحنونة "عزيزة" أدامها الله وحفظها من كل كرب.

إلى من حرم نفسه ليعطينا، إلى من تحدى الصعاب ليوصلنا إلى ما نحن عليه، إلى تاج رأسي ودليلي أبي العزيز "جمال الدين" أطال الله في عمره.

إلى من ترعرت وعشت بينهم إخوتي "عبد المطلب، محمد شفيق، عبد الرؤوف، زكرياء"، إلى ابنتي أخي "بيبيشا الكتكوتة نبال".

إلى كل من جمعتني بهم الأيام إخوتي في الله.

إلى أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الطور الجامعي جازاكم الله خيرا.

إلى زملائي في الدراسة الجامعية، إلى كل من يذكرهم قلبي ونسيهم قلبي...،

آدم

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله لإتمامي هذا العمل وما التوفيق إلا بالله عز وجل
أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "رامي حريد" على كل
التوجيهات والإرشادات التي قدمها لي لإنجاز هذا العمل.
كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقييم هذا العمل.

الملخص:

تلعب "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" دورا محوريا في جميع اقتصاديات العالم. فهي بمثابة المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي، إلا أنها تواجهها العديد من المعوقات في طريق نشأتها وتطورها، حيث تبدأ مشاكل هذه المؤسسات في المراحل الأولى من نشأتها، وهذا راجع إلى الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتبر "المرافقة" أهم الآليات الجديدة المبتكرة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تتجسد في مجموعة من الأجهزة لعل أبرزها "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب".

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم إنشائها ومرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالنظر إلى أهمية هذا الجهاز وهذا القطاع الأكثر استيعابا لليد العاملة ودوره في خلق القيمة المضافة للاقتصاد، وتم بحث ذلك من خلال إدراك ثلاثة متطلبات رئيسية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ودور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرافقة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

Abstract:

"SMEs" play a pivotal role in all economies in the world. It serves as the primary engine to the wheel of economic growth, but they faced many obstacles in the way of its creation and evolution, where you start these institutions problems in the early stages of its inception, and this is due to the characteristics of small and medium enterprises, considered to be "associated with" the most innovative new mechanisms to upgrade small and medium enterprises which are embodied in a set of devices, most notably "national Agency to support youth employment."

This study aims to examine and evaluate the performance of the National Agency to support youth employment in encouraging the establishment and the accompaniment of small and medium enterprises, by giving importance to this device which is the most accommodating of the labor and its role in the creation of added value for economy. This was discussed through the realization of three major requirements : small and medium enterprises and problematic financing the reality of supporting and accompanying bodies of small and medium enterprises in Algeria, and the role of the national Agency for supporting of youth employment in the establishment and Accompaniment of small and medium enterprises.

Key words: small and medium enterprises, accompaniment, the National Agency for support of youth employment.

I	الإهداء
II	شكر وتقدير
III	الملخص
V-VIII	فهرس المحتويات
IX	قائمة الأشكال
X-XI	قائمة الجداول
أ	مقدمة
ب	الإشكالية
ب	الفرضيات
ب	أهداف الدراسة
ت	أهمية الدراسة
ت	دوافع اختيار الموضوع
ث	منهج الدراسة
ث	الصعوبات التي واجهت الباحث
ج	الدراسات السابقة

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3	المطلب الأول: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
5	المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	9
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	16
المطلب الأول: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين.....	16
المطلب الثاني: خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم.....	17
المطلب الثالث: خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط.....	18
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.....	22
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	22
المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	26
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	28
المبحث الرابع: المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	32
المطلب الأول: المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الص والم في بداية نشاطها.....	32
المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في علاقتها مع البنوك.....	39
المطلب الثالث: المشاكل التمويلية الأخرى التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	42
خلاصة.....	46
الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.....	48
المبحث الأول: واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	49
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	49
المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر.....	53
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	58
المطلب الرابع: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	65
المبحث الثاني : ديناميكية المرافقة.....	72
المطلب الأول: ماهية المرافقة.....	72

المطلب الثاني: أشكال المرافقة	73
المطلب الثالث: أثر المرافقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	75
المبحث الثالث: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	79
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	79
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	82
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	83
المطلب الرابع: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	86
خلاصة	90
الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	92
المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	93
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	93
المطلب الثاني: هيكل تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	94
المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	98
المبحث الثاني: مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإجراءات المتابعة من طرف الوكالة	100
المطلب الأول: مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	100
المطلب الثاني: الإجراءات الخاصة بمتابعة المشروع	106
المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	107
المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة -	110
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة -	110
المطلب الثاني: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ميلة -	118

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لقرض مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-	120
..... خلاصة	133
..... الخاتمة	135
..... قائمة المراجع	139
..... الملاحق	149

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
2-1	دورة حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	33
3-1	المعلومات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة الابتكارية للبنوك في 19 دولة أوروبية (%)	37
4-1	لماذا تفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
1-2	العشر معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	70
2-2	تقدير نسبة الخطر والاستقلالية تبعا لأنماط هيئات المرافقة	77
1-3	مراحل مرافقة إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	104-105
2-3	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-	111

الرقم	عنوان الجـدول	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختلفة حسب عدد العمال	06
2-1	تصنيف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة	10
3-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	11
4-1	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
5-1	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	15
6-1	المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة	21
7-1	طبيعة السلع والمنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	24
8-1	أسباب إجهام البنوك الأمريكية عن تنمية نسب الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41
1-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة ملكيتها خلال الفترة 2006-2013	53
2-2	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات خلال الفترة 2006-2013	54
3-2	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الولايات خلال الفترة 2006-السداسي الأول 2013	55-58
4-2	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006-2013	59-60
5-2	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات	61
6-2	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في أهم القطاعات خلال الفترة 2006-2011	63-64
7-2	فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي	67
8-2	نسبة المؤسسات التي تعتبر مشاكل التمويل كعائق	68
9-2	عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل لـ ANDI حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2014	81
10-2	عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل لـ ANDI حسب القطاع القانوني للفترة 2002-2014	82
11-2	توزيع القروض حسب القطاعات منذ إنشاء الوكالة إلى نهاية 2012	85
1-3	المشاريع الممولة من طرف ANSEJ متراكمة حتى السداسي الأول 2013	107-108

116	المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة ANSEJ	2-3
116	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة ANSEJ	3-3
116	المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة ANSEJ	4-3
117	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة ANSEJ	5-3
118	الملفات المودعة والمقبولة والممولة من طرف الوكالة- فرع ميلة- للفترة 2008-2013	6-3
119	القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع ميلة خلال الفترة 2008-2013.	7-3
123-124	هيكل الاستثمار	8-3
124	تركيب الاستثمار	9-3
125	التركيب المالية	10-3
126	إهلاك القرض البنكي	11-3
128	الميزانية الافتتاحية	12-3
128-130	جدول حسابات النتائج	13-3

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم معالم الاقتصاد الرأسمالي حيث أصبحت في الآونة الأخيرة بمثابة المحور الهام الذي لا يستهان به في اقتصاديات العالم ككل، فعلى مستوى الساحة الاقتصادية تعتبر المؤسسات الناشطة فيها معظمها ذات الحجم الصغير والمتوسط، ويعود ذلك إلى الأهمية البالغة التي تلعبها على المستوى الاقتصادي من تحقيق للنمو والتوازن وكذا المساهمة في الرفع من الناتج المحلي وخلق للقيمة المضافة.. وعلى المستوى الاجتماعي من خلق لمناصب الشغل ومحاربة بعض الآفات الاجتماعية.

كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تتفرد بها عن باقي المؤسسات الكبيرة فهي بمثابة منبع للإبداع والابتكار وكذا المهارات التنظيمية، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحيانا تعاني من مجموعة من المشاكل تقف عائقا دون نموها وتطورها خصوصا من جانب شدة المخاطر التي تحيط بها في المراحل الأولى من نشأتها مع البنوك في القضايا التمويلية، إضافة إلى جانب المعلومات فيها إما تكون تعاني نقصا وإما عدم تطابق هذه المعلومات وعدم توافقها. لذلك أولت دول كثيرة اهتماما بالغا بهذه المؤسسات من خلال تقديم يد المساعدة لها، ونتج عن هذا الاهتمام تزايد كبير في تعداد هذه المؤسسات عبر العالم.

على غرار دول العالم، شهدت الجزائر منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي وذلك إدراكا منها لمكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد المحلي، فسارعت إلى القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات وتحضير الأرضية المناسبة لها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع إلا أن العراقيل الموجودة في الجزائر حالت دون الوصول إلى النتائج المرجوة، فمن بين المشاكل التي تعرقل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد مشكل صعوبة الحصول على العقار وكذلك الإجراءات الإدارية والتنفيذية المعقدة، إضافة إلى غياب ثقافة المؤسسة لدى أغلب حاملي المشاريع الجدد، ولعل أكبر المشاكل التي تعاني منه هذه المؤسسات في جل دول العالم وفي الجزائر خصوصا هي المشاكل التمويلية بين هذه المؤسسات والبنوك.

بغرض مواجهة الصعوبات التي تعترض عمليات إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم استحداث هيئات تعمل على الدعم والمرافقة، هذه الأخيرة تعتبر مهمة لحاملي المشاريع الجدد و ذلك في مختلف مراحل حياة المؤسسة باعتباره يضمن بنسبة كبيرة نجاح صيرورة الإنشاء، فإ إنشاء مؤسسة ليس بالأمر السهل لذلك قامت الحكومة الجزائرية بإصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين الهيئات التي تضمنها هذا القانون نجد جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التي لعبت ومازالت تلعب دور كبير في خلق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي مساهمتها غير المباشرة في خلق القيمة المضافة عبر خلقها لمناصب الشغل وتنويع للنسيج الاقتصادي في السوق المحلية.

الإشكالية:

مما سبق يمكننا صياغة التساؤل الرئيسي والجوهري كالتالي:

كيف تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" في دعم عملية إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل تشكل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائق في سبيل حصولها على قروض مصرفية طويلة الأجل في مراحل نشأتها الأولى؟
- ✓ هل هناك فعلا مرافقة قبل وبعد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ✓ ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة؟

الفرضيات:

للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- ✓ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على قدرتها في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل في المراحل الأولى من نشأتها؛
- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هياكل مرافقة لها قبل وبعد الإنشاء؛
- ✓ تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ميلة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الامتيازات (المالية والتشريعية والتنظيمية) التي تمنحها للشباب المستثمر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المراحل الأولى من نشأتها والأهمية التي تلعبها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛

- ✓ إبراز أهم التحديات والمشاكل التي تقف عائقا أمام نموها وتطورها؛
- ✓ تناول تطور وزيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ✓ بحث مختلف الجوانب المتعلقة بالمرافقة؛
- ✓ تسليط الضوء على هيئات المرافقة والدعم بالجزائر وإسهاماتها؛
- ✓ الوقوف على نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني والمحلي؛
- ✓ طرح اقتراحات وتوصيات للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نابعة من كونها أداة لتنويع الاقتصاد، فسهولة إنشائها وسرعة انتشارها يعطيها القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي ناهيك عن دورها الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة من مساهمة للناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وغيرها، فقد أصبحت تحظى ببرامج خاصة خصوصا في الدول المتقدمة التي تجاوزت فيها العديد من الصعوبات خاصة التمويلية منها، في الوقت الذي مازالت مثيلاتها في الجزائر والدول النامية تعاني من هذه المشكلات، إذ تعتبر مشكلة التمويل أبرز ما يعيق تطورها خصوصا في مرحلة الانطلاق والتوسع.

وفي محاولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، قامت هذه الأخيرة بوضع جملة من إجراءات الدعم منها المالية والتشريعية والتنظيمية، فظهرت العديد من الهيئات التي من شأنها دعم ومرافقة إنشاء هذه المؤسسات ومن أهمها: CNAC، FGAR، ANGEM، ANDI، ANSEJ.

دوافع اختيار الموضوع:

تكمن دوافع اختيار الموضوع محل الدراسة "تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-ولاية ميلة نموذجا-" إلى جملة من الأسباب، منها:

الأسباب الذاتية:

- ✓ إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع كونه موضوع الساعة؛ نظرا للدور الفعال الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- ✓ الميل الشخصي لمجال المقاولاتية وكل ما يتعلق بهذا الجانب.

الأسباب الموضوعية:

✓ أهمية هذا الموضوع في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد؛

✓ معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وخاصة بولاية ميلة.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة، وإثبات صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المناهج التالية:

✓ **المنهج الوصفي:** اعتمدنا عليه في وصفنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهميتها؛

✓ **المنهج التحليلي:** اعتمدنا عليه في تحليل الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل نشأتها وتطورها، وكذا في تحليل وتقييم إسهامات هيئات الدعم والمراقبة بالاعتماد على الإحصائيات والمراجع المتاحة، وبالاعتماد على الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع ميلة-؛

✓ **منهج دراسة حالة:** اعتمدنا عليه من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

خلال إنجاز هذا البحث تعرضنا لصعوبات سواء خلال تحضير الجانب النظري أو أثناء إجراء الدراسة الميدانية:

✓ **صعوبات نظرية:** على المستوى النظري وجدنا صعوبة في إيجاد المراجع التي تناولت موضوع المرافقة، ذلك أن موضوع المرافقة يعتبر من المواضيع الجديدة من الناحية الأكاديمية.

✓ **صعوبات ميدانية:** تتمثل أهم الصعوبات الميدانية في امتناع ممثلي الوكالة من تزويدنا بالإحصائيات المطلوبة رغم بدلنا مجهودات كبيرة للحصول عليها، وذلك لعدم ثقتهم في سرية معلوماتهم، وتزويد المعلومات فقط للهيئات الرسمية حسب رأيهم رغم أن الطالب هو الآخر قادم من هيئة رسمية (الجامعة)، إضافة إلى غياب وعيهم بأهمية هذه الدراسة في ترقية محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تحت عنوان "تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار فرع ورقلة"، من إعداد "محمد قوجيل، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008"، تكونت الدراسة من ثلاثة فصول تناول فيها الباحث بالفصل الأول الإطار النظري لإنشاء المؤسسات، فيما تحدث الفصل الثاني عن المرافقة كآلية لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، وتناول الفصل الثالث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كجهاز لدعم ومرافقة المؤسسات المصغرة في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن المرافقة بديل فعال لترقية الروح المقاولاتية في المجتمعات المنقلة حديثاً نحو اقتصاد السوق، وذلك من خلال الحوافز المادية والمعنوية التي تقدمها هيئات المرافقة.

الدراسة الثانية: مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تحت عنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، من إعداد "ياسين العايب، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011"، تكونت الدراسة من خمسة فصول تناول فيها الباحث بالفصل الأول المداخل المفسرة للهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية، فيما تحدث الفصل الثاني عن تطور المؤسسة الإقتصادية وسياسة التمويل في الاقتصاد الجزائري، وتناول الفصل الثالث تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبرى إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتناول الفصل الرابع محددات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الفصل الخامس والأخير فتناول تحليل الهيكل التمويلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن البنوك ليست المؤسسات المالية الملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المراحل الأولى من نشأتها.

الدراسة الثالثة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة ولاية قسنطينة"، من إعداد "حليمة الحاج علي، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009"، تكونت الدراسة من أربعة فصول تناول فيها الباحث في الفصل الأول مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة، وتناول الفصل الثاني طرق تمويل هذه المؤسسات، أما الفصل الثالث فتطرق إلى تكلفة التمويل والهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة، وتناول الفصل الرابع والأخير طرق تمويل المؤسسات الصغيرة ودعمها في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: عدم وجود تعريف موحد لا يعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات، فالفرق شاسع بين مؤسسة صغيرة في الدول النامية وأخرى في دولة متقدمة.

الدراسة الرابعة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان "دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع قسنطينة-"، من إعداد "صندرة سايبى، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005"، تكونت الدراسة من ثلاثة فصول تناول فيها الباحث بالفصل الأول صيرورة إنشاء المؤسسة الاقتصادية الصغيرة وتناول في الفصل الثاني ديناميكية المرافقة، أما في الفصل الثالث فتطرق إلى دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقة إنشاء المؤسسة الصغيرة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقدم العديد من الخدمات التي تسهم في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، خاصة فيما يتعلق بإعداد الدراسة التقنو-اقتصادية، وبالتالي المساعدة على إعداد دراسة السوق والتقديرات المالي والمساهمة أيضا في تمويل المشروع وتحمل عبء فارق تخفيض معدل الفائدة المفروض على القروض البنكية.

الدراسة الخامسة: ملتقى دولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" عنوان المداخلة "إسهامات هيئات المرافقة المقاتولية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، من إعداد "محمد ناصر حميداتو والعيد غربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012"، تكونت الدراسة من أربعة محاور تناول المحور الأول الإطار النظري للمرافقة المقاتولية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتناول المحور الثاني هيئات المرافقة المقاتولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المحور الثالث فتناول مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، وآخر محور تناول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن أساليب المرافقة وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من مساهمتها الفعالة في إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تفعيلها وتطويرها إلى مستويات أكبر.

الدراسة السادسة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان "دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-"، من إعداد "خالد طالبي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011"، تكونت الدراسة من ثلاثة فصول تناول فيها الباحث بالفصل الأول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتناول الفصل الثاني القرض الإيجاري وأهميته كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الفصل الثالث والآخر فتناول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرض الإيجاري في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: رغم ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إيجابيات إلا أنها عرضة لمشاكل وعقبات كثيرة على مختلف المستويات، نتيجة لحجمها الصغير وما ينتج عنه من نقاط ضعف، ونظرا لقلة خبرة مسيرتها فهي عاجزة عن مواجهة تحديات السوق لوحدها وتحتاج إلى رعاية دائمة في مختلف مراحل تطورها.

هيكل الدراسة:

بناء على طرح الإشكالية وأهداف الدراسة، ومن أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم البحث كالتالي:

✓ **الفصل الأول:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها.

سنتناول فيه مفاهيم عامة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز خصائصها من خلال الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم نستعرض الصعوبات التي تواجه إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **الفصل الثاني:** واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سوف نتناول في هذا الفصل مراحل نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسنتطرق إلى دراسة ديناميكية المرافقة وأشكالها، وفي الأخير حاولنا عرض أهم الأجهزة والتنظيمات التي تدعم وترافق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **الفصل الثالث:** دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنحاول من خلاله التعرف على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وعرض مختلف الأساليب والصيغ المتاحة لديها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخطوات والإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل، إضافة للتطرق إلى المراحل المختلفة لمرافقة حاملي المشاريع، مع دراسة تطبيقية لأحد المشاريع الممولة من قبل هذه الوكالة.

✓ **خاتمة الدراسة:** سنلخص فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، كما ستتضمن مجموعة من التوصيات ، بالإضافة إلى مجالات بحث مستقبلية.

الفصل الأول:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

تمهيد:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي شغلت ومازالت تشغل حيزا كبيرا في القضايا الاقتصادية والاجتماعية لدى معظم دول العالم، فهي من أهم معالم الاقتصاد الرأسمالي وركائز الحرية الاقتصادية.

دخلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الجزائر بعد التحولات الهامة التي مست هياكل الاقتصاد الوطني في نهاية القرن الماضي، فهي تلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد، وتعتبر فضاء حيويا لتوفير مناصب الشغل والحد من المشاكل الاجتماعية، وبالتالي فإن معظم دول العالم أصبحت تدرك الأهمية والخصائص التي تتفرد بها تلك المؤسسات ليست فقط في الدخل القومي والحد من البطالة، لكن أيضا في مساهمتها الفعالة في تقديم الابتكارات وتحديث الاقتصاد إضافة إلى دورها في خلق القيمة المضافة.

في المقابل ونظرا لمحدودية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات المؤسسات كبيرة الحجم، بات من الضروري الأخذ بيدها حتى تستطيع الاستمرار والتطور، وبالتالي عكفت جل دول العالم باختلاف قدراتها الاقتصادية على دعم هذا النوع من المؤسسات وذلك عبر تقديم امتيازات كإعطائها مساعدات مالية وإعفاءات ضريبية... الخ، ولولا بعض المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات لساهمت أكثر في معدلات النمو الاقتصادية لهذه الدول.

وعلى هذا الأساس فقد تم تخصيص هذا الفصل للتحدث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها من خلال القيام بدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

المبحث الرابع: المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتقسم المؤسسات الاقتصادية عبر العالم عموماً إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة وهذا من حيث الحجم، يسمح هذا التقسيم أو التصنيف من وضع مفهوم واضح يميزه ويفصله عن باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، إلا أن اختلاف القدرات الاقتصادية وتباين درجات النمو بين اقتصاديات دول العالم ساهم في انتشار عدة تعريفات لتلك المؤسسات وهذا ما أكسبها بعض الغموض أحياناً، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الصعوبة الموجودة في وضع تعريف موحد وإلى المعايير المستخدمة في ذلك، إضافة إلى تعريفات بعض المنظمات والدول.

المطلب الأول: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد وضع تعريف واضح، شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع، وذلك لأنه يساعدنا في وضع المعالم والمحددات المعتمدة في التصنيف وتحديد طبيعة ونوع نشاط المؤسسات في المحيط الاقتصادي.

فالمبحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد تعريف دقيق لهذه الأخيرة يعتبر بحد ذاته مسألة اختلف الباحثين المهتمين بهذا الموضوع.

فمثلاً يرى "Torres" أن أولى صعوبات البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في تحديد تعريف موحد عالمي، وذلك نتيجة لخصوصياتها اتجاه الإطار العلمي للبحث، أي صعوبة تطبيق النماذج المطورة على المؤسسة الكبرى، واختلاف النظم السياسية ومستوى التطور فإيطاليا تعتبر المؤسسة متوسطة، إذا كانت توظف 3 عمال، بينما اليونان تعتبرها كذلك إذا كانت تشغل عاملين وهو ما أكدّه "Allali"، أين أكد على وجود أكثر من 250 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل دراسة كانت تهدف إلى تكييف التعريف لخدمة الهدف الخاص بالبحث، وذهب "Hertz" إلى أبعد من ذلك عندما أكد أن البحث في هذا المجال لن يبلغ إلى تحقيق النتائج الإيجابية وإجراء الدراسات المقارنة بين الدول ومؤسسات القطاعات المختلفة، إلا بعد اتفاق الباحثين والسلطات العمومية، حول تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات¹.

¹ ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص: 159.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

كما يرى "Slami" أن صعوبة وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف المحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة¹.

وقبل أن نضع بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنتطرق إلى أهم العوامل التي تقف في وجه الاقتصاديين من أجل تحديد تعريف موحد ومشترك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية: تتعدد العوامل الاقتصادية المرتبطة بصعوبة وضع تعريف موحد للمؤسسات الاقتصادية، إلا أنه يمكن حصر هذه العوامل في النقاط التالية:

أولاً: اختلاف درجات النمو: ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر مؤسسات كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو المغرب أو السنغال مثلاً، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي².

ثانياً: تنوع الأنشطة الاقتصادية: وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من قطاع لآخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، فالتصنيفات تختلف من قطاع إلى آخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها، وتحتاج أيضاً إلى يد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة³.

ثالثاً: اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعها، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، وأيضاً على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية والتعدينية... الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو لأحد فروعها، وذلك بسبب

¹ ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

² موسى جديدي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص: 12.

³ رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص: 17.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية¹.

الفرع الثاني: العوامل التقنية: تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فإن عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى عكس ذلك فإذا كانت عملية الصنع مجزأة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها البعض والمتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة².

الفرع الثالث: العوامل السياسية: تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها الأساس في التنمية الاقتصادية، بالتالي مساعدتها وتقديم الإعانات لها وتذليل الصعوبات التي تعترض نشاطها³.

وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتميز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع⁴.

إضافة إلى العوامل السابقة تعتبر الهيئات المتعاملة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهداف الدعم التي تقدمها كل هيئة من العوامل التي أدت ومازالت تؤدي إلى تعدد التعاريف.

وقد لجأ العلماء الاقتصاديين في طريقهم لوضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ضبط مجموعة من المعايير وهذا نتيجة لعوامل صعوبة تحديد تعريف موحد والمذكورة آنفا.

المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت واختلفت المعايير الدولية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام الباحثين خلال إعطائهم لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع مجموعة من المعايير إذ نجد المعايير الكمية التي تصلح لأغراض إحصائية وتنظيمية كمعيار اليد العاملة حيث يعتبر الأكثر شيوعا ودلالة والنوع الثاني من المعايير هي المعايير النوعية أو الكيفية وهو غالبا ما يكون أقرب إلى الحقيقية الاجتماعية والاقتصادية.

¹ رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.

² محمد صالح زويطة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 13.

³ شوقي جباري ومصطفى قمان، السوق المالية النديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05، الجزائر، ص: 04.

⁴ خالد طالبي، دور القرض الإبحاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص: 03.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الفرع الأول: المعايير الكمية: تسمح لنا المعايير الكمية بالتمييز بين المؤسسات عبر قياس أحجامها ومن هذه المعايير نجد:

أولاً: حجم اليد العاملة: يعتبر هذا المعيار من المعايير المستعملة بكثرة في قياس حجم المؤسسات، حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها، وهناك اختلاف واسع بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار¹.

فما يعتبر كبناء اقتصادي قوي في دولة ما نامية يعد كمشروع صغير في البلدان المتقدمة، والجدول (1-1) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختلفة حسب عدد العمال

الدولة	الحجم	مؤسسات صغيرة	مؤسسات متوسطة	مؤسسات كبيرة
بلجيكا	50-1	200-51	+201	
الو.م. الأمريكية	250-1	500-251	+500	
فنلندا	50-1	200-51	+201	
بريطانيا	50-1	200-51	+201	
الصين	49-1	500-50	+500	
سويسرا	20-1	100-21	+101	

المصدر: السعيد بريش وسارة طبيب، دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقسيمية، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2012، ص: 03.

حيث نلمس من خلال الجدول (1-1) اختلاف عدد العمال من بلد لآخر وذلك كما سبق وأن ذكرنا بأنه عائد إلى نظرة كل دولة اتجاه هذه المؤسسات.

¹ محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل تمويلها-دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص: 04.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

ويرجع استخدام هذا المعيار عادة إلى سهولة الحصول على المعلومات الخاصة بالعمالة، كما أن هذا المؤشر لا يتأثر ببعض المشاكل المالية كتخفيض العملة وتقادم الاستثمارات¹.

غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات، أهمها أن عدد العمال ليس بالركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأس مالية، كما أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال، ولا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح².

ثانيا: معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية والشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر. وعموما فإن هذه المعايير الإحصائية تحتاج دائما إلى التحديث والتتبع من حين لآخر، فمثلا عائد رأس المال يجب أن يعدل نتيجة تأثير التضخم، حيث أنه قد تصنف مؤسسة على أنها صغيرة باستخدام معيار العمالة، بينما في الواقع تحقق معدل عائد مرتفع³. لكن في الأخير يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده.

ثالثا: معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسات وقدرتها التنافسية⁴.

تبقى المعايير التي ذكرناها نسبية رغم أهميتها، لهذا وجب إدراج نوع آخر من المعايير والتي تساعدنا في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: المعايير النوعية: هي الأخرى تسمح لنا بالتمييز بين المؤسسات الاقتصادية وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل المعايير النوعية فيما يلي:

¹ مليكة زغب، استخدام قرض الإبحار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص: 02.

² سميرة قنبرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بقسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص: 53.

³ كمال عياشي، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، من 25-28 ماي 2003، ص: 03.

⁴ سميرة قنبرة، مجمع سبق ذكره، ص: 53.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

أولاً: الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المؤسسة الكبرى، فالفروع الصغيرة للوحدات الاقتصادية الكبرى لا تعتبر في عداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لهذا المعيار¹.

ثانياً: الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية ومعظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات وشركات أموال وقد تكون ملكيتها عامة كمؤسسات الجماعات المحلية وقد تكون الملكية مختلطة².

ثالثاً: معيار السوق: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل لها أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالباً ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير والتي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، وعموماً نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيراً وثابتاً ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة لها ما يبرره³.

رابعاً: محلية النشاط: ويقصد به النطاق المكاني الذي تمارس في المؤسسة نشاطها وخصوصاً نشاط الإنتاج⁴، شرط أن لا تمارس نشاطها عبر عدة فروع، واقتصر نشاطها في مكان أو منطقة واحدة.

معايير أخرى: هناك العديد من المعايير الأخرى في العالم للحكم على حجم المؤسسة مثل المستوى التكنولوجي المستعمل، مدى متابعة التطور التكنولوجي في الميادين الذي تعمل فيه، نصيبها من السوق ودرجة انتشارها ومرونة توطنها. على العموم يعتبر العاملان أي رأس المال واليد العاملة من أهم المعايير لقياس حجم المؤسسة⁵. كما يمكننا تلخيص المعايير السابقة عبر الشكل (1-1) الموالي:

¹ خالد طالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 04.

² رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 22.

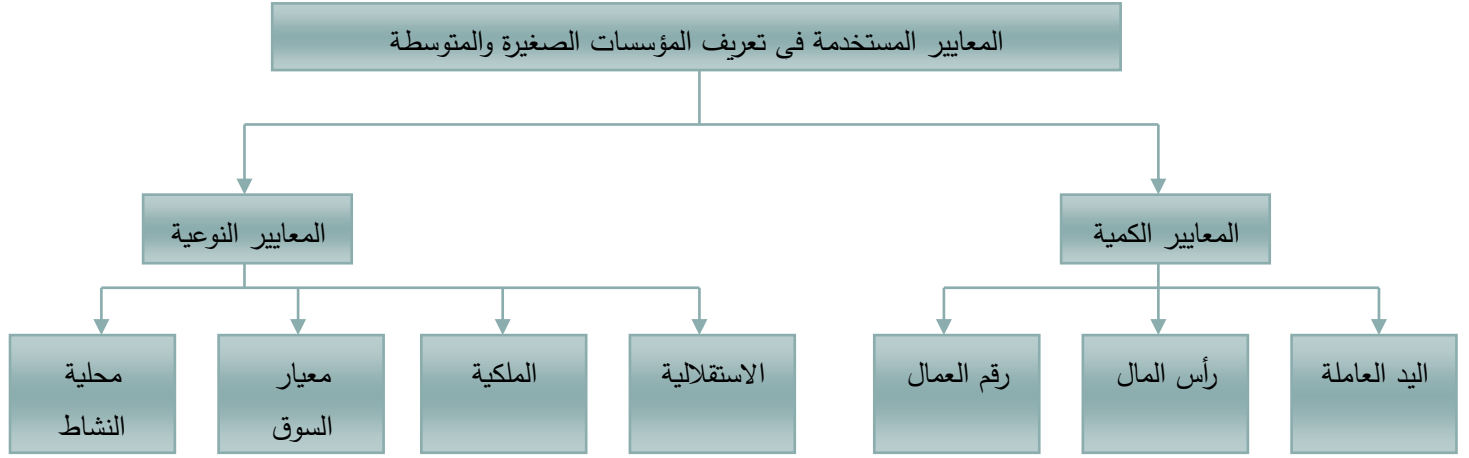
³ محمد الأخضر قريشي وآخرون، **التمويل الإسلامي كتوجيه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - نظرة استشرافية لاستخدام أموال الوقف والزكاة**، ملتقى وطني حول: إستراتيجية التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص: 04.

⁴ الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الواقع والمعوقات - حالة الجزائر -**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11 جامعة سطيف، 2011، ص: 62.

⁵ محفوظ جبار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 04.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الشكل رقم (1-1): المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل الدول وحسب كل منظمة وذلك راجع إلى مضمون معايير التصنيف المستخدمة في كل بلد، نسبة الموارد ومستويات الاقتصاد كذا ظروف تطوره ومراحل النمو من دولة لأخرى، لهذا سوف نستعرض مجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية وكذا بعض المنظمات الدولية والإقليمية.

الفرع الأول: التعريف المقدم من طرف بعض المنظمات: وسوف نستعرض تعاريف أهم وأبرز المنظمات المنتشرة عبر العالم كما يلي:

أولاً: تعريف الاتحاد الأوروبي: وضع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، لكن في 6 ماي 2003 قدمت اللجنة الأوروبية اقتراحات تعديلية لتلك المؤسسات والتي دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 2005¹، ويمكن توضيح تعريف الاتحاد الأوروبي من خلال الجدول (1-2) الموالي:

¹ رضا زهواني، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة زمال بلاستيك تقوت-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006-2007، ص: 05.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الجدول رقم (2-1): تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

عدد العمال	رقم العمال	إجمالي الميزانية	الحكم الذاتي (الاستقلالية)
المؤسسات المصغرة	1-9	أقل من 2 مليون أورو	
المؤسسات الصغيرة	10-49	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 25% من رأس المال أو من حقوق المساهمين
المؤسسات المتوسطة	50-249	أقل من 50 مليون أورو	
المؤسسات الكبيرة	أكثر من 250	أكبر من 50 مليون أورو	

Source : Nadine Levratto, **les PME-définition, rôle économique, et politiques publiques**, groupe de Boecks.a, 1^{er} édition, Belgique, 2009, p : 22.

ثانيا: تعريف منظمة العمل الدولية: تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مالم ثابت صغير جدا وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخلها غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي، وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية"¹.

ثالثا: تعريف البنك الدولي: يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²، كما يوضحها الجدول (3-1) التالي:

¹ الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

² سمية قنيدرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55-56.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الجدول رقم (3-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	العمالة الموظفة	الموجودات (الدولار)	رقم العمال السنوي (دولار)
مؤسسة صغرى	9	100000	100000
مؤسسة صغيرة	49	3000000	3000000
مؤسسة متوسطة	299	15000000	15000000

المصدر: سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية بقسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص: 57.

رابعاً: تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملاً"¹.

خامساً: تعريف مجلس التعاون الخليجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حددت منظمة الخليج للاستثمارات عام 1994 المؤسسات الصغيرة بالاعتماد على معيار العمالة وهي "تلك المؤسسة التي تزيد في عمالتها عن 20 عاملاً، أما رأس المال فهي المؤسسات التي لا يتجاوز الاستثمار فيها مليون دولار، والمؤسسات التي لا يزيد الاستثمار عن خمسة مليون ونصف دولار هي مؤسسات متوسطة الحجم"².

سادساً: تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي للفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حيث قام بتقديم التعريف التالي:³

- من 1 إلى 9 عمال
مؤسسات عائلية وحرفية.
- من 10 إلى 49 عامل
مؤسسات صغيرة.
- من 50 إلى 99 عامل
مؤسسات متوسطة.

¹ رابع خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

² رابع خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

³ الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

- أكثر من 100 عامل
- مؤسسات كبيرة.

الفرع الثاني: التعريف المقدم من طرف بعض الدول: سنتطرق في هذه النقطة إلى الدول المتطورة والنامية كل على حدا:

• الدول المتقدمة:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية: حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين، ولتحديد تعريف أكثر تفصيلاً حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:¹

✓ مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من واحد إلى خمسة مليون دولار كمبيعات سنوية؛

✓ مؤسسات التجارة بالجملة من خمسة إلى خمسة عشر مليون دولار كمبيعات سنوية؛

✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

ثانياً: تعريف بريطانيا: تتبنى المملكة المتحدة اتجاه آخر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على استخدام مجموعة من المعايير المتمثلة في:²

✓ أن لا يزيد حجم المبيعات السنوي عن 1,4 مليون جنيه إسترليني (2,2 مليون دولار)؛

✓ أن لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 8 مليون جنيه إسترليني ويمكن أن تصل إلى 7 مليون جنيه إسترليني؛

✓ أن يقل عدد العاملين في المؤسسة عن 50 عامل أسبوعياً؛

✓ أن يكون نصيب المؤسسة من السوق محدوداً؛

✓ استقلالية المؤسسة عن أية تكتلات اقتصادية؛

✓ أن تتم إدارة المشروع من طرف أصحابه.

ثالثاً: تعريف اليابان: ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط¹. وذلك كما هو مبين في الجدول (4-1) الموالي:

¹ رضا زهواني، **مجمع سبق ذكره**، ص: 03.

² رايح خوني ورقية حساني، **مجمع سبق ذكره**، ص: 27.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الجدول رقم (4-1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: محمد صالح زويته، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 14.

• الدول النامية:

أولاً: تعريف الهند: يكمن معيار التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مبلغ رأس المال المستثمر، هذا المبلغ محدد في الهند قانونياً، وهو يتغير بتغير الزمن، كما تعتبر كمؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة إنتاجها موجه للمؤسسات الكبيرة والتي رأس مالها لا يزيد عن مليون روبية².

ثانياً: تعريف السعودية: تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلك التي توظف أقل من 10 عمال ولا تتجاوز موجوداتها الإجمالية مليون ريال سعودي، والمؤسسات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين 10-49 عاملاً، أما المؤسسات الكبيرة فهي التي توظف أكثر من 50 عاملاً³.

ثالثاً تعريف مصر: توجد بها عدة جهات تتولى إعطاء تعريفاً خاصاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأهداف المسطرة، ونجد منها:⁴

✓ **وزارة التخطيط:** تستند في تعريفها إلى عدد العمال بحيث تعتبر المؤسسة الصغيرة إذا كانت تحوز على عدد عمال أقل من الخمسين، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم؛

¹ محمد صالح زويته، مراجع سبق ذكره، ص: 14.

² منصور بن اعمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، دورة تدريبية دولية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، من 25-28 ماي 2003، ص: 06.

³ مناور حدادة، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص: 21.

⁴ رابح خوني ورقبة حساني، مراجع سبق ذكره، ص: 31.

✓ **الجهاز المركزي للإحصاء:** يصف المؤسسة المتناهية الصغر تلك التي تحوي من واحد إلى أربعة عمال؛

✓ في حين يعتبر الجهاز الحكومي أن العدد الأقل من 10 عمال خاص بالصناعات الحرفية؛

✓ أما منتدى البحوث الاقتصادية يصنف المؤسسات وفق نشاطها إلى صناعية وغير صناعية تبعا لحجمها بحيث تعد مؤسسة متناهية الصغر ذات عمالة من 01-04 وقيمة أصول ثابتة أقل من 200 ألف إلى 05 ملايين جنية، ومنه فوجود هذا الكم من التعاريف يطرح إشكالية أيا من هذه التعاريف هو الأنجع؟.

رابعا: تعريف الجزائر: إدراكا منها بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قطاع التنمية، وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قانونا خاصا والصادر في 2001/12/12، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل، وقد تضمن القانون التوجيهي التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية"¹.

ويمكن عرض هذا التعريف بمختلف جزئياته في الجدول (5-1) كما يلي:

¹الطبيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الجدول رقم (5-1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

المعايير الكمية للتصنيف	أنواع المؤسسات	التعداد (وحدات العمل السنوية)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الميزانية السنوية (دج)
المؤسسات المصغرة (الجزئية)		أقل من 10	أقل من 20 مليون	أقل أو يساوي من 10 مليون
المؤسسات الصغيرة		من 10 إلى 49	أقل أو يساوي 200 مليون	أقل أو يساوي من 100 مليون
المؤسسات المتوسطة		من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 مليون إلى 500 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص: 06، وقام الطالب بإعداد الجدول بناء على المعطيات.

وفي الأخير، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "منشآت صغيرة الحجم ومستقلة بحيث ملاكها يعملون لحسابهم الخاص، ونميزها عن باقي المؤسسات الإقتصادية الأخرى بمجموعة من المعايير لعل لأبرزها معيار العمالة ومعيار رأس المال".

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقل أهمية عن ضرورة تحديد مفهوم موحد لها، هذه الخصائص تسمح لها بالانفراد عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية وهذا ما يجعلها قادرة على دخول سوق المنافسة مع المؤسسات الكبرى، كما أن خصائصها جعلت منها خياراً أساسياً وهاماً لجذب المستثمرين وحتى الدول، من أجل النهوض بالاقتصاد وتنميته.

المطلب الأول: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين

تنقسم الخصائص المتعلقة بين العملاء والمستخدمين إلى عدة نقاط فمنها ما هو متعلق بخدمة العميل بشكل مباشر والذي يميزه نوع من المودة والصداقة والطيبة فيما بين العميل والمستخدم، ومنها ما يربط المجتمع المحلي المحيط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إضافة إلى هذه النقاط وأخرى سنتطرق إليها بالتفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: الطابع الشخصي لخدمة العميل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلّة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط هذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعملاء ورفع التكلفة وتجاهل الألقاب الرسمية عند الحديث... وأحياناً كثيرة قبل الحديث عن العمل والتجارة أو بعده يدور حديث حول خصوصيات كل منهم فهذا الأمر يجعل تقديم الخدمة أو المنتج والسلعة يتم في جو يسوده طابع الصداقة وحتى عملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بينهم علاقات شخصية تأخذ طابع الود والصداقة¹.

الفرع الثاني: المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبياً والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحدث المستمر، ولهذا لا يفاجئ صاحب المؤسسة بالتغيرات في الرغبات والاحتياجات والظروف بصفة عامة².

الفرع الثالث: قوة العلاقة المجتمعية وتأثيرها على العملاء: من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، فكما سبق الإشارة إلى الطبيعة الشخصية التي

¹توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 25.

²عبد الله غالم وحنان سبع، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني حول، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013، ص: 06.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

يتميز بها التعامل مع العملاء والمعرفة الشخصية بظروفهم أو أحوال المجتمع المحيط والمقيمين وتكاد تكون لديهم معرفة كاملة بأحوالهم... ويشاركون عملائهم أفراحهم وأطراحهم¹، ونتيجة لهذا الترابط يصبح المجتمع قوة تساند هذه المؤسسات وتفضل منتجاتها عند تعرضها للمنافس ومن مؤسسات أخرى غير محلية أو المؤسسات الكبيرة أو حتى الشركات الأجنبية حتى وإن كانت جودة سلع الشركات الأخرى أعلى جودة من هذه المؤسسات المحلية².

الفرع الرابع: منهج التعامل مع العمال: هناك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، وهي العلاقات القوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظرا لانحصار عددهم، وأسلوب وكيفية اختيارهم والتي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير وإن صغر العدد يساعد على الإشراف المباشر وتوجيه العمال. مما يجعل القرارات تسري بسرعة بحيث تتلائم مع طبيعة المشكلات المطروحة، ومن جهة أخرى فإن العمال يؤدون عملهم بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة والمشاركة في حل مشاكلها حتى لو أدى ذلك إلى التنازل عن بعض مصالحهم كتأخير الأجور أو زيادات ساعات العمل³.

المطلب الثاني: خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الخصائص السابقة، تمتلك خصائص تتعلق بالدرجة الأولى بالإدارة وبهيكلها التنظيمي وما يشكله من كفاءة نتيجة للتخصص والجودة في الإنتاج وبالتالي يمكن التطرق إلى هذه الخصائص في نقاط هذا المطلب.

الفرع الأول: سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه، والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة إقناع العاملين، حيث يكون مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت، مما يسرع عمليات اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة، وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل شركات مساهمة، إذ يؤدي الفصل بين الملكية والإدارة فيها إلى تعدد أهدافها⁴.

¹ توفيق عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

² رابع خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

³ خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

⁴ نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، 2012، ص: 43.

الفرع الثاني: الاعتماد على الموارد الذاتية في التمويل: نظرا لصغر حجم رأس المال، نجد أن صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله، كما أن المستثمرين الخارجيين لن يخاطروا بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي فإنه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أن الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب:¹

✓ عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة؛

✓ عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض.

إضافة إلى الخصائص المذكورة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتحديد على المستوى الإداري والتنظيمي تفتقر إلى نظرة إستراتيجية بعيدة والتي من شأنها أن تمكنها من تحقيق تلك القوة التنافسية التي تحتاجها في السوق وبالتالي التقدير السيئ لسلوك المستهلك.

المطلب الثالث: خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال بالعديد من الخصائص، فالحجم الصغير لهذه المؤسسات أكسبها نقاط إيجابية قد لا نجدها في المؤسسات الكبرى كسهولة التأسيس نتيجة لصغر حجم رأس مالها، في المقابل كان لها (أي حجمها) جانب سلبي نختره في ضعف وتدني التكنولوجيا المستعملة داخل المؤسسة، وسنعرض فيما يلي بعض الخصائص الناجمة عن حجم المؤسسة الصغير والمتوسط.

الفرع الأول: سهولة التأسيس: يعود ذلك لانخفاض الاحتياجات المالية (رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى إقامة مثل هذه المؤسسات، ويمكن أن تكون على شكل مؤسسة أفراد أو شركات تضامن، كما أن الإجراءات المرتبطة بتكوينها تكون مبسطة.²

¹ عياشة عثمان، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة سيتيفيس للمشروبات بولاية سطيف-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص: 18.

² حدة رايس وفطيمة الزهرة نوي، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة-دراسة حالة الجزائر-، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2012، ص: 05.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الفرع الثاني: الفعالية والكفاءة: إن التخصص الدقيق الذي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح لها بإنتاج منتجات ذات جودة عالية ونظرا لاعتمادها على مهارات حرفية ومهنية فإنها تستجيب بشكل مباشر لمختلف حاجيات ورغبات المستهلكين¹.

وبالتالي فإن هذه الفعالية والكفاءة تتجسد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قدرتها على أداء وانجاز الأعمال في وقت قصير نسبيا.

الفرع الثالث: تدني مستوى التكنولوجيا: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، لذا فهي تستخدم تكنولوجيا أقل تناسب الظروف المحلية ولا تحتاج إلى استيراد تكنولوجيا عالية².

الفرع الرابع: الضآلة النسبية لرأس المال وتكلفة العمل: تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرأس مال ضئيل وحجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكاليف وتجهيزات ضخمة بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى. وقد أثبتت الدراسات أن تكلفة العامل في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم هي أقل بكثير عن المؤسسات الكبرى وهذا يعود لكمية رأس المال المستثمر وطبيعة النشاط، فحجم رأس المال لتشغيل فرد قد يعادل خمسة أفراد في المؤسسات الكبرى³.

الفرع الخامس: محدودية الانتشار الجغرافي: إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى تهمين الموارد المحلية واستغلالها الأمثل والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات للأفراد محليا⁴.

الفرع السادس: سهولة الدخول في السوق والخروج منه: نسبة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الماكينات والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة، وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول المؤسسة الصغير والمتوسطة إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر

¹ عياشة عثمانى، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

² الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

³ شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،

تجارية وعلوم التسيير، جامعة بويكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص: 39.

⁴ رايح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

كبيرة، فإن ذلك يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة عكس المؤسسات الكبيرة¹.

الفرع السابع: القدرة على التكيف مع المدخرات: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث مثل:²

✓ تركيبة القوى العاملة؛

✓ سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج أو النوعية)؛

✓ سهولة تغير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.

هذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود، عكس المؤسسات الكبرى التي يكون ضررها أكبر.

الفرع الثامن: التجديد: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد وأغلبهم يعملون في المؤسسات الصغيرة... كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل³.

ومن خلال نظرنا لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها وباعتمادنا على مكتسبات قبلية، يمكننا تلخيص أهم نقاط الاختلاف بينها وبين المؤسسات الكبيرة عبر الجدول (6-1) التالي:

¹نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2007،

ص: 89.

² توفيق عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

³ المرجع السابق، ص: 29.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الجدول رقم (6-1): المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	مؤسسة كبيرة	
صغيرة	متوسطة	كبيرة	الحجم
غالبا من المدخرات الشخصية	مدخرات شخصية أو قروض صغيرة	أسهم وسندات قروض كبيرة	رأس المال
منخفض وضعيف	متوسط وبسيط	نشط، كثيف ومتنوع	النشاط
محلي	محلي	وطني وعالي (متعدد الفروع)	الانتشار الجغرافي
منخفضة وضعيفة	متوسطة	عالية	التكنولوجيا
1-49 وغالبا ما تكون غير مؤهلة	50-250 عمال ذو كفاءة متوسطة	أكثر من 250 عامل ذو كفاءة عالية	عدد العمال

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مكتسبات قبلية.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد المحلي لكل الدول وذلك نظرا لخصائصها، ومن خلال هذه الخصائص تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية في الآونة الأخيرة، وذلك باعتبار الأهمية الكبيرة التي تلعبها في الاقتصاديات المعاصرة من دعم للاقتصاد والمساهمة في التنمية الوطنية والدولية، وسنستعرض الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات في هذا المطلب.

الفرع الأول: توزيع الصناعة والمساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات: إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمر غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وذلك بسبب الضغط الهائل على المرافق الموجودة، لذا فإن توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف من بين الحلول حيث تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفيدة جدا في هذا الخصوص فهي تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من المواد الأولية وكذلك تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا، وهذا كله يساهم في التنمية الاقتصادية للدولة والمجتمع¹.

كما أن تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في أي اقتصاد يعتبر ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية لهيكلها الاقتصادي وقوة دافعة لعملية التنمية²، فتمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في تكاملها غير المباشر مع المؤسسات الكبيرة³:

¹ حكيم شبوطي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص: 216.

² ناصر سليمان ومحسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص: 08.

³ فتحي سيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية مصر، 2005، ص: 69.

✓ **التكامل غير المباشر:** ويقصد به تقسيم المهام بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة دون اتفاق مباشر بين الطرفين، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق حيث يتم إنتاج المنتجات المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

✓ **التكامل المباشر:** يتم من خلاله التعاقد بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة على أساس أن إحدى هذه الصناعات تستخدم منتجات الصناعات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع وعندما تحصل هذه المؤسسات على مدخلاتها من المؤسسات الكبرى فتسمى هذه العلاقة بالتصنيع اللاحق ولكن في حالة حصول المؤسسات الكبرى على مدخلاتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتسمى هذه العلاقة بالتعاقد من الباطن.

الفرع الثاني: المحافظة على استمرارية المنافسة: تتنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة، حيث لا يمكن إغفال أهمية المنافسة في الاقتصاد، ففي عصر التغير السريع يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغير من خلال الإبداع والتطوير. وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها الأسعار شروط الائتمان، الخدمة، تحسين المنتج وتعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات والجهود الريادية¹.

الفرع الثالث: رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي: الناتج القومي يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة نلاحظ من هذا الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية كما أنها تساهم بشكل كبير وبنسبة عالية في الناتج القومي الإجمالي يفوق مساهمة المؤسسات الكبيرة في ذلك الناتج للدول النامية والمتقدمة والذي يعتبر "الدخل القومي الإجمالي" أحد أهم عناصر أجور العمال. وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج، وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع².

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسع في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب

¹ ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان "الأردن"، 2002، ص: 24.

² توفيق عد الرحيم، **مراجع سبق ذكره**، ص: 31.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

كبير من البطالة. فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا¹.

الفرع الخامس: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: لقد بلغت مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الوطنية ضمن مؤشرات التجارة الخارجية لسنة 2002 المستويات التالية:²

✓ عدد المؤسسات المصدرة: 302 مؤسسة (215 مؤسسة تنتمي للقطاع الخاص و 87 مؤسسة تنتمي للقطاع العام)؛

✓ تبلغ نسبة مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الحجم الإجمالي للصادرات لسنة 1999 حتى سنة 2002 حوالي 4%؛

✓ تبلغ قيمة الصادرات للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حوالي 600 مليون دولار والتي تتوزع في الجدول (1-7) كما يلي:

الجدول رقم (7-1): طبيعة السلع والمنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

النسبة %	أصناف السلع المصدرة
3	منتجات نصف مصنعة
0.27	منتجات خام
0.26	سلع التجهيز الصناعي
0.21	سلع غذائية
0.14	سلع استهلاكية
0.11	سلع التجهيز الفلاحي
4	المجموع

المصدر: عبد الحكيم عمران، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة البنوك العمومية لولاية المسيلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007، ص ص: 24-25.

¹ محمد صالح زويطة، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² عبد الحكيم عمران، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007، ص: 24.

حيث نلاحظ من الجدول (1-7) بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة لا بأس بها في التصدير خارج قطاع المحروقات، وبمقارنة هذه القيمة مع إجمالي الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات نجد أن للمؤسسة نسبة معتبرة ضمن إجمالي الصادرات.

الفرع السادس: تقديم منتجات وخدمات جديدة: هناك طريق آخر تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وهو ما تبينها وتشجعها للاختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلق من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النسبة مذهلة تظهر حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتفق نسبة أقل عن 95% من تكاليف البحوث والتطوير في أمريكا¹.

الفرع السابع: القدرة على مقاومة الاضطرابات والتكيف مع الظروف والأوضاع المحلية: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة².

وطبقا لتقرير "INSEE" (المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية في فرنسا) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية للمؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية، وتضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل وبالتالي تكون أقل تأثرا بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلائم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلّة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات³.

كما تظهر قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الظروف والأوضاع المحلية خاصة في المناطق التي قد لا تتوفر فيها مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة⁴.

الفرع الثامن: تعبئة الموارد المالية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز، ومثال ذلك قيام المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بين أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة⁵.

¹ عبد الله غانم وحنان سبع، **مرجع سبق ذكره**، ص: 07.

² ماجدة العطية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 24.

³ خالد طالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 15.

⁴ نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 77.

⁵ رايح خوني ورقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 53.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الفرع التاسع: تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية: حيث تنتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة توزيع السكان والحد من الهجرة إلى الدول الكبرى¹.

إضافة إلى الأهمية الاقتصادية فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما من الناحية الاجتماعية لا تقل أهمية عن الدور الاقتصادي.

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المذكورة سابقا، تتجمع الآراء حول الأهمية المتعاطمة لهذه المؤسسات من الناحية الاجتماعية من خلال مساهمتها في الاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وسنلخص في هذا المطلب إلى الأهمية الاجتماعية لهذه المؤسسات في النقاط التالية:

الفرع الأول: تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي: تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين².

الفرع الثاني: المساهمة في التنوع العادل للدخول: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية³.

الفرع الثالث: زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها⁴.

¹ عبد الله غانم وحنان سبع، **مرجع سيق نكرة**، ص: 07.

² فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **مرجع سيق نكرة**، ص: 76.

³ رابع خوني ورقية حساني، **مرجع سيق نكرة**، ص: 54.

⁴ خالد طالبي، **مرجع سيق نكرة**، ص: 17.

الفرع الرابع: محاربة أنماط السلوك الاجتماعية غير السوية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبغة كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية¹.

الفرع الخامس: رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعدها على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهم ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن، وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة وجيدة².

الفرع السادس: تكوين نسق قياسي متكامل لأداء الأعمال: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة وحتى ممارسة الحرف التي تمارس داخل إطار الأسرة الواحدة³.

الفرع السابع: خدمة المجتمع: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشتهم وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية، أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتجميل المنطقة إضافة إلى العائد الاقتصادي المتحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي⁴.

¹ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

² حكيم شبوطي، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

³ شهرزاد برجى، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

⁴ رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الوعي المتزايد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العالم، من خلال خلقها للقيمة المضافة في جميع القطاعات، إلا أنها تواجه في طريقها عقبات ومشاكل تحول أمام نشأتها وتطورها وقيامها بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال. وفيما يلي سنستعرض أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

الفرع الأول: المشاكل المرتبطة بالناحية القانونية: نرى أن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المؤسسات مازالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاطها، خاصة تلك القوانين التي وضعت من قبل المؤسسة منذ فترة طويلة ولم يحدث عليها أي تطوير وخاصة بالتشريع الضريبي المرهق كرسوم الطابع ورسوم البلديات وضريبة ريع الآلات، وهي ما تشكل حواجز صعبة أمام نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹. وبالتالي تعرقل استمرارية هذه المؤسسات في البقاء نتيجة لعدم تمتعها برأس مال كبير.

الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالناحية الإدارية: إن الارتقاء بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن يمر إلا عبر تدليل الصعوبات والعراقيل الإدارية التي يواجهها المستثمر، إلا أن ربط الإجراءات الإدارية وتعقيدها يجعل من هذه الإجراءات غير كافية، فبنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد أساساً على الأسلوب التي تنتهجها الجهات المسيرة لهذا القطاع².

الفرع الثالث: المشاكل المرتبطة بغيب ثقافة المؤسسة: لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجيا تحقق لها الكثير من الانجازات. وجدير بالذكر هنا، أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، وبالتالي فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إن لم نقل ثقافة المؤسسة إلى هذا النوع من المؤسسات³.

¹ بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 22، العدد 02، جامعة دمشق "سوريا"، 2006، ص: 125.

² أبو بكر نعور وآخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 5 و6 ماي 2013، ص: 07.

³ شريف غياط، التحدي الجزائري في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص: 112.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الفرع الرابع: المشاكل المرتبطة بضعف نظام المعلومات: إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة وتتواجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية ولا يساعد على تثمينها ونموها وهذا ما يتطلب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

الفرع الخامس: المشاكل المرتبطة بالناحية التسويقية: والمتمثلة أساسا في:²

- ✓ عدم معرفة أصحاب المؤسسات باشتراطات الجودة في السوق المحلي والخارجي؛
 - ✓ عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة؛
 - ✓ نقص الخبرة في الاشتراك في المعارض الخارجية والاطلاع على المنتجات المنافسة ومعرفة رغبات المستهلك الأجنبي.
- بالإضافة إلى النقاط السابقة، نجد أيضا:³
- ✓ غياب التعاقد من الباطن في مجال العقود والمناقصات؛
 - ✓ غياب التكامل بينها وبين المؤسسات الكبيرة؛
 - ✓ عدم استغلال القدرات التصديرية: قلما تهتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استغلال قدراتها التصديرية بحيث ينصب الدعم إلى المؤسسات الكبيرة من خلال الحوافز والخدمات فيما تترك هذه المشروعات لتحل مشكلاتها بمبادراتها الذاتية⁴؛
 - ✓ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التغيرات: حيث أن عدم تمكن هذه المؤسسات من مسايرة اتجاهات السوق يؤدي إلى تعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة حدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق، إضافة إلى افتقار الكثير من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمفاهيم الأساسية للجودة مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب في لسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات وفتح الأسواق أمامها⁵؛

¹ شريف غباط، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

² أحمد عزيزي عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012-2013، ص: 36.

³ محمد هيك، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص: 216.

⁴ نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 105.

⁵ فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 90.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

✓ عدم توافر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسة المزاحمة لتوفر منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات¹.

الفرع السادس: المشاكل المرتبطة بضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية: رغم الأهمية الإستراتيجية للعنصر البشري، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مجموعة من النقائص على مستوى العنصر البشري والتي من بينها:²

- ✓ عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة؛
- ✓ ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية والابتكارات لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ضعف مستوى التدريب وعدم توافقه مع احتياجات هذه المؤسسة؛
- ✓ نقص الكفاءات المتخصصة في مجال التسويق وغيره من الوظائف الأخرى؛
- ✓ قيام المالك أوالمسير بالعديد من الوظائف الإدارية على غرار المؤسسات الكبرى أين نجد التخصص الوظيفي الإداري.

الفرع السابع: القيمة الاجتماعية السائدة وغياب الوعي الخاص بفكر العمل الحر: من هذا الجانب تعاني المؤسسات لصغيرة والمتوسطة من العديد من النقائص نذكر منها:³

- ✓ عدم اهتمام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والترويج لها؛
- ✓ خلق مناهج التعليم في المراحل الأولى من المبادئ الأساسية للعلوم الإدارية والمالية والاقتصادية؛
- ✓ عدم وجود برامج تأهيل الشباب لدخول سوق العمل ليكونوا أصحاب مشاريع صغيرة.

¹ نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 104.

² عبد الحكيم عمران، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

³ محمد المرسي لاشين، **تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة الأزهر مصر، 2004، ص: 119.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الفرع الثامن: مشاكل الضرر أو العطل في الممتلكات: إن ممتلكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الأبنية والآلات والمخزون عرضة لعدة أخطاء طبيعية أو مفتعلة كالحريق، السرقة... الخ.¹ وبالتالي فإن هذه الخسائر تثقل كاهل هذه المؤسسات نظرا لمحدودية رأس مالها.

الفرع التاسع: المشاكل المرتبطة بالناحية المالية: ونقصد به صعوبة التمويل وهذا على أغلب هذه المؤسسات. حيث يعتبر عائد أمام المستثمرين ومعرقلا لعملية إنشاء وتشغيل المؤسسات، ويرجع ذلك إلى:²

✓ وجود بيروقراطية عند طلب القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنك مما يؤدي إلى موت المشاريع في المهد؛

✓ ضعف القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالقروض الإجمالية المخصصة من البنوك التجارية؛

✓ ارتفاع معدلات الضرائب على رقم الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة... الخ.

¹ خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² أحمد عزيزي عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

المبحث الرابع: المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نشاطها وتحد من رغبتها في النمو والاستمرار وخاصة المشاكل المتعلقة بالتمويل، حيث نجد أن المشكل التمويلي أكثر حدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها في الكبيرة، وتظهر أولى مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من نشأتها وبداية نشاطها، حتى وإن اجتازت مرحلة الإنشاء فإن مشاكلها التمويلية مستمرة بحكم علاقتها المضطربة مع البنوك، كما أن حصولها على نوع التمويل المناسب لمراحل التطور التي تمر بها يمثل مشكل بحد ذاته.

المطلب الأول: المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية

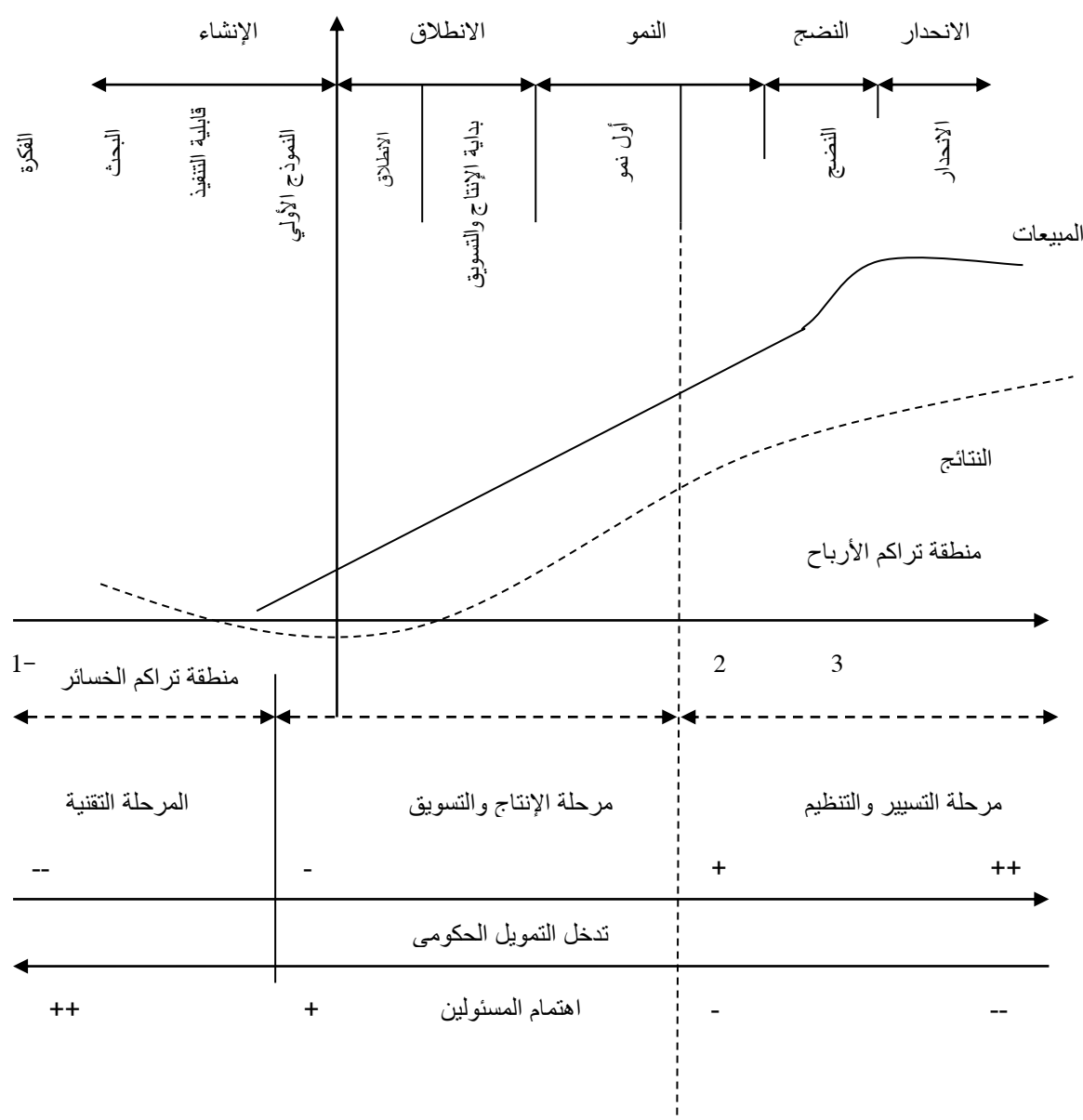
نشاطها

تعتبر المراحل الأولى لإنطلاق أي مؤسسة وإنشائها من أهم المراحل وذلك لحساسيتها خصوصاً لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين نجد أن أهم المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات تكون في بداية نشاطها كونها تعتبر دفعة هامة لاستمراريتها، وبالتالي فهي تركز جهودها على تجاوز هذه المرحلة باعتبار أن المراحل القادمة لحياة المؤسسة مهمة ونجاحها مرتبط بالدرجة الأولى على اجتياز هذه العقبة.

الفرع الأول: دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كل مؤسسة مهما كان نوعها وحجمها تمر بدورة

حياة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كباقي المؤسسات الاقتصادية لها دورة حياة وهذه الأخيرة متضمنة لمراحل متعددة بداية من مرحلة الإنشاء وصولاً إلى مرحلة أو فترة الانحدار، ويمكن إبراز دورة حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الشكل (2-1) التالي:

الشكل رقم (1-2): دورة حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة



المصدر: حليلة الحاج علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة ولاية قسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص:33.

ويمكن شرح مراحل حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

أولاً: مرحلة الإنشاء: خلال هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحديد مجال نشاطها والشكل القانوني المناسب لها، وذلك مروراً بأربعة خطوات أساسية هي: وضع فكرة المشروع، البحث، ثم دراسة مدى قابلية المشروع للإنشاء، وأخيراً وضع نموذج أولي للمشروع. وغالباً ما تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفقات نقدية سالبة ورقم أعمال منعدم، وهو ما يعني أن المؤسسة في هذه المرحلة تمتاز بارتفاع تكاليفها وانخفاض عوائدها، ومنه ارتفاع درجة المخاطرة، ونظراً لارتفاع درجة المخاطرة فإن عدداً قليلاً من هذه المؤسسات

يمكنه تخطي هذه المرحلة والاستمرار، لأنها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل لتغطية أصولها الثابتة، لكل ذلك غير ممكن نتيجة تخوف البنوك من عدم قدرة هذه المؤسسات على سداد ديونها، حيث تقوم بفرض شروط قاسية كإلزامية تقديم ضمانات. بما لا يتوافق وإمكانية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فهي تكتفي في هذه المرحلة بالمصادر الداخلية: كالأموال المملوكة والمدخرات الشخصية، إضافة إلى الأقارب والأصدقاء، أو استئجار الأصول الثابتة، كذلك يمكن لها أن تستفيد من مساعدات بعض مؤسسات التمويل الحكومية التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها، أو أن تتعامل بالائتمان التجاري للحصول على المواد والسلع التي تحتاجها¹.

ثانيا: مرحلة الانطلاق: هذه المرحلة تتميز بتدفقات نقدية موجبة، حيث تحقق المؤسسة معدلات نمو معتبرة من خلال زيادة حجم مبيعاتها كذلك الأرباح، نتيجة قبول منتجاتها من المستهلكين. وتستدعي هذه المرحلة تمويلا خارجيا بطلب قروض تجارية لتمويل نمو المبيعات، كما يمكن الإستعانة بالأرباح المحتجزة التي ستتحقق في المرحلة، إضافة إلى المساعدات التي تتلقاها من الأنظمة الحكومية والمؤسسات المختصة كرأس المال المخاطر، كما أنه نتيجة ازدهار أعمال المؤسسة في هذه المرحلة يشعر صاحبها باليسر المالي، فينفق من إيرادات المشروع على متطلباته الشخصية، مما يؤدي إلى وقوع عجز مالي يضطره للاقتراض لتمويل النمو، وهو ما يؤدي إلى تزايد أعباء المؤسسة وتدهور حالتها المالية، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تلجأ إلى مؤسسات متخصصة لتمويلها كشركات رأس المال المخاطر مقابل تملكها لحصة من رأسمالها، والهدف من ذلك ليس تملك المؤسسة وإنما مراقبة سير عملها وضمانا لأموالها المقرضة².

ثالثا: مرحلة النمو: في هذه المرحلة تحقق المؤسسة معدلات نمو معتبرة وتبدأ فيها الأرباح بالاستقرار ويرافقها استقرار في التدفقات النقدية للمشروع، لكن في هذه المرحلة يجب على المؤسسة مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى السوق، من خلال تغيير طرق الإنتاج، أو تطوير سياساتها التجارية والتسويقية، بهدف ضمان استمراريته ومكانتها بين مختلف المؤسسات المنافسة، مما يضطرها إلى الاعتماد مرة أخرى على مصادر تمويل خارجية طويلة وقصيرة الأجل، لتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتها الإستثمارية والتشغيلية في هذه المرحلة. ونظرا للاستقرار النسبي الذي تمتاز به المؤسسة، وارتفاع مردوديتها من خلال زيادة المبيعات وتحقيق نتائج إيجابية، فإن درجة المخاطر في هذه المرحلة تكون

¹ حليلة الحاج علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة ولاية قسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص:34.

² أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص: 133.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

منخفضة مقارنة بالمراحل السابقة، مما يسمح للمؤسسة بالحصول على التمويل الخارجي من المصادر التقليدية، وهو ما يقلل من حدة مشكلة التمويل عند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة¹.

رابعاً: مرحلة النضج: نتيجة للإدارة الجيدة تصل المؤسسات الصغيرة إلى مرحلة النضج، حيث تعرف استقراراً في نمو المبيعات والأرباح والتدفقات النقدية، وهذا ما يدفعها للمحافظة على حصة معينة من المبيعات، ويجعلها في احتياج مستمر للتمويل قصير الأجل والقليل من التمويل طويل الأجل لإنتاج منتجات بديلة، أو تطوير المنتجات الحالية لمواجهة المنافسة. أما المؤسسات الصغيرة التي تطمح للتوسع فتبدأ في التفكير في تغيير أسلوبها والاستعانة بالأساليب التقنية والمالية المتطورة، ودراسة إمكانية الحصول على التمويل اللازم لاستمرار نشاطها، وذلك بالاعتماد على الأرباح المحتجزة²، وتعمل المؤسسات بجهد كبير من أجل البقاء في هذه المرحلة ونتائجها والابتعاد قدر المستطاع عن المرحلة المالية مرحلة الانحدار.

خامساً: مرحلة الانحدار: نتيجة مجموعة من العوامل تجد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نفسها في هذه المرحلة، نذكر منها³:

✓ دخولها في مجالات ونشاطات غير موجودة من قبل، مع عدم توفرها على المعلومات الكافية والخبرة التي تؤهلها للاستمرار؛

✓ تزايد احتياجاتها للتمويل الإضافي خاصة عند الانتقال إلى مرحلتها الانطلاق والنمو، اللتان تتطلبان زيادة تمويل احتياجاتها من رأس المال العامل، فإذا لم تتجح في تدبير الأموال فإنها تتعرض لمخاطر مالية تؤدي بها إلى الفشل، وتسرع بوقوعها في مرحلة الانحدار؛

✓ نجاح المؤسسة وازدهارها يشجع قيام مؤسسات منافسة، مما يهدد بضياع حصتها السوقية وانخفاض حجم مبيعاتها وزيادة خسائرها، وهو ما يؤدي إلى وقوعها في عجز مالي يجعلها غير قادرة على مواجهة التزاماتها اتجاه الغير، وقد أرجع بعض الكتاب السبب الرئيسي لوقوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الانحدار وانهيار العديد منها خلال العشرة سنوات الأولى من بداية نشاطها، إلى عدم معرفة مسيرتها بأبسط قواعد التمويل.

¹ حليلة الحاج علي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

² عائشة مصباح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطورها - دراسة تحليلية لبعض المؤسسات بولاية قسنطينة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2004-2005، ص: 77-76.

³ أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة نشأتها الأولى: تعرف مرحلة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصيتين مهمتين هما: عدم تماثل المعلومات وعدم توفر الضمانات، وفيما يلي سنحاول التطرق إليهما بالتفصيل.

أولاً: عدم تماثل المعلومات: ترتفع درجات المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعدم تماثل المعلومات وهذا في نظر المتعاملين الماليين، لكن الواقع يقول بأن زيادة درجة الخطر في مثل هذه الظروف أمر طبيعي، فغياب المعلومة وعدم تماثلها يقابله عدم التأكد النسبي أو المطلق، وبالتالي فإن الخطر بدرجاته ينشأ عن حالات عدم التأكد.

1- تعريف عدم تماثل المعلومات: إن عدم تماثل المعلومات هو ذلك الافتقار إلى المعلومة الكافية بين البنك والعميل (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الحالة) يستند عليها طرف المقرض، ويؤدي إلى سوء الاختيار واتخاذ القرارات، بحيث لا تستطيع البنوك أن تفرق بين مجموعة المشاريع ذات الحظوظ للنجاح مع المشروع أقل نجاح¹.

وبمعنى آخر مبسط فإن عدم تماثل المعلومات هو عدم إلمام أحد أطراف محل الصفقة أو العقد بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر وقد يكون هذا الخطأ في الفهم أو عدم الإلمام الكامل بالمعلومة مقصوداً من قبل الجهة المصدرة لهذه المعلومة.

من جهة أخرى يعاني نظام المعلومات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة نقائص، نظراً لتخوف الإدارة من تبليغ المعلومات لدى المحاسبية والمالية وضعف السوق المالي في تقييم هذا النوع من المؤسسات مما يصعب من عملية أخذ صورة شاملة عن وضعيتها استثماراتها، إذ أنها لا تستخدم حتى تقنيات التنبؤ متوسط الأجل، لذلك اعتبرت المعلومات المقدمة من طرف إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير شفافة وغير كافية نظراً لضعف ونقص كفاءة الإدارة في التسيير وإقناع البنوك بنوعيتها².

2- مشاكل عدم تماثل المعلومات: ينجر عن عدم تماثل المعلومات ظهور نوعين هم الأكثر انتشاراً من بين كل المشاكل، المشكلة الأولى تحدث قبل إتمام الصفقة وتسمى مشكلة الاختيار السيئ (المعاكس) والمشكلة الثانية تحدث بعد إتمام هذه الصفقة وتدعى بالخطر المعنوي.

✓ **الاختيار المعاكس أو السيئ:** وهو يشير حسب "Johan" و "Comming" إلى مشكلة الوكالة الذي ينشأ قبل إمضاء العقد بين الموكل والوكيل، بحيث أكد "Conadia et al" أن للمالك المسيرين عادة معلومات أكثر حول قابلية حياة المشاريع مقارنة بمصادر التمويل الخارجي المحتملة، كما

¹ شهرزاد برجى، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

² ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

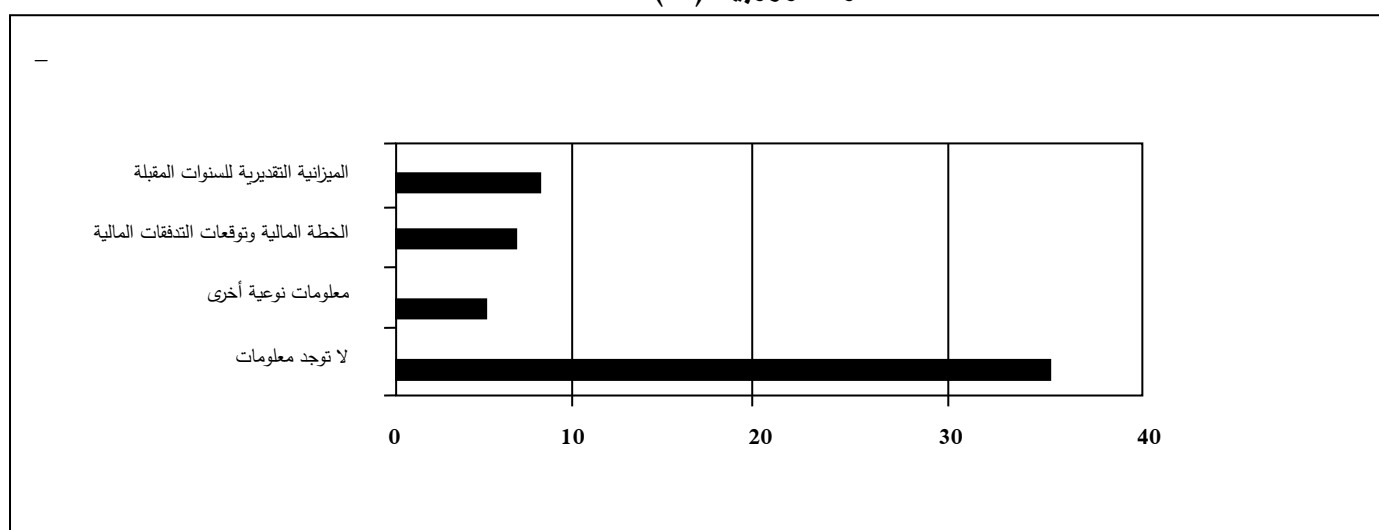
بين "Durant" و"Boockok" أن الملاك المسيرين قد يخفون بعض مظاهر سلوكهم ومن الصعب الحكم على استقامتهم خلال مسار التقييم¹.

✓ **الخطر المعنوي:** يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يحتمل أن يقوم المسير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف تدنية المصاريف المالية، ووفقا لـ "Williamson" يعتبر هذا السلوك انتهازيا لأنه يؤثر على احترام شروط القرض².

✓ أما بالنسبة لـ "Brander" و"Amit" فالخطر المعنوي يصف الظروف التي يقوم فيها الوكيل باستخدام معلومات لا يلاحظها الموكل، أو يقوم بأفعال لا يلاحظها الموكل، لكي يرفع من منفعة الشخصية التي تنافي مصالح الأطراف الممولة³.

والشكل التالي يبين المعلومات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية للبنوك في 19 دولة أوروبية:

الشكل رقم (3-1): المعلومات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة الابتكارية للبنوك في 19 دولة أوروبية (%)



المصدر: رامي حريد ورايح خوني، منطق التدرج في مصادر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38-39، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015، ص: 393.

¹ رامي حريد ورايح خوني، منطق التدرج في مصادر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38-39، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص: 393.

² ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

³ رامي حريد ورايح خوني، مرجع سبق ذكره، ص: 393.

نلاحظ من الشكل (3-1) بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم بإعطاء معلومات بشكل كبير للبنوك ولا توفر لها المعلومات الكافية، حيث نلاحظ بأن المصدر الأساسي للمعلومة يتمثل في الميزانية التقديرية للسنوات المقبلة وكذا الخطة المالية، كما أن هناك نسبة عالية (35%) لا تقوم بتوفير أي معلومة للبنوك.

ثانيا: شدة المخاطر: (عدم توفر الضمانات) تلعب الضمانات دورا هاما في عملية الإقراض على مستوى البنوك، حيث تبلغ شدة المخاطر نسبة عالية عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم توافرها على ضمانات حقيقية.

1- تعريف الضمان البنكي: الضمان هو تجسيد تعهد بالدفع مقدم للدائن من طرف المدين أو شخص آخر تحت التزام بتخصيص لصالحه حسب طرق مختلفة، إما أن يكون حق رهن على منقولات أو عقارات مملوكة من الطرف الذي قدم الالتزام.

أما من الناحية القانونية فالضمان يعني وجود أفضلية وألوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن ضمانا لصالح الدين يعطي له امتيازاً خاصاً على باقي الدائنين في تصفية موضوع الضمان¹.

2- أنواع الضمان البنكي: تنحصر أنواع الضمان البنكي فيما يلي:

- **الضمان الشخصي:** تخص شخص أو عدة أشخاص يمتازون بسمعة في السوق ويتعهدون بتسديد التزامات المقترض إذا كان غير قادر على التسديد عند تاريخ الاستحقاق، والضمانات الشخصية الأكثر استعمالاً هي: الكفالة البسيطة، الكفالة التضامنية، الضمان الاحتياطي وتأمين القرض².

- **الضمان العيني (الحقيقي):** تختلف الضمانات الحقيقية عن الضمانات الشخصية، حيث أن الضمان الحقيقي يهتم على الشيء المقدم للضمان وهي تشمل مجموعة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات وهي لا تعطى على سبيل تحويل الملكية بل على سبيل الحصر. والضمان الحقيقي يأخذ إحدى الشكلين: الرهن الحيازي، الرهن العقاري³.

¹ آسيا قاسمي، تحليل الضمانات، في تقسيم حدود تقديم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص: 112.

² أحمد بوسهمين وفراجي بلحاج، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي: 24 و 25 أبريل 2006، ص: 06.

³ عبد الحكيم عمران، مجمع سبق ذكره، ص: 106.

إذن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصعب فترات مشاكلها التمويلية تكون في المراحل الأولى لنشأتها وذلك لشدة المخاطر المحيطة بها والمتعلقة أساساً بعدم قدرتها على توفير ضمانات كافية.

المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

علاقتها مع البنوك

تعتبر البنوك إحدى ملاجئ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سد احتياجاتها من الموارد المالية غير أن البنوك في كثير من الأحيان تدير ظهرها لهذه المؤسسات بسبب هشاشتها وضعف هيكلها المالي وبالتالي أصبحت البنوك تشكل مصدراً لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات عوض أن تكون عنصر دعم لها.

الفرع الأول: معوقات تتعلق بالتكاليف والضمانات: من بين أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تكاليف التمويل المصرفي المتمثلة في الفوائد المسبقة وتكاليف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية، كما أن قرارات البنك للتمويل مرتبطة أساساً بالضمانات قبل أي اعتبار آخر.

إن انخفاض أسعار الفائدة منذ نهاية 1998 وتفعيل هيئات تتولى ترقية السياسات الحكومية ومكاتب التوجيه والإرشاد تبقي التكاليف عائق للكثير من الراغبين في الاستثمار، وما يزال سعر الفائدة يجرح الكثير من المتعاملين سواء من حيث التكلفة أو من حيث المبدأ¹.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بانخفاض أصولها الرأسمالية فإن هذا يخفض من قدرتها في الحصول على تمويل نتيجة عدم كفاية الضمانات خصوصاً مع ارتفاع التكاليف المصرفية المتعلقة بقروض الاستثمار.

كما ترى بعض المؤسسات المالية والبنكية أن التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل تترتب عنها تكاليف إضافية عكس المؤسسات الكبيرة بسبب "اختلاف تكلفة التمويل لصغر حجم المؤسسة نسبياً مع المؤسسات الكبيرة. مما قد يؤدي إلى تفضيل البنوك تمويل المؤسسات الكبرى وإقصاء صغار الملاك والمبادرين"².

¹ سمير سحنون وشعيب بونوة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي: 17 و 18 أبريل 2006، ص: 426.

² شهرزاد برجى، مجمع سبق ذكره، ص ص: 128-129.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الفرع الثاني: طول مدة الإجراءات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد العربية من إضاعة جزء ليس بالهين من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها، فالمؤسسات مطالبة بتقديم مستندات متعددة والالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية قد يصعب توافرها في تلك المؤسسات من الناحية العملية¹.

الفرع الثالث: سياسة سعر الفائدة: تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر أسعار الفائدة مرتفعة بالقدر الذي يعطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قبل مؤسسات التمويل، وخاصة بالنسبة لطالبي القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الرغم من أن سوق الإقراض غير رسمي يمكن الوصول إليه ويتسم بالمرونة والسرعة والذي يحتكر تقريباً الإقراض للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلا أنه يعتبر مرتفع التكاليف فقد يصل سعر الفائدة أحياناً إلى 100%، كما أن موارده محدودة².

الفرع الرابع: مشاكل متعلقة بالحجم والمشروطة: إن حصة المؤسسات الفردية والمصغرة والمتوسطة في تغطية احتياجاتها التمويلية من التمويل المصرفي التقليدي محدودة، ذلك أن آليات النظام المصرفي التقليدي تحابي الأغنياء على حساب الفقراء، وخاصة في البلدان النامية فالذي يملك الثروات والموارد التي ترصد كضمان يستطيع أن يحصل على القروض بالحجم المطلوب من التمويل، والعكس صحيح³.

مما سبق وأن تناولنا يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد مشاكل عديدة في طريق حصولها على التمويل من البنوك، وهذا ما يعرضها لمخاطر شتى لعل أبرزها الزوال المبكر لهذه المؤسسات في بداياتها.

وبالتالي لقد أصبحت عملية التقريب بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من حتمية وهذا راجع لعدة أسباب منها⁴:

- ✓ مصلحة البنوك في الاعتناء بهذه الفئة من زبائن المستقبل وتنميتها بسبب نموها الكبير؛
- ✓ التقريب بين البنوك وتلك المؤسسات يعمل على التقليل من الفجوة الموجودة بين الهياكل التمويلية الرسمية والموازية؛

¹ أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 17 و 18 أبريل 2006، ص: 337.

² أشرف محمد دوابه، مرجع سبق ذكره.

³ خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

⁴ خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

✓ السياسات الداعمة للمؤسسات الخاصة والموارد الآتية من ممولين خارجيين، لا يتم الاستفادة منها إلا من خلال هياكل توزيع قروض منظمة، أين تحتل البنوك حصة هامة منها؛ ومن هذه النقاط يلزم التقريب بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يتم ذلك إلا بمجهودات إضافية باتجاه البنك والمؤسسات المالية الأخرى.

هناك دراسة أمريكية شملت 150 بنكاً أمريكياً لعام 1988 وضحت سبب عدم تعاون البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولخصت نتائج هذه الدراسة في الجدول (1-8) التالي:

الجدول رقم (1-8): أسباب إجهاد البنوك الأمريكية عن تنمية نسب الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المشاكل المثارة	النسب المئوية للبنوك التي أيدت وجود هذه المشاكل (%)
كفاية الأموال الخاصة	19
سوء التحكم أو تطبيق المحاسبة	15
عدم كفاءة المديرين	15
غياب الخبرة المالية لدى المديرين	11
مستوى سعر الفائدة	04
سياسة الاستثمار طموحة جداً	03
هوامش ضعيفة جداً	03
مشاكل الخزينة أو السيولة	03

المصدر: رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص: 183.

نلاحظ من خلال الجدول (1-8)، أن أغلبية الأسباب التي تدفع بالبنوك إلى الإجهاد عن تمويل هذا النوع من المؤسسات هي أسباب ترجع بصفة أساسية إلى عدم كفاءتها وسوء التحكم في بعض

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الجوانب الإدارية على رأسها الإدارة المالية والمحاسبية للمشاريع، بالإضافة إلى ضعف هوامشها وإيراداتها وبالتالي ارتفاع نسبة المخاطر وعدم الاستمرارية لهذه المشاريع¹.

وتبقى هذه الأسباب كالغطاء الذي تختبئ خلفه البنوك من أجل تجنب تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صحيح أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف كبير لكن حتى النظام المالي (البنكي بالخصوص) في الدول النامية يعاني من هشاشة كبيرة جعلته يقدم أعذار في كل مرة رغم التطور الذي يشهده العالم حالياً.

المطلب الثالث: المشاكل التمويلية الأخرى التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إضافة إلى المشاكل المذكورة سابقاً تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم إلى صعوبات تمويلية تعمل هذه الأخرى على عرقلة المؤسسات الاقتصادية عامة والصغيرة والمتوسطة خاصة، فالمشاكل التمويلية مهما كانت طبيعتها متواجدة بالدول النامية والدول المتطورة، وفيما يلي سنستعرض أهم المشاكل التمويلية.

الفرع الأول: ضعف التمويل الذاتي: من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشئة منها، ضعف القدرة على التمويل الذاتي، إذ تؤكد الإحصائيات أن رأس المال الذاتي لا يتجاوز نسبة 25% - 30% من حاجاتها التمويلية، ويعود ذلك إلى ضعف الادخار الشخصي وعدم كفايته للوفاء بالحاجيات التمويلية².

الفرع الثاني: عدم القدرة على اللجوء إلى أسواق المال: يمثل سوق المال ميزة هامة، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة العالية منها غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر لسببين رئيسيين هما:³

✓ عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك، وهذا ما يضيع على هذه المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثماراتها؛

✓ حتى وإن استجابت بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشروط القيد في البورصة خاصة المؤسسات المتخصصة في الابتكار، فإن المستثمرين لا ينجذبون إلى هذه المؤسسات بسبب عدم استجابتها لمعايير الاستثمار التقليدية (الأمان، السيولة، الإيراد الجاري... الخ) وكذا المخاطر العالية التي تتعرض لها.

¹ رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 183.

² رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 182.

³ خالد طالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 56-57.

الفرع الثالث: قلة وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تقتصر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المشروعات ويدفع ذلك أصحاب هذه المشروعات إلى المرابين للاقتراض منهم وبأسعار فائدة عالية أمام تعسر اللجوء إلى البنوك من جهة أخرى بسبب تطبيقها للأحكام العامة في منح القروض دون أخذ خصوصية المشروعات الخاصة بعين الاعتبار¹.

الفرع الرابع: عدم الاهتمام بالتخطيط المالي: يكتسي التخطيط أهمية كبيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه نتيجة للمشاكل اليومية فإن العديد منها لا يعطي التخطيط لمستقبل المؤسسة الأهمية الكافية إلا في حالة مواجهة مشاكل حادة في نشاطها، فعلى الأقل يجب أن تكون هناك خطة إجمالية متوسطة الأجل لمدة خمس سنوات².

الفرع الخامس: الاعتماد على القروض في التمويل وتضخم الاستدانة: يعد الاعتماد المتزايد على الديون في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأخطاء المالية الواجب تفاديها، فمن المعروف أن المقرضين يكونون على حذر شديد وهم بصدد إقراض أموالهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع مخاطر الفشل فيها وإذا تم الإقراض فإنه سيتم بمعدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطرة، ورغم أن تكلفة الاقتراض تكون أقل بسبب الخصم الضريبي لفوائد القروض، إلا أن الفوائد تمثل أعباء ثابتة يتعين سدادها بصرف النظر عن نتيجة الأعمال التي تحققها المؤسسة، هذا إلى جانب أصل القرض الذي له أجل محدد، هذه الأعباء تتطلب عناية من إدارة المؤسسة لمواجهتها وتقادي المشاكل المالية المتعلقة بالسيولة³.

إضافة إلى المشاكل التمويلية الأخرى المذكورة يلعب السحب الكبير للأرباح النقدية التي تحققها المؤسسة عائقاً هاماً أمام توسع المؤسسة خاصة في مراحل نموها وبالتالي فإن هذه الصعوبات يجب أن تكون ضئيلة حتى تتمكن المؤسسة من الاستفادة من الأرباح المحتجزة كتمويل ذاتي داخلي.

وتلعب التسهيلات الزائدة والمبالغ فيها للائتمان التجاري للعملاء قصد توسيع قاعدة (حجم) المبيعات بسبب آخر في فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا إذا كانت هذه التسهيلات تتماشى

¹ رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 183-184.

² خالد طالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 55.

³ رابح خوني ورقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 185.

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

والقدرات المالية للمؤسسة، وأي خلل في منح التسهيلات يعود بالمؤسسة بنتائج عكسية على المخطط التمويلي للمرحلة القادمة.

في الأخير يمكن تلخيص المشاكل التي تطرقنا إليها بالإضافة إلى مشاكل أخرى متنوعة من خلال المخطط الموالي:

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

الشكل رقم (4-1): لماذا تفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: محمد هيك، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص: 216.

خلاصة:

قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى نوع هام من المؤسسات الاقتصادية والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أضحت تفرض نفسها في العشرية الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي وأصبحت تحتل الصفوف الأولى في مختلف البرامج الاقتصادية لدول العالم سواء النامية منها أو المتقدمة، بفضل المزايا والخصائص التي تنفرد بها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، حيث أشرنا في البداية إلى عوامل صعوبة وضع تعريف موحد لها مع التطرق إلى معايير المعتمدة في التعريف (كمية وأخرى نوعية)، إلا أن هذه المعايير تختلف في مضمونها من بلد لآخر ومن منظمة لأخرى وذلك كل حسب الزاوية الاقتصادية التي ينظر منها.

كما تطرقنا إلى الأهمية والدور الذي تقوم به على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من مساهمة في التنمية وتقديم خدمات جلية للمجتمع المحلي، كذلك المشاكل المختلفة التي تواجه هذه المؤسسات نتيجة لحجمها الصغير والمتواضع، إضافة على ذلك حاولنا التعرض إلى الصعوبات التمويلية التي تعرقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل حصولها على الأموال خصوصا من البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الأخرى.

ونخلص من محتوى الفصل الأول، بأنه ورغم ما تتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص إلا أن هناك جانب مظلم لهذه المؤسسات جعلت منها ضعيفة في نظر البنوك، وهذا ما يعيق طريقها في الحصول على التمويل اللازم، كما ترى هذه المؤسسات أحيانا بأن حصولها على التمويل من البنوك مستحيلا نتيجة للشروط التعسفية التي تضعها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقدماتها الضمانات الضخمة وأسعار الفائدة المرتفعة، وبالتالي تصبح تلك المؤسسات ملزمة على البحث عن مصادر تمويل أخرى أقل حدة.

وبعد أن تطرقنا بالتفصيل إلى المراحل التي تمر بها حياة المؤسسة وخصائص كل مرحلة، خلصنا إلى أن صعوبة الحصول على تمويل من البنوك يكمن أساسا في المرحلة الأولى لحياة المؤسسة أو ما يسمى بالفترة التجريبية (النشأة) نتيجة للضعف الكبير التي تعاني منه المؤسسات في هذه الفترة من عدم إمكانية تقديمها لضمانات... الخ، وحتى بعد اجتيازها للمرحلة الأولى إلا أن مشاكل التمويل تبقى تصاحبها وهذا ما يحدها من عملية النمو والتوسع.

ومن هنا ظهرت مصادر تمويل أخرى حلت محل البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بتشكيل آليات هامة تعمل على "المرافقة" وهو ما سيكون محور فصلنا القادم.

الفصل الثاني:

واقع هيئات دعم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر عقب الاستقلال مجموعة من التغيرات الاقتصادية نجم عنها تخلي الجزائر عن نظام الاقتصاد الاشتراكي الذي كان سائدا آنذاك إلى نظام اقتصاد السوق إضافة على ذلك فإن التحولات الاقتصادية الدولية والإقليمية لها تداعياتها على الأوضاع المحلية. وأدركت العديد من الدول باختلاف درجات نموها الاقتصادي في مقدمتها الجزائر أهمية هذا النوع من المؤسسات، ودورها الفعال في تحقيق الأهداف الإنمائية وكذا إمكانية مقاومتها بشكل أحسن للضغوطات الخارجية من خلال مرونتها وقدرتها على تجنيد مواردها.

وفي سبيل ذلك كان التوجه إلى تبني إستراتيجية متوسطة المدى، تركز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المسطرة بما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، ولا تبلغ هذه المؤسسات أهدافها بدون أن توفر لها بيئة تنظيمية والتي تشكل عامل أساسي في دعم تطوير هذه المؤسسات، وبالتالي جاء مفهوم المرافقة كإجراء جديد لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث تبنت الجزائر منذ بداية التسعينات برنامج إصلاحي اقتصادي نتج عنه ظهور آليات مستحدثة من خلال أجهزة مختلفة وهيئات دعم ومرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحل كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فضلا عن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصندوق الوطني لضمان البطالة، فكل هذه الهيئات وأخرى تلعب دور هام في إنجاح مسار هذه المؤسسات من خلال تذليل الصعوبات والمشاكل التي تعترض عملية إنشاء ودعم وتنمية هذه المشاريع.

وعلى هذا الأساس فقد تم تخصيص هذا الفصل للتحدث عن واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال القيام بدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: ديناميكية المرافقة

المبحث الثالث: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة معوقات تعتبر كتحديات لها وهذا منذ الاستقلال، وهذا ما أدى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المرور بمراحل تطور عديدة تبعا للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد، وكذا تطور تعداد هذه المؤسسات الذي أضحي ملحوظا منذ بداية الألفية التي شهدت فعلا الاهتمام الكبير الذي أوليته الدولة لهذا القطاع حيث سعت الجهات الحكومية وحتى غير الحكومية إلى هذا الاهتمام، نظرا لما تقدمه من أهمية بارزة في تحسين فرص العمل ومستوى الدخل والذي يعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورات تاريخية ويعود ذلك إلى التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من مرحلة الاستقلال والاقتصاد الاشتراكي مروراً بمرحلة اقتصاد السوق، وبالتالي يمكن أن نميز ثلاث مراحل أو فترات أساسية وهامة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1962-1979: لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستويين العددي والاقتصادي من حيث مساهمتها في التشغيل والقيمة المضافة...¹ وبعد الاستقلال مباشرة، حدث هناك فراغ كبير وفوضى في الاقتصاد الجزائري بسبب رحيل المسيرين الأجانب. ولهذا قامت الحكومة الجزائرية آنذاك بإصدار القانون رقم 277-63 الصادر في جويلية 1963، والذي يعتبر كأول قانون عالج موضوع الاستثمار، حيث أقصى رأس المال الوطني الخاص وأعطى الأولوية في الاستثمار لرأس المال الأجنبي وللقطاع العام حيث كانت المشاريع التابعة للمستثمرين الأجانب تمثل 64% من إجمالي الاستثمارات، بينما استحوذ القطاع العمومي على 36%، ولم يسجل في الفترة 1962-1965 إلا إنشاء استثمارين في شكل مؤسسات صغيرة خاصة، أحدهما في صناعة الأحذية والآخر في الصناعات الكيماوية البسيطة. والسبب في كل ذلك يرجع إلى الرؤية السياسات للدولة الجزائرية آنذاك، والتي كانت تتجه نحو اعتماد النهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد.²

¹ صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 03، 2004، ص26.

² عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2002، ص ص: 121-122.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في 15/09/1966 تم إقرار قانون الاستثمار الثاني وفقا للأمر 66/284، والذي كان يصبو لتحديد قانون الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية. هذا القانون قد احتاط باحتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد، وأن منح الرخص أو الإعتمادات للمشاريع الصغيرة الخاصة كان بالضرورة يمر عبر اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير اختيارية معقدة¹.

الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1980-1988: في البداية الثمانينيات، بدا واضحا أن السياسة المنتهجة في الفترة السابقة قد حققت نتائج متواضعة نسبيا، حيث أن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينيات لم تقم بالدور المنوط بها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الضخمة، ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز كما وجهت الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية وإلى البناء والزراعة والصناعات الخفيفة².

كما شهدت هذه المرحلة ظهور المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04/10/1980 والذي يتعلق بإعادة هيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية، والتي تمثلت في تفكيك وتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلى وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم، وبذلك انتقل عدد المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى نحو 480 مؤسسة سنة 1982، وكان الهدف من تفكيك المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة هو من أجل التحكم في تسييرها، ورفع مردوديتها³.

وبالإضافة إلى إصدار المرسوم السابق، صدر قانون جديد وهو القانون رقم 82-11 الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 والذي جاء في سياق الإصلاحات الاقتصادية في بداية الثمانينيات حيث كانت تسعى الدولة من خلال هذا القانون إلى تقليص دور القطاع العام، وجعل القطاع الخاص هو الرائد في التنمية، وكذلك تحرير الأسعار، استقلالية البنوك وتشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار في هذا القطاع⁴. في مقابل ذلك وضع هذا القانون بنود تحد من إمكانية التوسع في الاستثمارات التابعة للقطاع الخاص⁵.

¹ محمد بوهزة والطاهر بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - حالة المشروعات المحلية بسطيف -، دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس سطيف، من 25-28 ماي 2003، ص: 04.

² إسماعيل بوخاوة وسمر دومي، المؤسسات الاقتصادية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 06، جوان 2002، ص: 86.

³ الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

⁴ كمال عياشي، دراسة واقع الاستثمارات الخاصة بالصناعة بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 14، جوان 2006، ص: 169.

⁵ كمال عياشي، دراسة واقع الاستثمارات الخاصة بالصناعة بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

✓ تحديد حد أقصى لقيمة الاستثمار بحيث لا يتجاوز 30 مليون دينار لإنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بالأسهم، وبـ 10 ملايين دينار لإنشاء المؤسسات الفردية والجماعية؛

✓ يمنع على الفرد امتلاك أعمال كثيرة؛

✓ اشتراط الإقامة بالجزائر للمستثمرين المستفيدين من امتيازات هذا القانون.

ويمكن القول أن هذه البنود وقفت عائقا في تطور الاستثمار الخاص عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

الفرع الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1988-2001: اتجهت الجزائر في هذه

الفترة من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، وذلك بعد الأزمة البترولية الحادة في سنة 1986 التي أظهرت ضعف الهياكل والإصلاحات الاقتصادية المعمول بها آنذاك، حيث لجأت عبر هذا النظام الجديد إلى تطبيق برنامج التثبيت والتعديل قصد تحرير السوق أكثر وزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص بالخصوص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كان صدور قانون الاستثمار رقم 88-25 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988 بمثابة دفعة قوية لتطور التعديلات مقارنة بالقانون السابق حيث تم إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد (الرخصة) الذي يعتبر إجراءا بيروقراطيا يعرقل مبادرات الاستثمار، خاصة من طرف صغار المستثمرين. كما تم إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الاستثمارات، وكذلك إلغاء شروط الإقامة بالجزائر. وبالإضافة إلى تلك التعديلات الهامة، فقد حدد هذا القانون المجال المخصص للقطاع الخاص ومنع عملية النشاطات الإستراتيجية والمتمثلة في الجهاز المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعات القاعدية للحديد والصلب، والنقل الجوي والبحري والسكك الحديدية¹.

بعد القانون الصادر سنة 1988 المتعلق بالاستثمار، جاء قانون النقد والقرض الذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي بالإضافة إلى تشجيعه للاستثمار الأجنبي في كل المجالات، إضافة إلى منحه المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الأولوية للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار².

كما قامت الدولة في هذه الفترة بإصدار قانون جديد للاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 5 أكتوبر 1993، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق المساواة في الحقوق بين المستثمر المحلي والأجنبي والاستقرار في النظام الضريبي بالشكل الذي يسمح بحماية المستثمرين من أي تعديلات خاصة،

¹ بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، سبتمبر 2005، ص: 56.

² سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة تقسيمية لبرنامج مباد-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بدون عدد، سبتمبر 2011، ص: 131.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كما تضمن هذا القانون إجراءات تتعلق بتقليص الأجل الأقصى لدراسة ملفات الاستثمار، ونص هذا القانون كذلك على إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات "APSI" بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشخيصية الصادرة في 93-12. كما أن وضع الإطار القانوني للخصوصية، وفقا للأمر رقم 22/95 الصادر في 26 أوت 1995، قد زاد من وتيرة الاستثمارات الخاصة، وخصوصا التي تكون في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة¹.

كل تلك البرامج والإصلاحات التي جاءت في هذه الفترة كان غرضها تحرير الاقتصاد الوطني بشكل عام، لكن وفي المقابل كانت لها آثار سلبية تجلت في زيادة البطالة عبر تسريح بعض العمال.

ولهذا قامت الحكومة الجزائرية بوضع برامج خاصة للحد من هذا الوضع، ومن بين هذه البرامج نجد "صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى" الذي يشجع المستثمرين الشباب على إنشاء مقاولات ومؤسسات صغرى خاصة بهم، وجاءت هذه البرامج أكلها حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة وذلك إذا ما قارناها بوضعها التي كانت عليه في فترة النظام الاشتراكي أين كانت المؤسسات العمومية مسيطرة على الاقتصاد الوطني.

الفرع الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2001 إلى الآن: من أجل إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار قامت السلطات الجزائرية بإجراء تعديلات على قانون الاستثمار الصادر وفق المرسوم التشريعي رقم 12/93، بالإضافة إلى إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001، فقانون الاستثمار رقم 03/01 جاء تعويضا للأمر رقم 93-12 قصد رفع العراقيل السابقة والمتمثلة في العراقيل الإدارية، المالية، العقارية، وكذا التداخل في الصلاحيات بين وكالة ترقية ودعم الاستثمارات والشباك الوحيد، ومن أهم ما جاء به قانون الاستثمار 03/01 هو إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بهدف التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما تم إصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة والذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي إلي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تدابير مساعدتها وترقيتها².

بعد هذا القانون لوحظ الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، وهذا ما أدى إلى تطور تعداد هذه المؤسسات وتوزيعها عبر كافة التراب الوطني.

¹ كمال عياشي، دراسة واقع الاستثمارات الخاصة بالصناعة بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية، مرجع سبق ذكره، ص: 176-177.

² رامي حريد، الدلائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 212-213.

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر

منذ بداية الألفية شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ ومهام في عددها وذلك عبر كافة التراب الوطني، ويعود ذلك إلى المهام الشديدة الذي أولته الحكومة الجزائرية بهذا القطاع في ظل سيطرت القطاع العام والمؤسسات الكبرى سابقا، إضافة إلى التسهيلات التي تقدمها الدولة للطامحين في إنشاء مؤسسات خاصة بهم.

الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: سنعرض في الجدول (1-2) الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، وذلك بالفصل بين ماهية تابعة للقطاع الخاص والعمومية إضافة إلى النشاطات الحرفية:

الجدول رقم (1-2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة ملكيتها خلال الفترة 2006-2013

السنوات	القطاع الخاص		النشاطات الحرفية		القطاع العام		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2006	269806	71.61	106222	28.19	739	0.19	376767
2007	293946	71.53	116347	28.31	666	0.16	410959
2008	392013	75.49	126887	24.42	626	0.12	519526
2009	455398	77.51	131505	22.38	591	0.10	587494
2010	482892	78.00	135623	21.91	557	0.09	619072
2011	511856	77.64	146881	22.28	572	0.09	659309
2012	550511	77.34	160764	22.58	557	0.08	711832
2013	578586	77.36	168801	22.57	547	0.07	747934
المجموع	3535008	75.81	1093030	24.08	4855	0.11	-

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر -**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015؛ ص: 214.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نلاحظ من الجدول (1-2) زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص من سنة لأخرى إلى غاية 2010، حيث ارتفع عدد هذه المؤسسات خلال الفترة 2006-2007 من 269806 إلى 293946 بزيادة بلغت 24140 مؤسسة خاصة أي بنسبة تقدر بـ 0.08%، وسجلت النسبة الأكبر من الزيادة خلال الفترة 2008-2009 حيث كانت 392013 وبلغت 586903 بزيادة 63385 مؤسسة بنسبة قدرها 4% وهذا راجع حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية آنذاك إلى احتساب المهن الحرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمرت الزيادة بعد ذلك بصورة منتظمة، كما نلاحظ من الجدول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها نصيب الأسد بنسبة إجمالية بلغت 75.81% من إجمالي المؤسسات تليها المؤسسات التابعة للنشاطات الحرفية بـ 24.08% ثم في المرتبة الثالثة المؤسسات التابعة للقطاع العام بنسبة ضئيلة جدا 0.11% ويمكن تبرير ذلك بسياسة البلاد المتجهة نحو الاعتماد على القطاع الخاص.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات: تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر كامل التراب الوطني وهذا ما يجعلها شاملة ومتنوعة من حيث الأنشطة الإقتصادية، والجدول (2-2) الموالى يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات 2005-2009:

الجدول قم (2-2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات خلال الفترة 2013-2006

الجهات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الشمال	163492	177730	193483	205857	219270	232664	248985	262423
الهضاب العليا	80072	87666	96354	105085	12335	119146	128316	134960
الجنوب	20803	22576	25033	27902	30153	32216	34569	36131
الجنوب الكبير	5439	5974	6517	7058	7561	7735	8247	8450
المجموع	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964

المصدر: رامى حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 220.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كما نلاحظ من الجدول (2-2) فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع من سنة لأخرى وهذا في جميع مناطق الوطن دون استثناء، وأخذت مناطق الشمال الحصة الأكبر من حيث العدد مقارنة بالمناطق الأخرى حيث كان عددها سنة 2006 ما يعادل 163492 مؤسسة وبلغت 205857 سنة 2009 أي بارتفاع بلغت نسبته 25.91% خلال 4 سنوات فقط ثم تليها منطقة الهضاب العليا التي تحظى هي الأخرى بعدد لا بأس به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت 80072 وأصبحت 105085 خلال نفس الفترة أي بارتفاع قدره 31.24%، في المقابل ورغم الظروف المناخية القاسية في جنوب الجزائر بصفة عامة إلا أن ذلك لم يمنع من انتشار وتطور الفكر المؤسسي بهذه المنطقة رغم قلة هذه المؤسسات مقارنة بالمناطق الأخرى، ففي الجنوب الكبير مثلا كانت تعداد هذه المؤسسات 5439 لسنة 2006 وأصبح 7058 مؤسسة سنة 2009، بارتفاع قدره 29.77%، ولم تتوقف هذه الزيادات عند هذا الحد بل هي في ارتفاع مستمر وعلى كافة الجهات وذلك حتى آخر إحصائية متوفرة (جوان 2013).

وتعود كل هذه الزيادات في مختلف المناطق إلى زيادة الوعي لدى المواطنين بالفكر المقاوлатي وكذا زيادة اهتمام الدولة بهذا القطاع من منطقة لأخرى وتسهيل الإجراءات للمواطنين الراغبين في إنشاء مؤسسات خاصة بهم، إلا أن هناك نقطة سلبية تعاب على الدولة وهو عدم التوازن في التوزيع وهو ما يعتبر خطر كبير على تحقيق التنمية الجهوية كون أن التوازن الجهوي يعتبر أحد أهم مؤشرات التنمية الوطنية.

الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الولايات: بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من قبل وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يمكن توضيح توزيع هذه المؤسسات عبر التراب الوطني حسب الجدول (2-3) الموالي:

الجدول رقم (2-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الولايات خلال الفترة 2006-السداسي الأول 2013

الرقم	الولاية	السنوات							السداسي الأول 2013
		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
01	أدرار	2366	2554	2731	2925	3123	3048	3196	3185
02	الشلف	7316	7704	8160	8888	9356	9755	10297	10676
03	الأغواط	2530	2738	3062	3394	3679	3912	4214	4434

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

04	أم البواقي	2610	2853	3250	3627	3975	4299	4623	4860
05	باتنة	5912	6659	7537	8432	9149	9866	10679	11194
06	بجاية	11312	12588	14009	15517	16695	17962	19374	20684
07	بسكرة	3233	3561	3987	4499	4889	5230	5611	5814
08	بشار	3682	3896	4169	4480	4757	5035	5341	5570
09	البلدية	8511	9349	10240	11250	12059	12938	14073	15050
10	البويرة	4683	5254	5868	6674	7338	8071	8866	9599
11	تمنراست	1452	1660	1820	1934	2040	2136	2292	2406
12	تبسة	4264	4555	4909	5229	5537	5805	6104	6309
13	تلمسان	5033	5609	6221	6951	7514	8056	8749	9297
14	تيارت	4286	4685	5013	5350	5631	5926	6225	6370
15	تيزي وزو	14434	16045	17840	19785	21481	23109	24754	26267
16	الجزائر	32872	35296	38096	41006	43265	45636	48419	50887
17	الجلفة	4080	4386	4793	5242	5635	5959	6477	6847
18	جيجل	5123	5660	6193	6721	6791	6930	7447	7843
19	سطيف	11088	12289	13555	14960	16096	17154	18730	19859
20	سعيدة	2847	3042	3282	2745	2117	2279	2446	2594
21	سكيكدة	5754	6410	7199	7919	8299	8760	9233	9596
22	سيدي بلعباس	4427	4779	5259	5773	6419	6756	7296	7666
23	عنابة	7233	7766	8299	8933	8508	10041	10670	11066
24	قالمة	2990	3304	3657	4065	4371	4730	5139	5508
25	قسنطينة	8439	9291	10243	11049	11781	12561	13450	14002

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

26	المدية	3824	4279	4822	5357	5771	6214	6752	6995
27	مستغانم	4233	4666	5032	5517	5822	6235	6689	6976
28	المسيلة	5500	5922	6411	7005	7490	7945	8569	8890
29	معسكر	5151	5352	5593	5839	6057	6274	6620	7098
30	ورقلة	3931	4350	4879	5487	6020	6549	7027	7302
31	وهران	17255	18363	19643	16204	17323	18370	19692	20759
32	البيض	1416	1527	1685	1835	2020	2149	2232	2313
33	إليزي	794	884	998	1144	1237	1298	1366	1412
34	برج بوعرييج	5130	5745	6448	7107	7587	8157	9057	9611
35	بومرداس	9090	10000	10897	12006	12955	13787	15004	15891
36	الطارف	2618	2789	2983	3241	3476	3591	3922	4125
37	تندوف	827	876	968	1055	1161	1253	1393	1447
38	تسمسيلت	1937	2048	2178	2399	2512	2108	2031	2171
39	الوادي	2830	3105	3511	3976	4354	4708	5190	5536
40	خنشلة	3528	3810	4135	4448	4766	4990	5197	5360
41	سوق أهراس	3138	3359	3691	3936	4133	4197	4349	4478
42	تيزابزة	9149	10243	11526	13093	14434	15672	16969	18109
43	ميلة	4432	4952	5420	5996	6505	7017	7611	8083
44	عين الدفلى	4660	4945	5317	5676	5998	6373	6829	7162
45	النعام	1937	1913	1877	2019	2140	2198	2305	2364
46	عين	3078	3343	3627	3924	4186	4332	4544	4680

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تموشنت									
47	غرداية	4597	4926	5425	6066	6454	6782	7186	7475
48	غليزان	4274	4616	4929	5224	5413	5608	5854	6044
	المجموع	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964

المصدر: رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص ص: 218-219.

نلاحظ من الجدول (3-2) بأن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير متوازن وهذا من ولاية لأخرى، فمثلا نجد الولايات الكبرى كالعاصمة ووهران بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها 50887 و 20759 مؤسسة على التوالي، في المقابل نجد ولايات مثل تندوف واليزي لم تتجاوز فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1447 و 1412 مؤسسة على التوالي، فمن بين أسباب هذا التباين في التعداد الكثافة السكانية حيث تختلف من ولاية لأخرى، إضافة إلى خصائص كل منطقة أو ولاية فنجد ولايات ذات طبع صناعي وأخرى ذات طابع فلاحي...الخ. كما نلاحظ أن عدد كبير جدا من هذه المؤسسات متمركز في الشمال وبالخصوص في المدن الساحلية، بينما تأتي بنسب أقل في مناطق الهضاب العليا تليها الجنوب ثم الجنوب الكبير.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لا تختلف أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن نظيرتها عبر العالم، ففي الجزائر تعتبر كمحرك حيوي للتنمية والتطور الاقتصادي، ويمكن إبراز الأهمية التي تلعبها هذه المؤسسات من خلال النتائج التي تحققها والتي تتجلى بصورة واضحة من توفير لفرص عمل وامتصاص للبطالة، فهي تعتبر كوحدات إنتاجية تعمل على جذب وتعبئة المدخرات وسنتطرق بالتفصيل إلى هذه الأهمية.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل: تعد البطالة من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية منها، حيث سعت ومازالت تسعى السلطات العمومية في الجزائر إلى وضع حد لها و ذلك عبر إيجاد حلول مناسبة لها.

حيث شهدت معدل البطالة استقرارا في حدود 22% على طيلة الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1990، وارتفع المعدل في الأربعة سنوات الأولى لعشرية التسعينات إلى حدود 25% وازدادت حدته بعد برنامج التعديل الهيكلي، أما بعد زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تعدادها، فقد

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد معدل البطالة انخفاضا ملحوظا نتيجة لزيادة توفير مناصب الشغل¹، وفي الجدول (2-4) الموالى سنستعرض مساهمة هذه المؤسسات في خلق مناصب الشغل وذلك للفترة الممتدة ما بين 2006 و السداسي الأول لـ 2013:

الجدول رقم (2-4): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006-2013

المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	المجموع الجزئي	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
			أرباب المؤسسات	الأجراء	
2006	1039603	977942	269806	708136	العدد
	100	94.07	25.95	68.12	النسبة %
2007	1122129	1064983	293946	771037	العدد
	100	94.91	26.20	68.71	النسبة %
2008	1285859	1233073	392013	841060	العدد
	100	95.89	30.49	65.41	النسبة %
2009	1546584	14949449	586903	908046	العدد
	100	96.66	37.95	58.71	النسبة %
2010	1625686	1577030	618515	958515	العدد
	100	97	38.05	58.96	النسبة %
2011	1724197	1676111	658737	1017374	العدد
	100	97.21	38.21	59	النسبة %

¹ ياسين العايب، دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 18 و 19 أفريل 2012، ص: 08.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

العدد	1089467	711275	1800742	47375	1848117
2012					
النسبة %	58.95	38.49	97.44	2.56	100
العدد	1121976	747387	1869363	46132	1915495
2013					
النسبة %	58.57	39.02	97.59	2.41	100

المصدر: رامي حريد، البيانات التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 221.

نلاحظ من الجدول (4-2) بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأجراء وأرباب المؤسسات) أخذت النصيب الأكبر، فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث توفير مناصب الشغل على مدار سبعة سنوات وذلك بمتوسط نسبة 96%، في المقابل بلغت متوسط نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والتابعة للقطاع العام 3.65% ويعود ذلك إلى تراجع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر، وبلغت الأرقام نجد أن عدد مناصب الشغل التي ساهمت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص سنة 2006 هي 1039603 منصب شغل وفي نهاية السداسي الأول لـ 2013 وصلت إلى 1915495 منصب شغل أي بزيادة قدرها 84.25% وهي زيادة كبيرة ومعتبر نحسب لهذا القطاع.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمار تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات الحكومية...) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج، وهذا بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها، وتمييزها والمشاركة في أرباحها¹.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات: يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج المحروقات من خلال الجدول (5-2) الموالي:

¹ سليمة غدير أحمد وعكاشة سلمى كحيلي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قاصدي مرياح ورقلة، يومي: 18 و 19 أبريل 2012، ص: 05.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (2-5): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

المنتج	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت	311.79	29.2	518.69	32.0	836.01
النشادر المنزوعة الماء	147.00	13.7	257.09	15.8	371.73
سكر الشمندر	7.00	0.66	231.35	14.2	265.23
فوسفات الكالسيوم	75.83	7.11	109.95	6.79	128.34
الزئبق على شكل خام الهيدروجين والغازات النادرة	45.76	4.29	42.66	2.63	39.14
بقايا وفضلات حديد الزهر	83.00	7.79	39.74	2.45	—
الكحول غير الحلقية	17.06	1.60	27.50	1.70	41.75
الفحوم الحلقية	23.83	2.24	23.07	1.42	—
المياه المعدنية والغازية	22.30	2.09	22.31	1.38	25.72
الزجاج	16.07	1.51	19.88	1.23	—
الرصاص على شكل خام	4.75	0.45	19.19	1.19	—
التمور	14.30	1.34	17.55	1.08	23.37
الجلود	—	—	—	—	20.33
الخضر	—	—	—	—	—
المجموع الجزئي	805.45	75.5	1390.4	84.8	1771
المجموع	1066	100	1619	100	2062

المصدر: رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 224.

نلاحظ من الجدول (2-5) بأن القيمة المضافة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات كانت سنة 2006 ما يقارب 1066 مليون دولار لتبلغ عتبة 1619 مليون دولار سنة 2010، ثم 1403 مليون دولار في جوان 2013، أي بمعدل نمو 31.61% خلال أربعة سنوات ونصف، وبالتالي فهناك زيادة واضحة في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي يعود بالدرجة الأولى إلى السياسة الاقتصادية

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للبلاد، غير أننا لا يمكن أن نفسر دائما ارتفاع قيمة الصادرات بزيادة حجمها، فقد يرجع السبب في بعض الأحيان لارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وما يشابهه، وهناك نقطة أخرى يمكن ملاحظتها من الجدول وهي أن أغلب المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتمثل في معادن....، أما المواد الغذائية قليلة جدا.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة: يمكن عرض مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة من خلال الجدول (6-2) الموالي:

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (6-2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في أهم القطاعات خلال الفترة 2006-2011

القطاع القانوني	2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزراعة	641.29	100	704.19	100	711.75	100	926.37	100	1015.19	100	1173.71	100
خاص	638.63	99.59	701.03	99.55	708.17	99.50	924.99	99.85	1012.11	99.70	1165.91	99.34
عام	2.65	0.41	3.16	0.45	3.58	0.50	1.38	0.15	3.08	0.30	7.80	0.66
البناء والأشغال العمومية	610.07	100	732.71	100	869.99	100	1000.05	100	1071.75	100	1049.77	100
خاص	489.07	80.22	593.09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.10	1058.16	98.73	860.54	81.97
عام	120.70	19.78	139.62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.90	13.59	1.27	189.23	18.03
النقل والمواصلات	743.53	100	830.07	100	963.57	100	914.36	100	988.03	100	1049.77	100
خاص	579.80	77.98	657.33	79.19	700.33	81.10	744.42	81.41	806.01	81.58	860.54	81.97
عام	163.73	22.02	172.72	20.80	163.24	18.90	169.95	18.59	182.02	18.42	189.23	18.03
خدمات المؤسسات	64.24	100	71.71	100	84.04	100	98.58	100	122.37	100	137.59	100
خاص	51.49	80.15	60.56	84.15	62.23	74.05	77.66	78.78	96.86	79.15	109.50	79.58
عام	12.75	19.85	15.11	21.07	21.81	25.95	20.92	20.92	25.51	20.85	28.09	20.42

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

100	121.43	100	114.39	100	105.45	100	91.18	100	80.75	100	75.20	الفندقة والإطعام
88.61	107.60	88.61	101.36	89.90	94.80	88.70	80.87	88.07	71.12	88.03	66.20	خاص
11.39	13.83	11.39	13.03	10.10	10.65	11.30	10.30	11.92	9.63	11.97	9.00	عام
100	231.85	100	197.53	100	187.55	100	164.16	100	152.13	100	146.02	الصناعة الغذائية
86.17	199.79	86.03	169.95	86.14	161.55	85.23	139.92	84.12	127.98	83.07	121.30	خاص
13.83	32.06	1.96	27.58	13.86	26.00	14.77	24.24	15.87	24.14	16.93	24.72	عام
100	2.60	100	2.59	100	2.55	100	2.53	100	2.38	100	2.57	صناعة الجلد
90.04	2.34	88.42	2.29	88.33	2.25	86.94	2.20	87.39	2.08	86.38	2.22	خاص
9.96	0.26	11.58	0.30	11.67	0.30	13.06	0.33	12.60	0.30	13.62	0.35	عام
100	1444.63	100	1279.47	100	1151.62	100	1003.2	100	833	100	728.37	التجارة والتوزيع
94.07	1358.92	94.10	1204.02	93.58	1077.75	93.28	935.83	93.25	776.82	94.11	685.45	خاص
5.93	85.71	5.90	75.45	6.42	73.88	6.72	67.37	6.74	56.18	5.98	42.92	عام

المصدر: رامى حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 223.

نلاحظ من الجدول (6-2) المساهمة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلقها للقيمة المضافة وهذا في كل قطاعات النشاط الاقتصادي، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كان لها نصيب الأسد على حساب المؤسسات التابعة للقطاع العام، حيث بلغت حصتهما على التوالي 72% و 27%، وتختلف سيطرت القطاع الخاص في حد ذاته من قطاع لآخر، حيث سجلنا أعلى نسبة في القطاع الزراعي بـ 99% في كل السنوات المأخوذة كعينة للدراسة، في حين لا تصل إلى 80% في قطاعات النقل والمواصلات وخدمات المؤسسات.

المطلب الرابع: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات عبر العالم، وتزداد هذه المعوقات في الدول النامية ومنها الجزائر والتي من شأن هذه المعوقات الحد من قدرتها على العمل والبقاء في السوق والاستمرارية وبالتالي الحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، وفي ما يلي سنحاول إبراز أهم المعوقات التي تقف في وجه هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

الفرع الأول: المشاكل المتعلقة بالمحيط التشريعي: تعتبر معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حديثة النشأة ويرجع ذلك إلى القيود التشريعية التي كانت مفروضة عليها قبل سنة 1993، خاصة القيود المفروضة على نشأة القطاع الخاص، الذي يتتافى ومبادئ النموذج الاشتراكي الذي يركز على المؤسسات الكبيرة العمومية التي ظلت في مركز اهتمام السياسة الاقتصادية. ورغم أن إجراءات التأميم في سنة 1966 قد استثنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن قانون الاستثمار 66-284 قد منح الحرية للقطاع الخاص، إلا أن هذا الخير قد استثنى من إجراءات التخطيط والتمويل مما أثر بشكل سلبي على توسعه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، أجبر قانون الاستثمار مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضرورة الحصول على ترخيص خاص من اللجنة الوطنية للاستثمارات¹.

الفرع الثاني: مشاكل الرسوم الجمركية: وهي المشاكل المتعلقة بالنظام الجمركي عموما، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد، مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستورة لا توجد بالسوق الداخلي².

¹ ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

² فوزي فتات وعبد النور قمار عمران، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 17 و 18 أبريل 2006.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كما تشكل أحيانا التعريفية الجمركية المتبعة عباً على المؤسسات لصغيرة والمتوسطة بالجزائر، فعلى سبيل المثال قدمت وزارة المالية تنازلات خاصة بالرسوم الجمركية منذ سنة 2002، حيث كانت نسب التخفيض على المنتجات الصناعية منخفضة جدا 5%، في حين أن الرسوم الجمركية المفروضة على المكونات من قطع الغيار المخصصة للتركيب الصناعي ظلت مرتفعة 15%، ذلك أن التخفيض على المنتجات الصناعية يخدم السلع الأجنبية في حين أن ارتفاع نسبة الرسوم على الأجزاء الصناعية يحرم الصناعة الوطنية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها¹.

الفرع الثالث: مشكل العقار الصناعي: والمقصود به صعوبة الحصول على عقار صناعي سواء من جانب توفره أصلا أو من جانب الإجراءات المتبعة (الإدارية) للحصول عليه، حتى من السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية، وبالتالي يقف مشكل العقار الصناعي في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من حيث إنجازها للعديد من المشاريع، ومن المشاكل العقارية نذكر:²

أولاً: الأراضي: يتعلق مشكل الأراضي أساسا بـ:

✓ القيود البيروقراطية التي لا زالت نفسها على مستوى الجماعات المحلية، والهيئات المشرفة على التسيير العقاري؛

✓ طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم؛

✓ رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر؛

✓ الكثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية، فأغلب شاغليها لا يملكون عقد ملكية، رغم طول فترة تواجدهم فيها.

ثانياً: المناطق الصناعية: تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها، إذ دخلت في حالة تدهور تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية، وتشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة إضافة إلى هذا فإن بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل لمدن تقتقد إلى خدمات عامة، مما يضطر أصحاب هذه المؤسسات إلى حل الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم وأحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في تحمل تكاليف مالية باهظة³.

¹ خالد طالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 165.

² محمد صالح زويطة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23-24.

³ جمعي عمري، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص: 58.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ثالثا: الهندسة المدنية والعمران: أما فيما يخص هذا المشكل فيمكننا أن نقول باختصار أن الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية أصبح صعبا، نظرا لخضوعه وارتباطه بعدة إجراءات معقدة إلى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق، مما يؤدي بهذه المؤسسات إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية الذي يمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار مواد البناء¹.

سنتعرض من خلال الجدول (2-7) الموالى متوسط معدلات الحصول على العقار الصناعي وذلك حسب نوع العقار كما يلي:

الجدول رقم (2-7): فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية لعينة شاملة	أراضي صناعية لمؤسسات صغيرة
المؤسسات الباحثة عن العقار	19.6%	37.7%	42.1%
مدة الانتظار	3.6 سنة	4.9 سنة	4.7 سنة

المصدر: جمعي عماري، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص: 58.

حيث نلاحظ من خلال الجدول (2-7) بأن مدة الانتظار للحصول على عقار صناعي طويلة جدا وهذا ما يعرقل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى عدم ظهورها أصلا، فبالنظر إلى الجدول نجد بأن نسبة 42,1% من المؤسسات الراغبة في الحصول على أراضي صناعية تنتظر فترة طويلة لا تقل عن 4 سنوات وهي فترة ليست بالقصيرة وبالتالي تتدرج ضمن معوقات التي تعترض هذه المؤسسات، فهناك العديد من المؤسسات التي تفشل منذ البداية جراء هذه الإجراءات المعقدة.

الفرع الرابع: مشاكل تمويل الجهاز الإنتاجي: يطرح التمويل بالمداخلات خاصة المستوردة منها عائقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خاصة المؤسسات قليلة الخبرة في مجال تقنيات الاستيراد لاعتمادها في السابق على التمويل من المؤسسات العمومية والتي كانت تحتكر التجارة الخارجية، وبعد

¹ محمد صالح زويطة، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الانفتاح الاقتصادي واجهت هذه المؤسسات مشكلة تموين الجهاز الإنتاجي خاصة وأن اهتمام المستوردين الجدد منصب حاليا على استيراد المواد الاستهلاكية¹.

وفيما يلي الجدول (2-8) يبين نسب مجموعة من المؤسسات أخذت كعينة والتي تعاني من مشكلة التموين الإنتاجي:

الجدول رقم (2-8): نسبة المؤسسات التي تعتبر مشاكل التموين كعائق

المجموع	أكثر من 100	100-21	20-6	5-0	
30.2	25.0	38.0	31.4	21.4	البناء والأعمال العمومية
41.1	26.3	38.0	47.0	63.7	الصناعة
15.3	–	18.2	9.7	18.0	التجارة
1.9	–	25.0	8.4	4.2	النقل
3.4	0	9.1	13.0	19.1	خدمات أخرى

المصدر: يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جانفي 2005، ص: 105.

نلاحظ من الجدول (2-8) أن قطاع الصناعة يستحوذ على أعلى نسبة مجموع من بين القطاعات المذكورة في الجدول بنسبة بلغت 41,1% متقدمة على قطاع البناء والأعمال العمومية الذي بلغت نسبته الإجمالية 30,2%، حيث أقرت ما مجاله 5-0 مؤسسة ضمن قطاع الصناعة بنسبة معتبر قدرت بـ 63,7% بأن التموين يندرج ضمن أهم المشاكل التي تعترضها خلال مرحل نشاطها، فيما كان لأصحاب المؤسسات التابعة قطاع النقل رأي آخر تماما فيما يخص مشكل التموين بنسبة إجمالية قدرت بـ 1,9%، فرغم اختلاف هذه النسب إلا أنها تعبر حقا عن وجود ما يسمى مشكلة التموين لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الخامس: صعوبات التدفق الفوضوي للسلع وعدم حماية المنتج الوطني: فإذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، وأمام ظاهرة

¹ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جانفي 2005، ص: 104-105.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء، فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة، وعن الاستيراد غير المنظم نذكر:¹

- ✓ الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية؛
- ✓ التذرع بالحرية الإقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تركز وتقبل مبدأ حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يتهددها الاستيراد؛
- ✓ غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية، الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات، ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

الفرع السادس: صعوبات ومشاكل التمويل: يقف التمويل في مقدمة المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة بالجزائر، إذ يعتبر الحجر الأساس في إنشاء هذه المؤسسات وتطورها وحتى نجاحها.

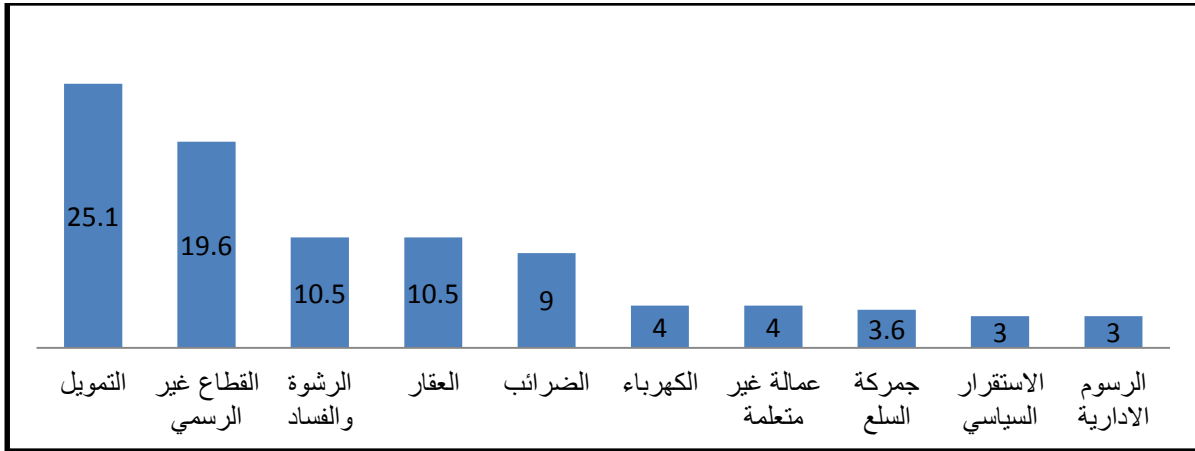
حيث نلاحظ أن جل المشاريع الصغيرة تعاني من صعوبات كبيرة في حصول أصحابها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية العامة والقطاع المصرفي، حيث يعتبر البنوك أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محفوفة بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بحجة عدم توفر الضمانات الكافية، وبأن تكاليف إدارة عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبيا والمرتبطة بزيادة عدد الملفات الخاصة بالمقترضين². ويصنف البنك الدولي صعوبات التمويل في المرتبة الأولى وذلك ضمن العشرة معوقات الأولى التي تقف في وجه تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشكل (1-2) الموالى يوضح ذلك:

¹ سعدان شبياكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 11، ماي 2007، ص: 188.

² ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد 18، مارس 2010، ص: 57.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الشكل رقم (1-2): العشر معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



رامي حريد ورايح خوني، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول: الضمانات القانونية للاستثمار في دول المغرب العربي، 2015، ص: 15.

نلاحظ من خلال الشكل (1-2) أن مشكلة التمويل تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تمثل نسبة 25.10% من إجمالي معوقات نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيلاحظ أن جل المشاريع الصغيرة تعاني من صعوبات كبيرة في حصول أصحابها على قروض طويلة الأجل للانطلاق في النشاط (من خلال مثلاً عمليات البحوث والتطوير أو شراء الممتلكات والمعدات)، حيث تعتبر البنوك أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة في مراحل نشأتها الأولى محفوفة بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماساً لتمويلها بسبب عدم تماثل المعلومات¹. وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمانة. وحتى إن توفر التمويل من البنوك (بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجاوزت مرحلة الانطلاق)، فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعدد إجراءاتها، حيث تشترط البنوك في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150% من المبلغ المقترض². كما قد تأخذ عوائق التمويل البنكي أشكال أخرى كفترة السداد وفترة الانتظار للحصول على القرض، وفيما يتعلق بهذه الأخيرة بينت دراسة للبنك الدولي شملت 600

¹ السعيد بربيش، رأس المال المخاطر: بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة شركة SOFINANCE-

، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05، 2007، ص: 07.

² محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مؤسستفي الجزائر أن مدة الحصول على قرض للاستثمار تقدر بـ 5.5 شهر للمؤسسات الكبيرة وحوالي سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

¹ عبد الله بلوناس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق، بالإسقاط على الحالة الجزائرية، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 17 و18 أفريل 2006، ص: 129.

المبحث الثاني : ديناميكية المرافقة

أمام التعقيدات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعترضها طيلة مراحل حياتها خاصة الأولى منها ونتيجة لعدم قدرتها على مواجهة حدة المنافسة، استلزم ذلك إنشاء وتطوير عدد كبير من هيئات الدعم التي كان الهدف الرئيسي من وجودها هو مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تجتاز المشاكل المختلفة التي قد تعترضها، فتعددت أنظمة الدعم وأنماط المرافقة لعل لأبرزها حاضنات الأعمال التي أثبتت حقا فعاليتها في مرافقة هذه المؤسسات من توفير للرعاية طيلة مراحل حياة المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية المرافقة

تعتبر المرافقة إحدى الوسائل أو الآليات المبتكرة في دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الجزائر أين لوحظ تحسن ملحوظ في أداء هذه المؤسسات وهذا يعود إلى الخدمات التي تقدمها المرافقة ومن أجل ذلك سنحاول التطرق إلى مفهوم المرافقة وأهميتها في حل المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تعريف المرافقة: وجد الخبراء الاقتصاديين صعوبة في وضع تعريف للمرافقة عموما ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، ويعود ذلك بنظرة عامة إلى تعدد وتنوع أشكال المرافقة إضافة إلى تعدد المتدخلين (الفاعلين) فيها.

ويعتبر التعريف الأكثر شمولاً لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف "لوتاوسكي"، وهو مسئول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا "APCE" في مذكرة داخلية أعدها، ويتمثل هذا التعريف في أن "المرافقة" هي محاولة لتجديد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول"، حيث نلاحظ أن هذا التعريف ركز على عرض المرافقة من جانب المكونات الأساسية التي يجب أن تتوفر فيها، والتي ينبغي توفرها للمؤسسات حتى تتمكن من تجاوز المصاعب التي قد تصادفها¹.

ومن هذا يمكن أن نقول أن المرافقة هي الآلية التي يتم من خلالها نقل المهارات والإمكانيات والخبرات والتجارب من منظمة أو هيئة معينة إلى هيئة أخرى أو شخص آخر ليستفيد منها وذلك عبر حصوله على اقتراحات ونصائح تعمل على توجيهه للقيام بمهمته على أكمل وجه والخروج منه بنتائج مرضية، وكل هذا من أجل تذليل الصعوبات.

¹ الشريف ريجان وريم بونواله، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي: 18 و 19 أبريل 2012، ص: 05.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الثاني: المتابعة والمرافقة كحركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكمن حركية المرافقة في المساعدة القبلية والبعدية لحاملي المشاريع، فعندما نتكلم عن إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة، نتحدث عن جملة المراحل التي يمر بها المبادر من أجل الوصول إلى فكرة المشروع وتجسيدها ومتابعتها. ومن هنا يبرز دور المرافقة في محاولة إيجاد حلول، فمن المفترض أن يكون كل المحيط ملائم لتسهيل عملية تجسيد المشروع، لكن هذا لا يحدث دائما حيث غالبا ما يحمل رهانات وتعقيدات كبيرة للمقاول. ومن هنا يبرز دور المرافقة في تذليل تلك الصعوبات، سواء كان ذلك قبل أو بعد إنشاء المؤسسة¹.

حيث يعتبر المختصين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن التوجيهات والمساعدات التي تتلقاها تلك المؤسسات من طرف المختصين سواء هيئات كانوا أم أشخاص، تزيد وترفع معدل نجاح المؤسسة بنسب عالية جدا عن نظيرتها من المؤسسات التي لا تستعين ولا تعمل مع خبراء، وبالتالي فإن خصوصيات المرافقة والمتابعة في هذا الإطار تتمثل في أربعة نقاط هامة²:

- ✓ عادة ما يكون أصحاب المشاريع الجديدة ليس لهم خبرات في التسيير وفي إدارة المؤسسة؛
- ✓ الاستجابة الفورية للطلب في مواعيده، فأغلبية أصحاب المشاريع مترددون من فكرة المرافقة والمتابعة من طرف مكاتب خاصة وهذا يرجع إلى أنهم يتخذون بعين الاعتبار الاستقلالية في عملية التحكم؛
- ✓ المؤسسة التي هي في طريق الإنشاء تتميز بضعف البنية والمشاكل الأولية التي يمكن اعتبارها غير خطيرة، يمكن في هذه الحالة أن تصبح عبارة عن مشاكل صعبة تعيق استمرارية المؤسسة في النشاط؛
- ✓ في المدى الطويل يصبح التسيير يومي.

المطلب الثاني: أشكال المرافقة

تتخذ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال وهذا راجع إلى المراحل المتعددة التي تمر بها هذه المؤسسات فمثلا المؤسسة في بداية نشأتها أو نشاطها يقدم لها شكل معين من المرافقة دون آخر وهذا عائد إلى الخصائص التي تمتاز بها في تلك الفترة، وبالتالي يمكن تلخيص هذه الأشكال كما يلي:

¹ الشريف ربحان وريم بونواله، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

² سعيد لهواري، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة نظرية وتطبيقية -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، 2006-2007، ص ص: 68-69.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الأول: المرافقة المعنوية: وهي من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشأ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه، فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصيح والتوجيه والإرشاد، بحيث تعمل على بلورة أفكاره أو ضبطها، وتجسيدها على أرض الواقع، لأنه عادة عندما المنشئ في إنشاء مشروعه تراوده عدة أفكار وهو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة وإمكانية تطبيقها على الواقع، حتى لا تبقى مجرد فكرة، ثم يحدد له ما هي الإستراتيجية التي سيتبعها للوصول إلى الهدف الذي يجب عليه تحديده بدقة، وهذا هو الدور الذي يلعبه المرافق في أولى مراحل عملية مرافقته للمنشئ حيث يقوم برفع معنوياته وتشجيعه¹.

الفرع الثاني: المرافقة الفنية: في هذه المرحلة يقوم المرافق بمساعدة المنشئ في دراسة الجدوى الاجتماعية أي الموارد الاجتماعية التي يحتاجها لمشروعه، وتحديد الشروط اللازمة لإنجاح المشروع من اختيار للموقع، والآلات، وكذلك مساعدة صاحب المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، واستخدام الأنظمة المعلوماتية، بعد أن يكون قد حدد هو المرافق الهدف الذي يريد الوصول إليه بدقة، وذلك بأن يجرّد وبالتفصيل كل حيثيات المشروع دون إهمال أي شيء منها، لأن أي خطأ أو تهاون في هذه المرحلة يؤدي إلى نتيجة يكون مآلها فشل المشروع، لهذا يجب أن يتوقع المرافق والمقاول كل المخاطر والصعاب التي يمكن أن يواجهها أثناء تنفيذ فكرة المشروع، لأن هذه المرحلة من المشروع تعتبر حساسة لأنها مرحلة اتخاذ القرارات، ووضع التكتيكات التي سيتبعها لتنفيذ الإستراتيجية التي حددها في المرحلة الأولى من المرافقة².

يمكن للمرافقة أن تتخذ شكل المرافقة الإعلامية، المرافقة أثناء التدريب وكذا المرافقة التكنولوجية كما يلي:³

الفرع الثالث: المرافقة الإعلامية: تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ، وهي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل مؤسسته، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ولهذا يجب على المرافق أن يمنح المقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهار والترويج بمنتجه.

¹ رحيب حسين، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 03، 2008، ص: 41.

² رحيب حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

³ نسرين غيتي، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة-دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بقسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص: 58.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الرابع: المرافقة أثناء التدريب والتكوين: وتعتبر المرافقة هنا بمثابة عملية تلقين وتعليم، ففي هذه المرحلة من المرافقة يقوم المرافق بتلقين دروس للمنشئ عن المقالة، وكيفية إنشاء مؤسسة، ويعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يعتبر قائدا ومبادرا، حيث يرتبط هذا النوع من المرافقة بضرورة تشكيل مجمع من المنشئين قائم على الكفاءات. وهذا التدريب والتكوين مستمر مع استمرار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فهو لا يتوقف عند مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة.

وتتم هذه المرافقة من خلال توفير دورات للتكوين، وذلك بتشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة، وكذا دعم اقتناء الكتب والمجلات العلمية، والأدلة النموذجية للمشاريع، حتى يستفيد منها المقاول في مشروعه.

الفرع الخامس: المرافقة التكنولوجية: فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكنولوجيا واستخدامها، وذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة ودعم أسعارها.

على غرار الأشكال سابقة الذكر يوجد شكلين مهمين يساعدان المقاول الجديد وهذه المرافقة تكون من الناحية الإدارية والمالية، ولعل هذه الأخيرة أكثر ما يبحث عنها المنشئ الجديد:¹

الفرع السادس: المرافقة الإدارية: وتتمثل في التسهيلات التي يقدمها المرافق للمنشئ والمتعلقة بالتمويل خاصة ترقية الادخار ومؤسساته، والمساهمة في ضمان جزء من القروض، وتخفيض تكلفة التمويل وتمديد آجال السماح، والإعفاء الكلي أو الجزئي ولفترة محدد من الضرائب والرسوم الجمركية والإعفاءات من الضمان الاجتماعي خلال فترة محددة، وكذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشاريع، كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشروعات التي تقام في المناطق النائية.

المطلب الثالث: أثر المرافقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المرافقة دورا هاما في حماية ومساعدة الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية، لكنها من جهة أخرى قد تكون لها آثار سلبية حيث تعمل أحيانا على الحد من الاستقلالية الذي يبحث عنها أصحاب المشاريع وذلك بتدخل أعوان الوكالة، ومن خلال هذا المطلب يمكن توضيح أثر المرافقة في العديد من الجوانب.

الفرع الأول: أثر المرافقة على عدد المؤسسات المنشأة: في الواقع لا توجد أي دراسة مؤكدة على أن توفير استقبال جيد يرفع من عدد حاملي المشاريع الوافدين إلى أحد هياكل المرافقة، حيث يشير معظم

¹ نسرين غيتي، **مجمع سبق ذكره**، ص: 58.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الإحصائيات إلى أن الرغبة في إنشاء مؤسسة تتوقف بالدرجة الأولى على العوامل الثقافية والاجتماعية والنفسية¹.

الفرع الثاني: أثر المرافقة على معدل نجاح المنشئين: تعتبر هذه النقطة هي الأكثر حساسية، والطريقة الأمثل لقياس هذا الأثر هو الرجوع إلى نتيجة الملاحظة التي قام بها المختصون، حيث بين نشاط مهنة المرافقة أن هذه الأخيرة²:

- ✓ ضرورية لأغلب حاملي المشاريع؛
- ✓ ترفع من حظوظ نجاح أصحاب المشاريع؛
- ✓ تجنب المبتدئين الكثير من الأخطاء؛
- ✓ تظهر مزايا كثيرة في مجال إعداد التقديرات المالية؛
- ✓ تعمل بشكل كبير على إزالة الشعور بالوحدة الذي يحيط بالمنشئ.

وتدل الكثير من الدراسات على الآثار الإيجابية للمرافقة، وهذا من خلال اللجوء إلى المقارنة المرجعية أي المقارنة بين عينتين من المؤسسات أحدهما تم مرافقتها والآخرى لم يتم ذلك، ثم تحديد الأثر فقد أثبتت الإحصاءات في معظم الدول التي قامت بتنفيذ برامج للحاضنات تفوق الحاضنات في رفع نسب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي الاتحاد الأوروبي وجد أن نسبة نجاح المؤسسات الجديدة التي أقيمت داخل الحاضنات تبلغ نسبة 88% بينما تبلغ هذه النسبة 50% من المؤسسات التي بدأت خارج الحاضنات.

الفرع الثالث: أثر المرافقة على نسبة الخطر والاستقلالية:

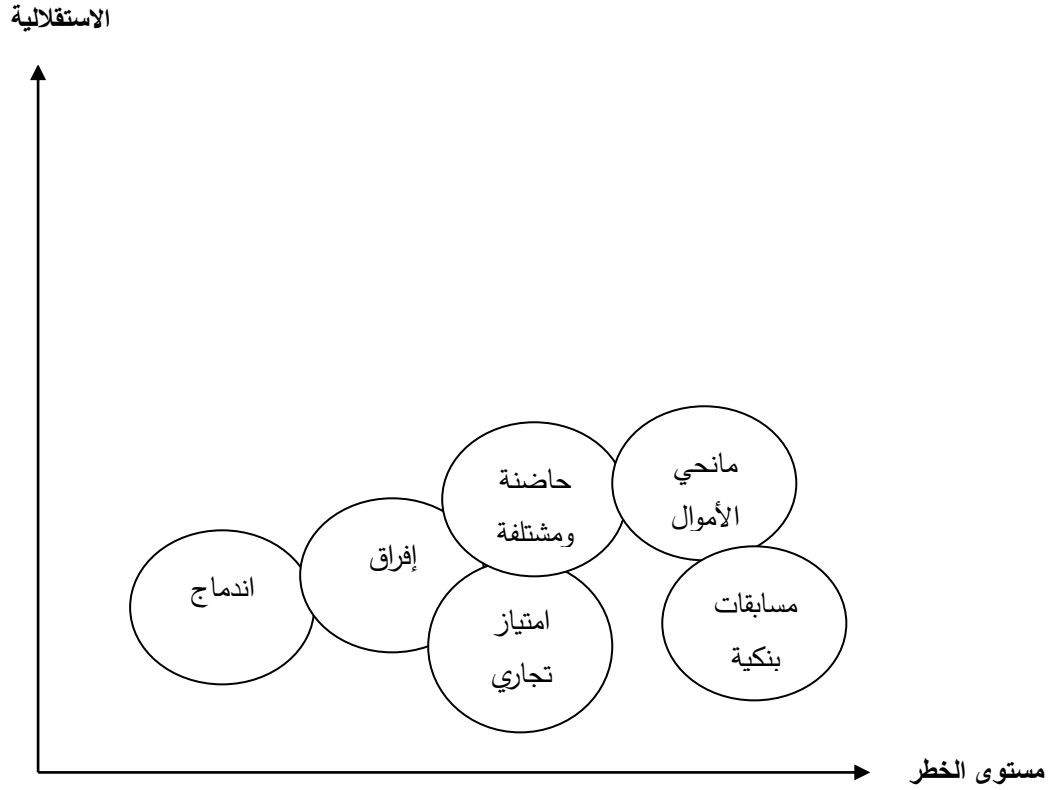
تلعب المرافقة إذن دورا هاما في حماية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها من جهة أخرى قد تحد من مستوى الاستقلالية الذي يرغب صاحب المشروع في الاحتفاظ به، وعلى مستواه الأوسع³، ويمكن توضيح أثر المرافقة على الخطر والاستقلالية من خلال الشكل (2-2) الموالي:

¹ عبد الفتاح بوخموص صندرقسايب، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع التحدي الجزائري، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 03، 2011، ص: 401.

² عبد الفتاح بوخموص صندرقسايب، مرجع سبق ذكره، ص: 401.

³ صندرقسايب، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع قسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص: 82.

الشكل (2-2): تقدير نسبة الخطر والاستقلالية تبعا لأنماط هيئات المرافقة



المصدر: صندرقسايب، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع قسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص: 80.

من خلال الشكل (2-2) يمكن القول أنه بالنسبة لاندماج تكون نسبة الاستقلالية قليلة، لأن القرارات المتخذة ستكون بالاتفاق مع المؤسسة أو المؤسسات الأخرى التي تم الاندماج فيما بينها والخطر هنا سيكون هو الآخر ضعيف لأن المساندة المتواجدة فيما بين المؤسسات المندمجة تعمل كدعم فيما بينها.

وفي حالة الإفراق نجد أن كل من الاستقلالية والخطر يكونان بنسبة متوسطة فالمؤسسة وخصوصا عند بدايتها تكون تحت وصاية المؤسسة الأم، بمعنى أنها تتدخل كثيرا في تسيير شئونها وبالتالي فهي تتوسط الاستقلالية والخطر.

وبالنسبة للمؤسسة المستفيدة من امتياز تجاري نجد أن الخطر أكثر من الاندماج والإفراق فهم أكبر نوعا ما لأن المنشئ في هذه الحالة يتحمل الأخطار بنفسه لأنه سيقوم بدراسة السوق بنفسه بدون تدخل أحد، أما بالنسبة للاستقلالية فهي ضعيفة وذلك راجع لكون المؤسسة الجديدة عادة ما يوجد رابط بينها

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وبين المؤسسة التي منحها الامتياز عادة ما يكون في شكل عقد ينصص على عدم إمكانية التنازل فحق الامتياز لا يمنح ولا يتنازل عنه لصالح أطراف أخرى.

أما على مستوى المؤسسات التي استفادت من دعم حاضنات الأعمال ومشاغل المؤسسات فاستقلاليتها تكون كبيرة إلا أن خوفهم (المنشئين) وحذرهم الشديدين يزيد من نسبة الخطر، فالحرية الكبيرة هنا تكون سببا في الخطر.

أما بالنسبة لمانحي الأموال فالاستقلالية تكون هي الأكبر، فأموالهم تكون مضمونة زائد الفائدة دون التدخل في اتخاذ القرارات، وهذا ما يجعل الخطر كبيرا لأنه عادة لا تكون هناك متابعات من طرف هذه الهيئات وكون المؤسسات جديدة فهذا يزيد الخطر أكثر فأكثر.

الفرع الرابع: أثر المرافقة على مستوى التنمية المحلية: يمكن القول لأن التنمية المحلية هي حركية تبنى على أساس فعالية العلاقات المادية والمعنوية بين مختلف الأفراد والهيئات من أجل تنمية الثروات التي تمتلكها المنطقة، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع. لهذا توضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضعية ممتازة من أجل لعب دور اقتصادي واجتماعي وسياسي هام ولاسيما فيما يخص توفير مناصب الشغل واستغلال الموارد البشرية، وتكوين عوائد وإعادة التوازن في توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فنجد أن المبادر يتفاعل مع مختلف الأنشطة حسب معايير المجتمع المحلي ويعتمد بشكل كبير على عائلته ومحيطه من أجل إنشاء مؤسسته ثم المرور للبحث عن بعض الهيئات المرافقة، وهنا يأتي دور هذه الأخيرة في توجيه تلك المشاريع حسب متطلبات المجتمع مما يضمن الوصول إلى التنمية المحلية¹.

¹صندر قسايبى، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

المبحث الثالث: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر المناخ الاقتصادي والبيئة التنظيمية التي تحيط بالمؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها في غاية الأهمية، وبالتالي فإن دعم هذه المؤسسات من أجل قيامها يتطلب أرضية صالحة ومناخ مواتي، ويشمل هذا المناخ مجموعة من السياسات التي تضعها الدولة والتي تسمح لها بإدارة اقتصاد متماسك فقد تبنت الجزائر منذ نهاية القرن الماضي مجموعة من البرامج في مقدمتها استحداث آليات ليكون دورها الأساسي كهيئات دعم لهذه المؤسسات في جميع مراحلها من أجل تحقيق الاستقرار والنمو وتمكينها من بلوغ الأهداف المنوط بها.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

لقد تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات "APSI" كهيئة حكومية بموجب قانون الاستثمار في سنة 1993، وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما وقد ساهمت هذه الوكالة منذ نشأتها في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برغم الحوصلة النهائية المتعلقة بانجاز المشاريع المصرح بها التي لا تزال غير دقيقة¹. ونظرا للصعوبات التي واجهت أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات وذلك بموجب قانون الاستثمار الصادر في سنة 2001 وتهدف هذه الوكالة إلى:²

- ✓ تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبية معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة؛
- ✓ تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: منذ إنشاء الوكالة عام 2001 أوكلت إليها العديد من المهام منها:³

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها؛

¹ صالح صالح، مراجع سبق ذكره، ص: 44.

² محمد ناصر حميداتو والعبد غربي، إسهامات هيئات المرافقة والمقاولة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي: 18 و 19 أفريل 2012، ص: 08.

³ محمد قوجيل، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار فرع ورقلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008، ص: 85.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- ✓ استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات السباك الموحد الذي يلم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- ✓ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛
- ✓ مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة.

الفرع الثاني: تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على منح العديد من الامتيازات تعمل كتحفيز والمتمثلة في:¹

- ✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- ✓ التكفل بكل أو جزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة؛
- ✓ الإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

الفرع الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: لعبت ومازالت تلعب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دورا هاما وفعالا منذ إنشائها عام 2001 في عمليات دعم وتطوير الاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك راجع إلى الإصلاحات الواسعة التي جاءت بها هذه الوكالة فقد عرفت المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة معدلات لا بأس بها منذ إنشائها عام 2002 إلى غاية 2014، والجدول (9-2) التالي يعرض لنا مساهمة الوكالة في نمو وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مناصب الشغل:

¹ محمد ناصر حميدانو والعبد غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (9-2): عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل لـ ANDI حسب قطاع النشاط للفترة 2014-2002

قطاع النشاط مجتمعة	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد المناصب	%
الفلاحة	960	1.63	115677	1.12	46604	4.84
البناء والأشغال العمومية	11253	19.11	1367670	13.19	242679	25.22
الصناعة	8070	13.70	5735195	55.29	340135	35.35
الصحة	701	1.19	98521	0.95	160084	1.67
النقل	31353	53.24	859913	8.29	156993	16.32
السياحة	635	1.08	1003175	9.67	50026	5.20
الخدمات	5909	10.03	746966	7.20	101212	10.52
التجارة	2	0.00	37514	0.36	4100	0.43
الاتصالات	5	0.001	408241	3.94	4348	0.45
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الموقع الرسمي لـ ANDI www.andi.dz أطلع عليه بتاريخ 2016-02-12 على الساعة 10:50.

كما نلاحظ من خلال الجدول (9-2) بأن "ANDI" تمول عدة قطاعات اقتصادية في الجزائر بحصيلة بلغت 58888 منذ إنشائها عام 2001 إلى غاية 2014 حيث أخذ قطاع النقل حصة الأسد بـ 31353 مشروع يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 11253 مشروع، إلا أن القطاعات الأخرى لا تقل أهمية حيث قامت بتوفير مناصب شغل معتبرة.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم (10-2): عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل لـ ANDI حسب القطاع القانوني للفترة 2014-2002

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد المناصب	%
الخاص	57833	98.21	5604240	54.03	805908	83.76
العام	970	1.65	3631213	35.01	115278	11.98
مختلطة	85	0.14	1137418	10.97	40995	4.26
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الموقع الرسمي لـ ANDI www.andi.dz أطلع عليه بتاريخ 12-02-2016 على الساعة 10:56.

أما الجدول (10-2) فله نفس الدلالة فقط جاء حسب القطاع القانوني، حيث نجد أن "ANDI" فتحت أبوابها للخواص لإنشاء المشروعات الخاصة بـ 98.21 وهي نسبة ضخمة جدا من المشروعات الموجودة إذا قارناها مع مشروعات القطاع العام أو المختلطة (عام وخاص).

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 6 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما ساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم. كما كلف الصندوق بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة¹.

أما فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يتبع نفس الطريقة المتبعة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"، فهو يعتمد أساسا على

¹ زكرياء مسعودي وصالح حميداتو، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 18 و 19 أفريل 2012، ص: 10.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التمويل الثلاثي، أي أن الصندوق يقدم قرضا بدون فوائد في حدود 25% من تكلفة الاستثمار، إذ كان هذا الأخير أقل أو يساوي 2 مليار دينار، ويصل إلى 20% إذا كان الاستثمار يفوق 2 مليار دينار وقد يصل إلى 22% إذا كان الاستثمار منجز في مناطق ذات أولوية (الجنوب، الهضاب العليا) وبالإضافة إلى هذا القرض يدفع المستثمر قيمة مساهمته الشخصية في الاستثمار، والتي تحدد تبعا لمبلغ الاستثمار ويتكفل أحد البنوك التجارية بدفع القيمة المتبقية من الاستثمار التي لا تغطيها المساهمة الشخصية وقرض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. كما قد يساهم هذا الصندوق في دعم أسعار الفائدة على القروض البنكية بنفس النسب المحددة في إطار وطالة دعم وتشغيل الشباب¹.

وبالتالي فإنه لا توجد فروق كبيرة بين الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من الناحية التمويلية، بحيث يكمن الاختلاف في السن القانوني للمستفيد من عملية التمويل والمتمثلة في 35 سنة كحد أقصى بالنسبة لـ ANSEJ و 35-50 سنة بالنسبة لـ CNAC الأولى موجهة للشباب العاطلين عن العمل والثانية للعمال الذين تعرضوا للطرْد أو التسريح من العمل.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

بحسب المواد من 1 إلى 4، فقد أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، توضع هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية مجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم. وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يكون المقر الرئيسي لهذه الوكالة بمدينة الجزائر كما يوجد فروع لها على المستوى المحلي².

وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 27 جانفي 2008 والمعدلة لأحكام المادتين 2 و7 من المرسوم التنفيذي السابق فقد وضعت الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالتضامن الوطني³.

الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية⁴:

✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

✓ تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛

¹ خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004، ص: 08.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 05 الصادر في 30 جانفي 2008، ص: 04.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004، ص: 08-09.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- ✓ تمنح قروض بدون مكافأة؛
 - ✓ تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛ التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
 - وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على الخصوص، بما يأتي:
 - ✓ تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛
 - ✓ تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
 - ✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
 - ✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.
- الفرع الثاني: شروط الاستفادة من القرض المصغر:** يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جميع المواطنون الذين تنطبق عليهم الشروط التالية:¹
- ✓ بلوغ سن المرشح 18 سنة فأكثر، أما ما فوق السن القانوني للتقاعد يجب أن تدرس ملفات طالبي القرض حسب كل حالة آخذين بعين الاعتبار حالة المرشحين (قدرتهم على خلق نشاط استثماري ومدى التسديد)؛
 - ✓ أن يكون بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم؛
 - ✓ أن يكون ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب؛
 - ✓ أن لا يكون قد استفاد من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة؛
 - ✓ أن تقدم مساهمة شخصية لمستوى يطابق الحد الأدنى، ويحدد الحد الأدنى للمساهمات الشخصية كما يلي:

¹ زينب دليوح، عمالة المرأة في إطار الاستفادة من القرض المصغر وأثرها على مكانتها داخل الأسرة-دراسة حالة ميدانية عن عمالة المرأة في البست نموذجاً بمدينة الحلفة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، 2012-2013، ص: 73.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

✓ 5% من الكلفة الإجمالية للنشاط، بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع، وينخفض هذا المستوى إلى 3% ضمن الشروط الآتية:

✓ إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة، أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا؛

✓ 10% من الكلفة الإجمالية، التي لا يمكن أن تفوق 30000 دج بعنوان شراء المواد الأولية. وكان ذلك في بداية انطلاق تطبيق الفكرة في الجزائر.

الفرع الثالث: طريقة الاستفادة من القرض المصغر: من أجل الحصول على شهادة الموافقة على التمويل الممنوح يجب أن يحصل صاحب المشروع على طلب التسجيل في القانون الخاص بالقرض المصغر والذي يرفق بملف يتكون من وثائق تثبت سنه وأهليته وأيضا الفواتير الأولية بالتجهيزات التي تخص استثماره، ويحصل صاحب المشروع على استمارة الطلب هذه على إحدى الجهتين التاليتين:¹

✓ مديرية العمل في الولاية محل الإقامة؛

✓ الخدمات المحلية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

✓ وتساعد هذه المصالح على تشكيل ملف إداري يضع استبيان يبين الدراسة التقنو-اقتصادية في شكل نموذج يوضح من طرف الوكالة.

الفرع الرابع: إنجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: سنبرز في الجدول (11-2) الموالي القروض التي قامت بها الوكالة وذلك حسب القطاع منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012

الجدول رقم (11-2): توزيع القروض حسب القطاعات منذ إنشاء الوكالة إلى نهاية 2012

قطاعات الأنشطة	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة
عدد القروض الممنوحة	76209	157191	36661	95250	86155	61
النسبة المئوية	16.89%	34.81%	8.12%	21.09%	19.08%	0.01%

المصدر: الموقع الرسمي لتسيير القرض المصغر www.angem.dz أطلع عليه بتاريخ 13-02-2016 على الساعة 14:45.

¹صنדר قسايبى، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نلاحظ من الجدول (11-2) بأن قطاع الصناعة يستحوذ على أغلبية المشاريع الممولة من طرف الوكالة وذلك بـ 157191 قرصاً أي بنسبة تعادل 34.81%، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات بـ 95250 قرص بنسبة 21.09%... ثم يأتي قطاع التجارة في المركز الأخير بحصيلة 61 قرص فقط بنسبة 0.01% وهذا راجع إلى حداثة التمويل في هذا القطاع.

المطلب الرابع: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بحسب المواد من 1 إلى 4 من المرسوم التنفيذي رقم 02-372 المؤرخ في نوفمبر من عام 2002، فإنه تنشأ مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالقطاع، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، ويكون مقر الصندوق بمدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير الوصي، كما يمكن إنشاء أي فرع جهوي أو محلي للصندوق بعد موافقة من الوزير الوصي¹.

الفرع الأول: مهام صندوق ضمان القروض: أنشأ هذا الصندوق من أجل القيام بمجموعة من المهام الواردة ذكرها في المواد من 5 إلى 8، والمتمثلة فيما يلي:²

✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات؛
- تجديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسة؛
- أخذ مساهمات.

✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

✓ إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛

✓ التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر في 11 نوفمبر 2002، ص: 13.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر في 11 نوفمبر 2002، ص: 13-14.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- ✓ متبعة المخاطر الناجمة عن منح ضمانات الصندوق؛
 - ✓ تلقي بصفة دورية، معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه. وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكوم في مصلحة الصندوق؛
 - ✓ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ✓ ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق
- زيادة على المهام المذكورة آنفا يكلف الصندوق بما يأتي:
- ✓ ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية؛
 - ✓ القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
 - ✓ ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بصيغ التمويل؛
 - ✓ اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة؛
 - ✓ إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية؛
 - ✓ القيام بكب عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات؛
 - ✓ في إطار تنفيذ الضمان، يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به؛
 - ✓ يكمل الصندوق الضمان الذي يحتمل أن يمنحه المقترض إلى البنوك أو المؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية و/أو شخصية.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الثاني: التنظيم والعمل بالنسبة لصندوق ضمان القروض: حسب المادة 9 من نفس المرسوم دائما، فإن الصندوق يديره مجلس إدارة ويديره مدير عام، أما فيما يخص مجلس الإدارة فحسب المادة 10 فإنه يتكون من الأعضاء الآتين:¹

- ✓ الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، أو ممثله رئيسا؛
 - ✓ ممثلين (2) عن الوزير المكلف بالمالية، (المديرية العامة للخزينة والمديرية العامة للميزانية)؛
 - ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة؛
 - ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالسياحة؛
 - ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالمواصلات السلكية واللاسلكية؛
 - ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالطاقة والمناجم؛
 - ✓ ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة؛
- كما يمكن لمجلس الإدارة أن يستعين بأي شخص من شأنه أن يساعد بحكم كفاءته في أشغال المجلس.

الفرع الثالث: المشاريع المعنية والغير المعنية بهذا الصندوق: يقوم الصندوق الوطني لضمان القروض بمنح التمويل لمشاريع دون أخرى، وبالتالي يمكن تقسيم هذه المشاريع كما يلي:

أولاً: المشاريع المعنية بالتمويل من قبل الصندوق: حيث تمنح أولوية التمويل للمؤسسات التي تقدم مشاريع في:²

- ✓ صناعة الأملاك أو العروض الغير متوفرة في الجزائر؛
- ✓ خلق أقوى قيمة مضافة للمنتوجات والمصنوعات؛
- ✓ تخفيض نسبة الواردات؛
- ✓ الرفع من نسبة الواردات؛
- ✓ استعمال الموارد الطبيعية المتوفرة بالجزائر مع منح الأولوية لتحويل المواد الأولية المحلية؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر في 11 نوفمبر 2002، ص: 14.

² نقلا من الموقع: www.elmouwatin.dz، أطلع عليه بتاريخ 25-02-2016 على الساعة 10:13.

الفصل الثاني: واقع هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

✓ تمويل يتماشى مع عدد منصب الشغل؛

✓ توظيف خريجي معاهد التكوين المهنية، المدارس التقنية والجامعات؛

✓ انجاز مشاريع في المناطق التي تعرف تواجد كبير لليد العاملة؛

✓ تطوير الكفاءات الجديدة، خصوصا الاقتصاد الجديد؛

✓ الابتكار عن طريق التكنولوجيا.

ثانيا: المشاريع غير المعنية بالتمويل من قبل الصندوق: يستثنى من خدمات هذا الصندوق كل ما ذكر في المادة 27 من نفس المرسوم كما يلي:¹

✓ البنوك والمؤسسات المالية؛

✓ شركات التأمين؛

✓ الشركات المسعرة في البورصة؛

✓ الوكالات العقارية؛

✓ شركات الاستيراد والتصدير، ماعدا تلك الموجهة للإنتاج المحلي عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل عن 3/2 من رقم الأعمال الإجمالي أو يساويه.

إضافة إلى ما سبق، تستثنى المشاريع التي لا تنطبق عليها معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما جاء تحديدها في القانون التوجيهي رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص ص: 09-08.

خلاصة:

بداية تطرقنا في محتوى الفصل إلى الثاني إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال حيث شهدت هذه المؤسسات إضافات وتحسينات في كل مرحلة وهذا راجع إلى التغييرات الاقتصادية العالمية والمحلية، كما أشرنا إلى تطور تعداد هذه المؤسسات وكذا توزيعها في الجزائر حيث لمسنا تطور ملحوظ في التعداد سنة بعد سنة وهذا يعود إلى البرامج الاقتصادية الرامية إلى تطوير وتنشيط هذا القطاع بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية للبلاد، وكسائر المؤسسات وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في طريقها إلى النمو والتوسع معوقات لعل أبرزها مشكل التمويل الذي يبقى مطروح دائما إضافة إلى مشكل وصعوبة الحصول على عقار صناعي الذي يرجع إلى الإجراءات الإدارية المعقدة وبالتالي عرقلة مسار هذه المؤسسات.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة التي انتهجتها الدولة من أجل تطوير الفكر المقاولاتي والمتمثلة في الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحاولنا كذلك إبراز الأهمية التي تلعبها المرافقة في دعم وتنمية هذه المؤسسات في الجزائر، كما تطرقنا إلى بعض هيئات الدعم والمرافقة والتي يتبين لنا من خلالها مدى الأهمية التي أصبحت تحظى بها المرافقة كأسلوب ناجع، حيث تمكنت من إثبات قدرتها وفعاليتها وكذا كفاءتها في مساعدة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونلخص من محتوى الفصل الثاني، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعبت ومازالت تلعب دور هام ومهم في توفير عدد كبير من مناصب الشغل وامتصاص البطالة في الجزائر، وبعد أن تطرقنا إلى المرافقة وجدنا بأنها تتخذ عدة أشكال إلا أن كلها تهدف إلى التخفيف من حدة المخاطر التي تعترض المقاولين وأصحاب المشاريع. فرغم ما تتمتع به المرافقة من أشكال عدة وأساليب مختلفة إضافة إلى آليات الدعم الأخرى، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تفعيلها وتطويرها أكثر إلى مستويات أكبر، وبالتالي فيجب استغلال جميع الإمكانيات المتاحة وتوفير أرضية ملائمة في سبيل دعم هذه المؤسسات، كما يجب النظر إلى التجارب الناجحة وهذا في سبيل الاستفادة والتطور أكثر فأكثر، مع ضرورة تكثيف السياسات الداعمة لهذه المؤسسات وإيجاد تنسيق بين مختلف هيئات الدعم والمرافقة وهذا حتى تكون هناك مرونة أكثر في المحيط الإداري والمالي.

ومن هذا السياق ارتأينا اتخاذ عينة من بين هيئات الدعم والمرافقة المعروفة على المستوى الوطني قصد تبين وتقريب الصورة أكثر لآليات عمل هذه الأجهزة الهامة فأخذنا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نظرا لدورها الجد هام والتي تعتبر في مقدمة هذه الهيئات وبالتالي ستكون محور فصلنا القادم.

الفصل الثالث:

دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمهام الأساسية لهذا الجهاز المهم والذي يندرج ضمن برامج الاستثمارات العامة والتي تم إنشاءها وتمويلها من قبل الحكومة الجزائرية في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي والمتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالعديد من المهام لعل أبرزها تقديم الإعانات المالية في شكل تمويل للمشاريع، وذلك من خلال أشكال متنوعة للتمويل وكذا الامتيازات الجبائية للشباب في شكل إعفاءات، كما تتضمن هذه الوكالة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع مراحل حياتها وخصوصا في مرحلتها الناشئة والانطلاق حتى تتمكن من كسب الخبرة اللازمة في السوق. لهذا سنقوم بدراسة على المستوى المحلي لولاية ميلة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وذلك لتقييم الآليات التي تعمل بها من جهة والنتائج التي تم تحقيقها من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس فقد تم تخصيص هذا الفصل للتحدث بالتفصيل عن دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الثاني: مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإجراءات المتابعة من طرف الوكالة

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع وكالة ميلة-

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

سعت الجزائر من خلال المخططات التنموية التي تبنتها إلى تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي وذلك لتدارك التأخر الملحوظ في التنمية، إذ كان هناك إجماع من طرف الحكومة على ضرورة الاستثمارات العامة وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة، ومن بين هذه الهيئات نجد "ANSEJ" والتي تعمل هذه الأخيرة على تسهيل استثمارات البطال وذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب وتمويلها فيما بعد.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إن الاهتمام المتزايد من قبل الدولة اتجاه قضايا التشغيل والبطالة وحتى الفقر الذي يعاني منه الشباب الجزائري استلزم ذلك وضع الشروط اللازمة قصد تحقيق الأهداف المرجوة، ولا يكون ذلك إلا بوضع مجموعة من الهياكل القوية وذات الاختصاص حتى تكون قادرة على تحمل هذا العبء.

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة وجاء فيها ما يلي "عملا بأحكام المادة 16 من المرسوم رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر 1417 الموافق لـ 24 جوان 1996، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"¹.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومقرها بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على قرار من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي (انظر الملحق رقم 1)².

تقوم الوكالة بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص: 12

² منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقوم هذا الجهاز على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي:¹

- ✓ دمج نشاطات الشباب في آليات السوق؛
- ✓ تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ القرار لتمويل المشاريع؛
- ✓ إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.
- وكأي تنظيم آخر، وحسب المادة 2 من نفس المرسوم تضع الوكالة مجموعة من الشروط التي يجب أن تستوفي في صاحب المشروع وهي كالتالي:²
- ✓ أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و 35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاث مناصب شغل دائمة على الأقل، يمكن رفع سن مسير المقابلة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى؛
- ✓ أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا مكتسبات معرفية معترف بها؛
- ✓ أن يقدم مساهمة شخصية في الأموال خاصة وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط؛
- ✓ ألا يكون شاغلا وظيفية مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.

المطلب الثاني: هيكل تنظيم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يمكن توضيح شرح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: مجلس التوجيه: وحسب المادة 9 من المرسوم التنفيذي 96-296 فإن مجلس التوجيه يتكون من:³

- ✓ ممثل الوزير المكلف بالتنشغيل؛
- ✓ ممثل الوزير المكلف بالداخلية، والجماعات المحلية؛
- ✓ ممثلان عن الوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛

¹ حليلة حاج علي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 170.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص: 17.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 07.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ ممثل عن الوزير المكلف بالتنمية الريفية؛
 - ✓ ممثل الوزير المكلف بالصيد البحري والموارد الصيدية؛
 - ✓ ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - ✓ ممثل المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف؛
 - ✓ رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أو ممثله؛
 - ✓ المدير العام لوكالة تطوير الاستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثله؛
 - ✓ المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية؛
 - ✓ رئيس الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف أو ممثله؛
 - ✓ رئيس صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع أو ممثله؛
 - ✓ رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة والتنمية أو ممثله؛
 - ✓ رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله؛
 - ✓ ممثلان عن الجمعيات الشبابية ذات الطابع الوطني والتي لها هدف يشبه هدف الوكالة.
- ويتولى المدير العام أمانة مجلس التوجيه.

حسب المواد 12 و 10 و 13 من نفس المرسوم، يجتمع مجلس التوجيه كل ثلاثة أشهر على الأقل وذلك بدعوة من رئيسه (المدير العام). الذي ينتخب من طرف أعضاء المجلس لمدة سنة، وبإمكان مجلس التوجيه الاجتماع أيضا في إطار دورة غير عادية بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل، على أن لا يقل أجل الدورات غير العادية عن ثمانية أيام وذلك حسب المادة¹.

الفرع الثاني: المدير العام: حسب المادة 21 من نفس المرسوم، يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنتهى مهامه بالأشكال نفسها².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 14.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 15.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وجاءت في المادة 22 من نفس المرسوم دائما بأن المدير العام يضطلع بالمهام التالية:¹

- ✓ يمثل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة؛
- ✓ يحرص على انجاز الأهداف المسندة للوكالة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه؛
- ✓ يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به؛
- ✓ يقاضى أمام العدالة ويقوم بكل إجراء تحفظي؛
- ✓ يعد البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها؛
- ✓ يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها؛
- ✓ يبرم كل صفقة أو عقد أو اتفاقية أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به؛
- ✓ يأمر بصرف نفقات الوكالة؛
- ✓ يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه؛
- ✓ يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه.

الفرع الثالث: لجنة المراقبة: جاءت في المادة 23 من نفس المرسوم بأن لجنة المراقبة في الوكالة تتكون من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها². وذكرت المادة 24 أن لجنة المراقبة تقوم بالمهام التالية:³

- ✓ ممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها لحساب مجلس التوجيه؛
- ✓ تقديم كل الملاحظات أو التوصيات للمدير العام، التي تبين أحسن الطرق لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 15.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 15.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 15-16.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ الإدلاء برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقيد التي يعدها المدير العام؛
 - ✓ تقديم ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة إلى مجلس التوجيه وكذلك نفقات برامج نشاطها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام؛
 - ✓ مراقبة وتدقيق الحسابات عن استعمال أموال الوكالة، والإشراف عليها إلى نهايتها بمبادرة منها أو بناء على قرار مجلس التوجيه.
 - تجتمع لجنة المراقبة بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر، أو بطلب من المدير العام أو عضوين من أعضائها، ويترتب عن اجتماعاته إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل.
- الفرع الرابع: الحوانب المالية للوكالة:** تتكون الموارد المالية للوكالة حسب المادة 27 من نفس المرسوم، مما يأتي:¹

- ✓ تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
 - ✓ حاصل استثمارات الأموال المحتملة؛
 - ✓ المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية؛
 - ✓ الهبات والوصايا؛
 - ✓ كل حاصل آخر يرتبط بنشاطها.
- والمادة 28 من نفس المرسوم ذكرت بأن نفقات الوكالة تتكون مما يأتي:²
- ✓ نفقات التثبيت؛
 - ✓ نفقات التسيير والصيانة؛
 - ✓ النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وانجاز مهامها.
- ونصت المادتين 29-30 من نفس المرسوم بأن الوكالة تقوم بإعداد البيانات التقديرية للموارد والنفقات المرتبطة بعمليات دعم تشغيل الشباب وتقدمها بصفة منفصلة عن تلك المرتبطة بموارد الوكالة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 16

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 16.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ونفقات تسيرها وتجهيزها، وتمسك حساباتها على الشكل التجاري، ويتولى مراقبة حساباتها محافظ الحسابات الذي تم تعيينه من طرف مجلس التوجيه¹.

المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

نصت المادة 6 من المرسوم التنفيذي 96-296 على أن الوكالة تضطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية:²

- ✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- ✓ تسير، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهم، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- ✓ تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛
- ✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- ✓ تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- ✓ تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص: 16.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص: 12-13.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ تقيم علاقات متواصلة من البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛

✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاول أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة، إنجاز برامج التكوين والتشغيل و/أو برامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.

وجاء أيضا في المادة 6 من المرسوم 96-296 بأنه يمكن للوكالة، من أجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه أن تقوم بما يأتي:¹

✓ تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛

✓ تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛

✓ تنظم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛

✓ تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛

✓ تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص: 13.

المبحث الثاني: مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإجراءات المتابعة من طرف الوكالة

تعتبر المرافقة إحدى الطرق المنتهجة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لما لها من أهمية وفعالية في المساهمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تسييرها وبالتالي خلق مناصب شغل.. ومنه خلق القيمة المضافة المساهمة في التنمية المحلية والوطنية، فالمرافقة تمر عبر مجموعة من الخطوات وكل خطوة تعتبر مهمة بالنسبة للوكالة و بالنسبة للشباب المستثمر، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مراحل المرافقة من قبل الوكالة بالإضافة إلى الإجراءات التي تتبعها الوكالة خلال المرافقة وأخيرا نستعرض بعض إحصائيات الوكالة على المستوى الوطني.

المطلب الأول: مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

قصد إنشاء مؤسسة صغيرة يجب على صاحب المشروع أن يقوم بمجموعة من الإجراءات، هذه الأخيرة تحددها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك قصد تنظيم وتسهيل وتوضيح الصورة أكثر لحامل المشروع، تتمحور هذه المعلومات حول مختلف الخطوات الضرورية لإنشاء وانطلاق المشروع وسوف نقوم بشرح هذه الخطوات بالتفصيل عبر المراحل التالية:¹

المرحلة الأولى: اللقاء الفردي وإيداع الملف، إعداد مخطط العمل (الهيكلية المالية): تبدأ مراحل مرافقة إنجاز مشروع انطلاقا من فكرة المشروع الذي يتقدم بها الشاب، حيث يقوم باتصال أولي مع الوكالة قصد أخذ فكرة عن ماهية الخطوات التي سيتبعها ليجد نفسه في لقاء فردي مع أحد أعضاء الوكالة المكلفين بالاستقبال والإعلام والتوجيه، بعد هذا اللقاء يقوم بتحضير مجموعة من الوثائق والمتمثلة أساسا في إعداد ملفين أحدهما إداري والآخر مالي، ويتم إيداعهما لدى الوكالة، وهذين الملفين يتكونان مما يلي:

1- الملف الإداري:

✓ طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه للمدير العام لفرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

✓ شهادة الميلاد تحمل رقم الحالة المدنية 12؛

¹ مقابلة مع إطار التكوين لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة؛
- ✓ وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب المشروع؛
- ✓ شهادة إقامة لصاحب المشروع؛
- ✓ تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة، بما في ذلك صاحب المشروع إذا كان عمر المسير ما بين 35 و 40 سنة؛
- ✓ شهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية للمسير الذي يتراوح عمره ما بين 19 و 20 سنة كاملة ولا تشترط هذه الشهادة عند سن من 20 إلى 40 سنة؛
- ✓ إثبات أن الشاب عاطل عن العمل وذلك بجلب وثيقتين إحداها من CNAS والأخرى من CASNOS؛
- ✓ شهادة عدم الخضوع للضريبة.

2- الملف المالي:

- ✓ الفواتير الشككية للعتاد معفية من الرسوم؛
 - ✓ فاتورة شككية لتأمينات متعددة المخاطر؛
 - ✓ دراسة تقنو-اقتصادية مرفقة بالميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات.
- المرحلة الثانية: برمجة الملفات على مستوى اللجنة المحلية لانتقاء، تأهيل وتمويل المشاريع: تقوم هذه اللجنة* بدراسة دقيقة للملف المقدم إليها قصد مناقشته سواء من حيث الشروط المنصوص عليها أو من حيث فكرة المشروع، وترتكز هذه الدراسة تحديدا على:

- ✓ طبيعة المشروع؛
- ✓ مكان المشروع؛
- ✓ طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها؛
- ✓ تأثير المشروع من حيث خلق القيمة المضافة للاقتصاد؛
- ✓ عدد مناصب الشغل القادر على توفيرها؛

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ نوع المنتج؛

✓ دراسة السوق، من حيث العرض والطلب (المنافسة والتشبع).

بعد دراسة الملف من قبل اللجنة، يتم إشعار حامل المشروع بالنتيجة التي توصلت لها اللجنة، فقد نجد حالة الرفض والناجحة عن رفع تحفظات اتجاه الملف كالتأهيل غير الكافي للشاب أو كلفة الاستثمار مرتفعة مقارنة بتكلفة المشروع، أو تشبع القطاع المراد الاستثمار فيه مثلاً، وبالتالي على الشاب أخذ هذه التحفظات بعين الاعتبار وإعادة صياغة تكوين الملف من جديد.

أما في حالة قبول ملف الشاب المستثمر من قبل اللجنة، تقوم الوكالة بمنح شهادة التأهيل له، كما يتم تكوين الشاب المستثمر في تقنيات تسيير المؤسسة، ويمر إلى المرحلة الموالية من عملية المرافقة.

المرحلة الثالثة: إيداع الملف على مستوى البنك ودراسته: يقوم الشاب المستثمر في هذه المرحلة بإيداع ملفه لدى البنك الذي سيتكفل برعايته والذي اختير مسبقاً لدى اجتماع اللجنة المحلية للانتقاء، تأهيل وتمويل المشاريع، وتتحصر البنوك التي تتعامل معها الوكالة فيما يلي:

✓ البنك الوطني الجزائري BNA؛

✓ القرض الشعبي الجزائري CPA؛

✓ البنك الخارجي الجزائري BEA؛

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛

✓ بنك التنمية المحلية BDL.

بعد ذلك يتم دراسة الملف من طرف البنك في مدة لا تتجاوز شهرين، وهذا من أجل منح القرض اللازم لتمويل المؤسسة التي ستتشأ، كما يقوم البنك من التأكد من قدرة الشاب المستثمر على تحقيق الأرباح وتسديد قيمة القرض في الأجل المحددة والمقدرة في 8 سنوات، بحيث يكون الشاب المستثمر معفى من كل الالتزامات خلال ثلاث سنوات الأولى وابتداء من السنة الرابعة يبدأ في تسديد ديونه عن طريق 10 دفعات (سداسيات). أما خمس السنوات التي تلي ثمان سنوات الأولى فهي مخصصة لدفع قيمة القرض المقدم من قبل الوكالة.

المرحلة الرابعة: العودة إلى فرع الوكالة: بعد حصول الشاب المستثمر على الموافقة البنكية يتم استدعاؤه من طرف الوكالة من أجل إتمام إجراءات تمويل ملفه وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- فتح حساب بنكي لدى البنك الممول؛
 - إيداع مساهمته الشخصية في هذا الحساب (ذلك حسب نوع التمويل)؛
 - تسديد الاشتراك في صندوق ضمان أخطار القروض والذي يحدد حسب كلفة المشروع.
- المرحلة الخامسة: اقتناء العتاد بواسطة شيك بنكي:** يأخذ الشاب المستثمر كافة الوثائق التي يعنى بها البنك من أجل إتمام عملية التمويل والتمثلة في:
- ✓ هيكل الاستثمار؛
 - ✓ دفتر الشروط؛
 - ✓ نسخة من قرار الاعتماد لمرحلة الإنشاء؛
 - ✓ أمر بسحب الشيك البنكي بنسبة 30%؛
 - ✓ شهادة الانخراط في صندوق ضمان أخطار القروض.

إضافة إلى الوثائق المذكورة سابقا يأخذ الشاب وثائق من هيئات أخرى على غرار وثيقة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة من مفتشية الضرائب. بعد إتمام كل ذلك يحصل الشاب المستثمر على شك بنكي بنسبة 30% قصد الحصول على العتاد مباشرة من المورد بحضور عدد من الممثلين أبرزهم ممثل عن الوكالة ومحضر قضائي.

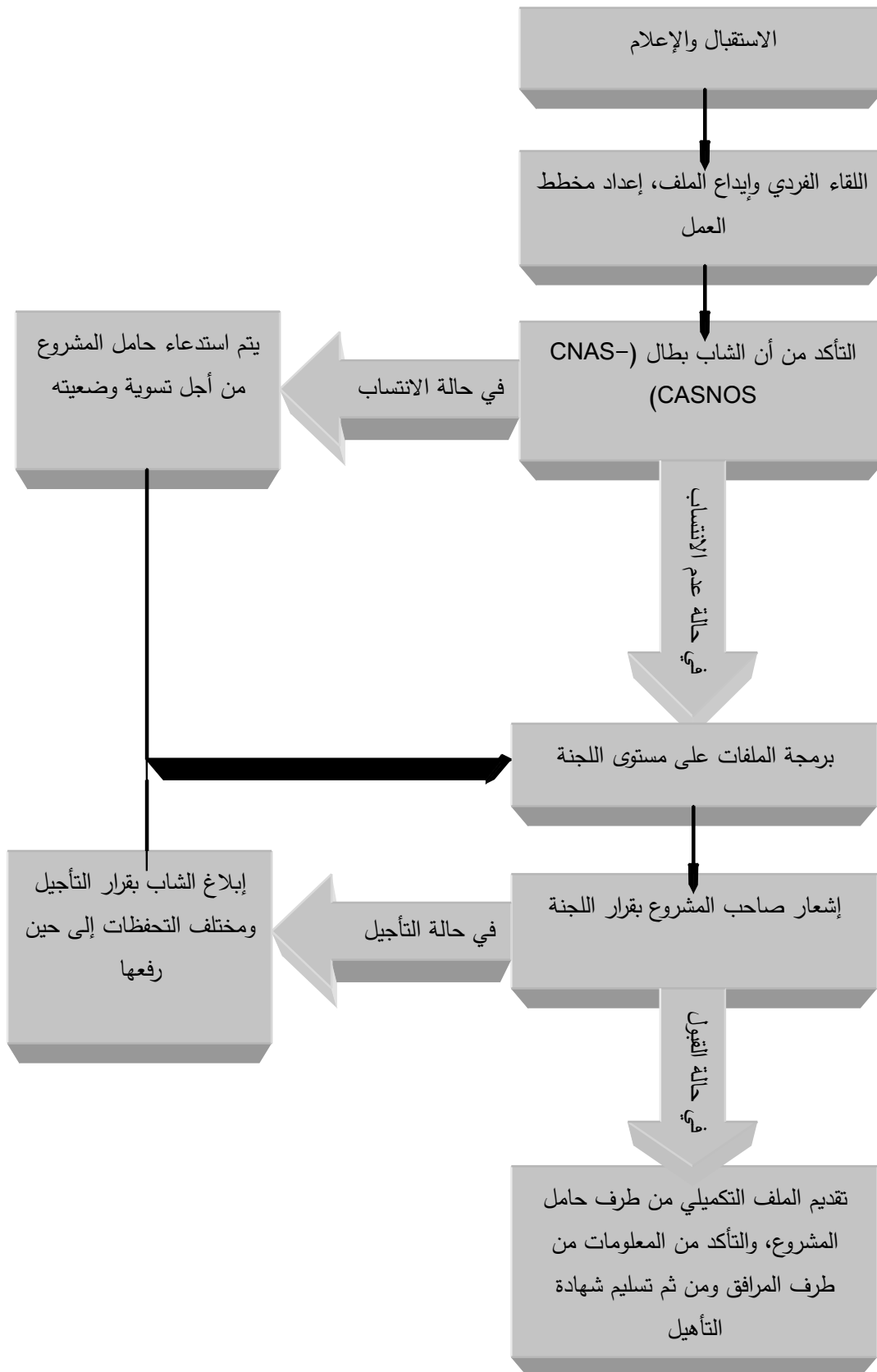
المرحلة السادسة: العودة إلى الوكالة: يعود الشاب المستثمر مرة أخرى إلى الوكالة من أجل الحصول على أمر بسحب شيك بنكي بنسبة 70% من قيمة المشروع، فبعد أن يحصل المستثمر على الشيك من البنك يقوم بتسليمه للمورد وبالتالي يكون المستثمر قد دخل في مرحلة انطلاق المشروع واستغلاله وبالتالي الإنشاء الفعلي لمؤسسة صغيرة جديدة في السوق.

المرحلة السابعة: بداية النشاط أو مرحلة الاستغلال الفعلي: بعد أن استلم الشاب المستثمر التجهيزات والعتاد فإنه يكون قد دخل فعلا في مرحلة انطلاق المشروع أو ما يسمى مرحلة بداية النشاط.

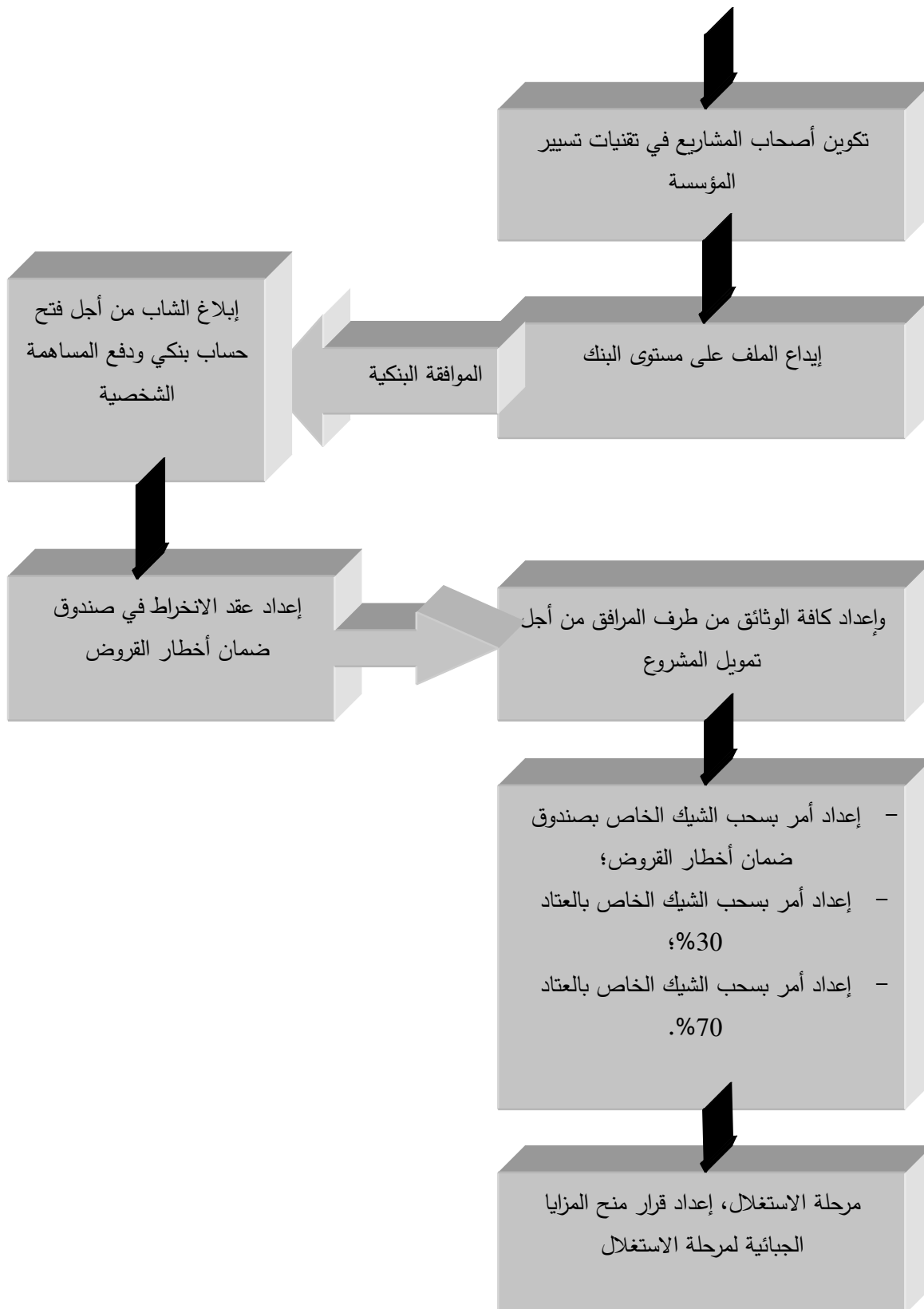
يقوم الشاب في هذه المرحلة بتقديم ملف الاستغلال وهو آخر ملف يقدمه للوكالة ذلك بهدف الاستفادة من الإعفاءات الجبائية المذكورة في القوانين الخاصة بالوكالة، وعندما يحصل على قرار الاعتماد من الوكالة يتوجه إلى مديرية الضرائب من أجل الحصول على إعفاء كتابي موقع من طرف مفتشية الضرائب. وسنستعرض مراحل المرافقة عبر الشكل (1-3) التالي:

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (1-3): مراحل مرافقة إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تستمر مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للشباب حامل المشروع ولا تقتصر على المراحل المذكور آنفاً، وذلك بتدابير خاصة تنتهجها الوكالة وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الإجراءات الخاصة بمتابعة المشروع

بعد الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الوكالة من أجل مرافقة الشاب المستثمر في إنشاءه لمشروعه الصغير إلى غاية دخوله مرحلة الاستغلال الفعلي والاستفادة من كافة الامتيازات التي تمنحها له الوكالة، فإن هذه الأخيرة لا يتوقف دورها عند هذا المستوى، بل هي مستمرة حتى في مرحلة الاستغلال حيث يتم متابعة المشروع ومراقبته بشكل مستمر قصد ضمان صيرورة المشروع وضمان نجاحه واستمراره من أجل خلق تلك القيمة المضافة التي تسعى الوكالة للوصول إليها جراء تمويلها للمشاريع الصغيرة.

فالوكالة تضع إجراءات خاصة من أجل متابعة المشروع، تتمثل أساساً في مجموعة من الخرجات الميدانية يمثلها أحد أعضاء الوكالة المكلفين بذلك والتابع لمصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات، هذه الخرجات تكون نحو المقر الاجتماعي للمؤسسة الصغيرة لمتابعة مدى صيرورة النشاط فعلاً.

تحدث هذه المتابعة كل سداسي أي مرتين خلال السنة، تنتهي هذه المتابعة بتدوين محضر يسمى محضر الخرجة الميدانية حيث يتم معاينة ما يلي:

- ✓ هل المؤسسة في حالة نشاط؛
- ✓ تدوين عدد العمال الحقيقي؛
- ✓ المقر الاجتماعي للمؤسسة هل هو مغلق أم لا؛
- ✓ هل حدث تغيير للمقر، مع تدوين المقر الجديد إذا حدث تغيير؛
- ✓ العتاد المخصص للنشاط، موجود أم غير موجود؛
- ✓ معاينة وضعية العتاد وحالته، جديد أم مهترء؛
- ✓ هل هناك رهن حيازي للعتاد وتجهيزات المشروع؛
- ✓ هل تم رهن المركبات؛
- ✓ تسديد قرض البنك، نعم أم لا، وكم عدد الأقساط المتبقية؛

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ تسديد قرض الوكالة، نعم أم لا، وكم عدد الأقساط المتبقية؛

✓ تدوين تسديد اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الغير أجراء؛

✓ وضعية الاستفادة من قرار منح الامتيازات الضريبية في مرحلة الاستغلال، نعم أم لا؛

وفي الأخير يقوم صاحب المحضر أو صاحب الخرجة الميدانية بتدوين أي تحفظات أخرى قد لاحظها خلال هذه الخرجة، ليعود بعد ذلك إلى الوكالة وي طرح محضر الخرجة الميدانية على لجنة مختصة ضمن مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات، وذلك قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود أي تحفظات، وكما سبق وذكرنا فإن هذه الإجراءات الخاصة بمتابعة المشروع تتم بشكل دوري كل ستة أشهر (انظر الملحق رقم 2)¹.

المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

منذ تأسيس الوكالة سنة 1996م، قامت باستحداث عدد معتبر من المشاريع الاستثمارية الجديدة وذلك في مختلف قطاعات النشاط، وسنبرز في الجدول (1-3) الموالى المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب متراكمة حتى نهاية 2013.

الجدول رقم(1-3): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ متراكمة حتى السداسي الأول 2013

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %	مبلغ الاستثمار (دج)
خدمات	80096	29,63	193601	29,30	238237109619
نقل المسافرين	17606	6,51	41214	6,24	42693705477
الصناعات التقليدية	33312	12,32	102884	15,57	81128526658
نقل البضائع	55156	20,41	94148	14,24	141724543531
الزراعة	28661	10,60	71309	10,79	85065052344
الصناعة	12541	4,64	40847	6,18	52654395493

¹ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

70650034465	9,60	63466	7,20	19469	البناء وأ. العمومية
9394488030	1,96	12922	2,04	5505	المهن الحرة
10544744125	2,04	13460	1,94	5232	الصيانة
4945704809	0,60	3966	0,29	795	الصيد
2842119962	0,29	1888	0,18	475	الري
27743947725	3,21	21230	4,23	11440	النقل التبريدي
767714372238	100	660935	100	270288	المجموع

المصدر: رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 221.

نلاحظ من الجدول (1-3) بأن الوكالة عملت على تقديم يد المساعدة للمشاريع في شتى القطاعات ويتجلى ذلك بالأعداد المعتبرة المسجلة في الجدول فمن حيث عدد المشاريع الممولة نجد الحصة الأكبر لقطاع الخدمات بـ 80096 مشروع أي بنسبة بلغت 29,63% من إجمالي المشاريع الممولة متراكمة حتى السداسي الأول لـ 2013، تليها مباشرة قطاع نقل البضائع بـ 55156 مشروع بنسبة 20,41% ثم تأتي في المرتبة الثالثة الصناعات التقليدية بـ 33312 مشروع بنسبة بلغت 12,32%، ويعود تصدر نقل البضائع لعدد المشاريع الممولة للنقص الملحوظ سابقا في هذا القطاع وكذا توجه أغلب الشباب ذوي المشاريع لهذا القطاع الذي يعتبر حيوي في نظرهم كون وجود عدد من المدن الجزائرية تمتاز بكثرة الأنشطة التجارية والتي تحتاج في أغلب الأحيان إلى وسائل نقل على غرار سطيف، العلمة، الجزائر العاصمة... إلخ، وتأتي في ذيل ترتيب عدد المشاريع الممولة كل من الصيد و الري بـ 0,29% و 0,18% على التوالي، و يعود ضعف قطاع الصيد إلى اقتصر هذا الأخير على المناطق الساحلية فقط، وضعف قطاع المياه إلى جهل الشباب والغموض الذي يكتنف هذا القطاع في نظرهم وبالتالي عدم المخاطرة. وبلغ المجموع الإجمالي للمشاريع الممولة في كافة القطاعات 249147 مشروع.

أما من حيث مبلغ الاستثمار الإجمالي والذي بلغ 767714372238 دج فإن قطاع الخدمات هي الأخرى كان لها نصيب الأسد بمبلغ قدر بـ 238327109619 دج بنسبة 29,30% كما بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الخدمات 193601 منصب بنسبة 29,30%، تليها قطاع الصناعات التقليدية ونقل البضائع الحرف بنسبة 15,57% ما يعادل 102884 منصب تليها نقل

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البضائع بـ 14,24% ما يعادل 94148 منصب شغل، وهو ما يعني سيطرت واحتكار قطاعات الخدمات، الصناعات التقليدية ونقل البضائع لأغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة.

المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-

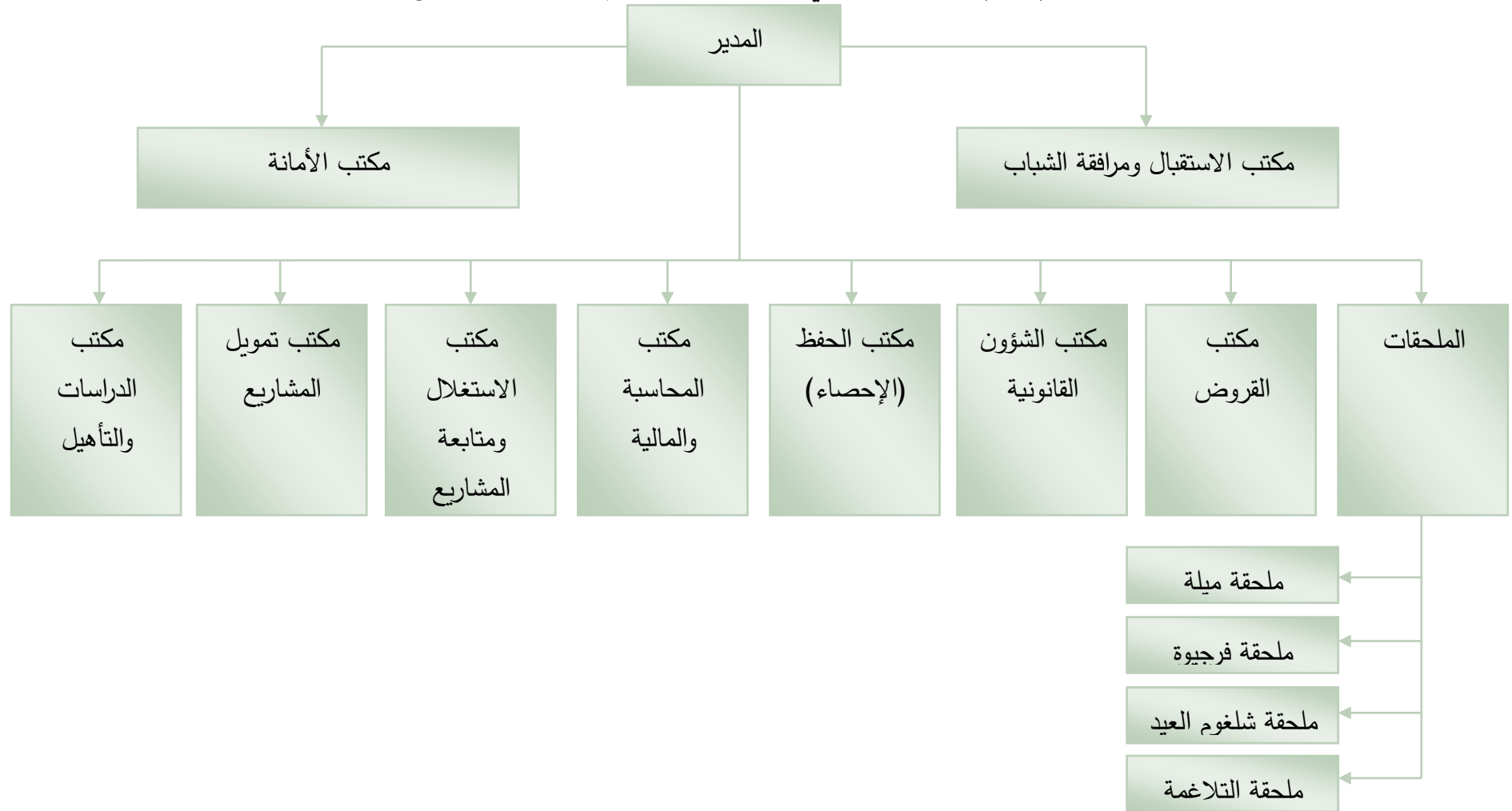
تتوزع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني بإجمالي 53 وكالة، وهي تتولى دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد منحها فرصة لدخول السوق وذلك من خلال مجموعة من التسهيلات والمساعدات التي تقدمها لهم وبالتالي المساهمة في خلق قيمة مضافة، ومنه ارتأينا إجراء دراسة تطبيقية ميدانية لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-

تم إنشاء وكالة ميلة في 18 أبريل 1998 وكان مقرها آنذاك بحي 500 مسكن، ثم نقلت فيما بعد إلى المجمع الإداري بحي بوطوط حيث تم إنشاء 3 ملاحق أخرى: شلغوم العيد، فرجيوة، تلاغمة، والشكل (2-3) التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة ميلة:

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل (2-3): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب-فرع ميلة-

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يضم جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع ميلة- مجموعة من المكاتب تعمل بالتنسيق مع بعضها لتشكل بذلك الهيكل التنظيمي لفرع الوكالة كما يلي:¹

✓ **المدير:** يعتبر المدير المسئول الأول عن الوكالة وهو صاحب القرار في جميع الأعمال التي تقوم بها الوكالة ولا يمكن للمكاتب الأخرى القيام بأي نشاط دون موافقته وتتلخص مهامه فيما يلي:

- الإشراف على تسيير الوكالة وتنظيم أعمالها؛
 - السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة؛
 - توزيع المهام حسب الصلاحيات؛
 - التنسيق مع الهيئات التي لها علاقة مع الوكالة وبالأخص البنوك؛
 - الإمضاء على الوثائق؛
 - استقبال المواطنين لتقديم التوضيحات؛
 - تطوير البرامج ووضع استراتيجيات على المستوى المحلي.
- ✓ **مكتب الأمانة:** يعتبر همزة وصل بين الإدارة والموظفين أو الجمهور وتتمثل مهامها فيما يلي:
- استلام البريد الوارد وتسجيله وتقديمه للمدير العام للإطلاع عليه؛
 - تسجيل البريد الصادر وتسليمه للمدير للإمضاء؛
 - استلام البريد الموقع من طرف المدير وتوزيعه على المكاتب؛
 - كتابة مختلف التقارير والرسائل الخاصة بالمدير باستعمال الحاسوب وإرسالها عن طريق الفاكس أو البريد؛
 - استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها حسب الطلب؛
 - تنظيم المواعيد واللقاءات مع المدير.
- ✓ **مكتب الاستقبال ومرافقة الشباب:** ويتكفل بما يلي:

¹ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- شرح وتوضيح الرؤى بالنسبة للشباب حاملي الأفكار والراغبون في تجسيدها؛
- تسليم واستلام الملفات التي تكون مستوفية للشروط المطلوبة من طرف الجهاز؛
- دراسة فكرة المشروع ومدى تأثيرها وانسجامها مع الشاب والمحيط الاقتصادي.

✓ مكتب الدراسات والتأهيل: يضطلع على المهام التالية:

- الإطلاع على الملفات والتأكد من توفر جميع الشروط القانونية؛
- استقبال ودراسة الملفات دراسة تقنية واقتصادية وتوجيهها؛
- تحرير شهادة التأهيل ومنحها؛
- في حالة رفض الملف تحرر وثيقة يبين فيها السبب الموضوعي للرفض.

✓ مكتب تمويل المشاريع: من مهامه:

- إعداد التركيبة المالية؛
- الدراسة المالية والقانونية للمشروع؛
- إعداد دفتر الأعباء السندات لأمر؛
- تحويل نسخة من الملفات المدروسة إلى المديرية العامة للموافقة عليها؛
- برمجة الدورات التكوينية لحاملي المشاريع ومتابعتها.

✓ مكتب الاستغلال ومتابعة المشاريع: وتتمثل مهامه الرئيسية في:

- متابعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي دخلت مرحلة الاستغلال؛
- معاينة بداية النشاط للتأكد من إنجاز المشروع من جميع النواحي خاصة ما يتعلق بالعتاد والتجهيزات المقتناة؛
- تحرير محضر بداية النشاط الذي يمثل الانطلاق الرسمي والقانوني للمؤسسة؛
- المتابعة الميدانية والدورية للمؤسسة خلال المدة القانونية المذكورة في دفتر الشروط؛

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- مرافقة وتوجيه أصحاب المؤسسة من أجل التغلب على المشاكل المحتملة والمتعلقة خاصة بالتسيير والإنتاج وكيفية التعامل مع المؤسسات المصرفية والجبائية.

✓ مكتب المحاسبة المالية:

- متابعة الحسابات البنكية الخاصة بتسيير المؤسسة؛
- إعداد الحالات الشهرية والوضعيات البنكية ووضعيات السوق؛
- إعداد أوامر تحويل القرض بدون فائدة؛
- إعداد أوامر التحويل لتحصيل القروض بدون فائدة؛
- متابعة تسجيل تحصيل القروض بدون فائدة؛
- القيام بالجرد كل سنة؛
- الإشراف على شراء وتسيير متطلبات الوكالة؛
- متابعة جميع السجلات الموجودة بالوكالة.

✓ مكتب الحفظ (الإحصاء ونظام المعلوماتية):

- جمع الإحصاءات بكل أنواعها؛
- متابعة إحصاءات الملفات المودعة بالوكالة وتصنيفها؛
- إحصاء الملفات قبل وبعد التمويل؛
- مراجعة الملفات وتسجيلها في بطاقة الحاسوب؛
- تبادل المعلومات بين فرع الوكالة والإدارة العامة؛
- مراقبة نظام المعلومات.

✓ مكتب الشؤون القانونية:

- مراقبة السندات لأمر الممضاة من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توجيه إنذار لأصحاب المؤسسات في حالة عدم الوفاء بالدين؛

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الاتصال بالمحضر القضائي من أجل مباشرة إجراءات التحصيل بقوة القانون؛
- مراقبة وجود أو عدم وجود المؤسسة في المحيط الاقتصادي وذلك بتكليف محضر قضائي لمعاينة وجود المؤسسة من عدمها على أرض الواقع؛
- يسهر على دراسة مختلف النزاعات والشكاوي وتقديم الحلول اللازمة لها.

✓ مكتب القروض (الأخطار):

- متابعة تسديد الاشتراكات في صندوق ضمان أخطار القروض؛
- متابعة تسديد القرض البنكي؛
- تنظيم الخزجات الميدانية مع ممثل البنك والمكلف بالمتابعة من أجل الوقوف على وضعية المؤسسات المتأخرة في سداد أقساط القرض البنكي؛
- تسديد القرض البنكي من طرف صندوق ضمان أخطار القروض، في حالة العجز النهائي للمؤسسة عن تسديده؛ بشرط استرجاعه لمبلغ التعويض بعد البنك المعني للمرهونات الخاصة بالمؤسسة.
- منح شهادات الانخراط في صندوق الضمان، ومتابعة تسديد الأقساط الخاصة به.

كما أنشأت ملحقات في ظل تزايد عدد الشباب الراغبين في الاستثمار من مختلف مناطق الولاية مما خلق ضغطا على الفرع الرئيسي ومن أجل خلق توازن وإنقاص الضغط وتسهيل تنقل الشباب إلى الوكالة وفي إطار تقريب الإدارة من المواطن وإصلاح الخدمة العمومية ارتأت الوكالة فتح 3 ملحقات: ملحقة شلغوم العيد، ملحقة التلاغمة، ملحقة فرجوة إضافة إلى ملحقة أخرى لميلة لأسباب تنظيمية.

❖ أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي تمنحها ANSEJ:

- صيغ التمويل: توجد صيغتين للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:¹

¹ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- التمويل الثنائي: يتكون رأس مال المشروع من المساهمة المالية الشخصية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة. ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين (انظر الملحق رقم 3):

✓ المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000000 دج.

جدول رقم (2-3): المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
71%	29%

المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

✓ المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5000001 دج إلى 10000000 دج.

جدول رقم (3-3): المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
72%	28%

المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- التمويل الثلاثي: يتكون من المساهمة المالية لصاحب المشروع، والقرض بدون فائدة التي تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة. يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين (انظر الملحق رقم 4):

✓ المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000000 دج.

جدول رقم (3-4): المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
1%	29%	70%

المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5000001 إلى 10000000 دج.

جدول رقم (5-3): المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
2%	28%	70%

المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- الامتيازات الجبائية: يستفيد حامل أو حاملي المشروع من الامتيازات الجبائية التالية:¹

✓ في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل منخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على المكتسبات العقارية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

✓ في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات (لمدة ثلاث سنوات، أو ستة سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب)؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم للممتلكات الثقافية؛
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من تاريخ الاستغلال (لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة الصغيرة من تخفيض جبائي بـ:

¹ منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛
- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛
- 25% خلال السنة الثالثة.

المطلب الثاني: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-

تسهر الوكالة على تقديم خدمات لحاملي المشاريع وفق لشروط يجب أن يتضمنها الملف المودع والمذكورة سابقا وهذا حتى يتم قبوله وتمويله، والجدول (6-3) التالي يبين حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-، من الملفات إجمالي الملفات المودعة والمقبولة وحتى الممولة من قبل الوكالة.

جدول رقم: (6-3): الملفات المودعة والمقبولة والتمويل من طرف الوكالة-فرع ميلة- خلال الفترة 2008-2013.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1403	1049	10879	842	574	566	الملفات المودعة
1111	1290	5380	757	428	412	الملفات المقبولة
1186	2115	740	528	406	160	الملفات الممولة
3830418505	5374393677	2057068468	1152738729	907228054	385293000	مجموع مبالغ الاستثمارات "دج"

المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-.

يظهر لنا من الجدول (6-3) بأن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تستقبل عدد لا بأس به من ملفات الشباب الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة، حيث نلاحظ أن عدد الملفات المودعة سنة 2008 كان 566 ملف مودع وهي في زيادة مستمرة إلى أن بلغت 1403 ملف مودع نهاية سنة 2013، إلا أن عدد الملفات المودعة على مستوى الوكالة لا يعني بالضرورة سيتم قبولها ثم تمويلها فيما بعد فإذا أخذنا سنة 2011 كسنة مثال أين بلغ عدد الملفات المودعة ذروه بـ 10879 ملف مودع نجد أن 5380 ملف

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فقط تم قبوله، ولسبب أو آخر يتم فيما بعد إقصاء ملفات أخرى ولا تدخل حيز التمويل حيث تم تمويل 740 ملف من قبل الوكالة بغلاف مالي إجمالي قدر ب 2057068468 دج.

كما ساهمت الوكالة من خلال تمويلها ودعمها للمؤسسات في خلق نسيج اقتصادي متنوع، والجدول (7-3) يبين لنا القطاعات الممولة من قبل الوكالة:

جدول رقم (7-3): القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة خلال الفترة 2008-2013.

عدد الملفات الممولة من قبل الوكالة						
2013	2012	2011	2010	2009	2008	
574	603	230	139	105	48	قطاع الخدمات
49	24	24	44	43	20	الحرف
189	133	128	81	55	18	قطاع الزراعة
119	1150	216	83	77	14	قطاع النقل
151	111	68	82	51	25	قطاع الصناعة
57	66	58	83	44	13	قطاع الأشغال العمومية
47	28	16	16	31	22	المهن الحرة
1186	2115	740	528	406	160	المجموع

المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة.

أما الجدول (7-3) فيبين لنا مساهمة الوكالة في تمويل المؤسسات في قطاعات مختلفة فمن مجموع الملفات الممولة سنة 2008 والبالغ عددها 160 ملف كان لقطاع الخدمات الحصة الأكبر ب 48 ملف ممول يليها قطاع الصناعة ب 25 ملف ممول ثم المهن الحرة ب 22 ملف ممول وفي المرتبة الأخيرة قطاع الأشغال العمومية ب 13 ملف ممول، كما نلاحظ من الجدول أن قطاع النقل افتك الصدارة من حيث الملفات الممولة متفوقا على قطاع الخدمات وهذا لعام 2012 حيث بلغ عتبة 1150 ملف ممول، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على اقتصاد الولاية بصفة عامة.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فعدد الملفات في كل القطاعات في تزايد من سنة لأخرى بدرجات متفاوتة وهذا ما يدل على أن الوكالة تلعب دورها كما يجب من أجل دعم الشباب البطال في تطوير مشاريعهم وتحقيق رغباتهم، وهذا ما يؤثر بشكل إيجابي على خلق القيمة المضافة المرجوة لإقليم الولاية بالدرجة الأولى و على المستوى الوطني بدرجة أقل.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لقرض مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع ميلة-

تطرقنا فيما سبق حول تعريف ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم ومرافقة الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية، وفي هذا الإطار اخترنا مشروع لشاب مستثمر استفاد من دعم الوكالة في إطار التمويل الثلاثي، أي يتم هذا التمويل بين ثلاثة أطراف:¹

✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

✓ الشاب حامل المشروع؛

✓ البنك.

تقدم السيد (س،ف) يحمل شهادة في النجارة إلى فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة- من أجل إنشاء مشروع في هذا المجال والاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الوكالة سواء في مرحلة الإنشاء أو بعد توسيع مشروعه، حيث أودع السيد (س،ف) ملفه بتاريخ 15-04-2010 متضمن الوثائق التالية:

- شهادة عدم الإخضاع للضريبة؛

- نسخة من شهادة التعريف الوطنية؛

- وثائق التأهيل المهني: شهادة خاصة بالنجارة؛

- بطاقة الإقامة؛

- نسخ من شهادة الميلاد الأصلية؛

- الفواتير الشكلية للعتاد والتجهيزات؛

¹ مقابلة مع إطار تكوين لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع ميلة-.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- كشف تقديري للتأمين عليه؛

حصل بعدها صاحب المشروع على وصل الإيداع بنفس التاريخ.

1- تقديم المشروع:

معلومات عامة:

✓ طبيعة تمويل المشروع: تمويل ثلاثي؛

✓ موقع المشروع: ميلة؛

✓ وضعية تقديم المشروع ومدة انجازه: الانطلاق بعد استلام العتاد؛

✓ المساعدات المتحصل عليها أو المرجوة: قرض بدون فائدة ANSEJ، وقرض بنكي بفائدة مخفضة؛ بالإضافة إلى الامتيازات الضريبية والشبه ضريبية الممنوحة في إطار تشغيل الشباب؛

✓ أثر المشروع على المخطط الاقتصادي: خلق قيمة مضافة والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية؛

✓ أثر المشروع على المحيط : خلق مناصب شغل والنهوض بالقطاع الحرفي الصناعي؛

✓ عدد مناصب الشغل المحتملة: ثلاثة (3) عمال عند بداية العمل.

2- المنتج والسوق:

أ- المنتج: أعمال النجارة الخشبية وما شابهها.

- وصف دقيق للمنتج: الأبواب والنوافذ، الأثاث...

- استعمال ثانوي للمشروع: تركيب الأبواب والنوافذ؛

- أجزاء المنتج: مقاعد (كراسي) صغيرة.

ب- السوق:

- خصائص الطلب في السوق: طلب معتبر؛

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- خصائص العرض الحالي والمستقبلي: عرض حالي غير كافٍ، ولا يلبي احتياجات الطلب، يستدعي دعمه مستقبلاً؛

3- السياسة والوسائل التجارية:

- الأهداف التجارية: تحقيق أقصى الأرباح وتسديد الديون؛
- الزبائن: المواطنين العاديين، مؤسسات المقاوله؛
- سياسة المنتج: إنتاج أحسن نوعية حسب حاجة السوق؛
- سياسة الأسعار: حسب أسعار الإنتاج والمنافسة في السوق؛
- سياسة التوزيع: محلي؛
- سياسة الاتصال: مباشرة، شهرة المحل.

4- وسائل الإنتاج والتنظيم:

- الوسائل البشرية: الخبرة الموجودة لدى الأشخاص العاملين؛
- الأراضي والبنائات: محل ذو ملكية شخصية؛
- عتاد الاستغلال: تمثل في ثلاثة (3) آلات، بمجموع إجمالي قدر ب 1480000,00 دج.
- الموردون:
- يوضح إذا كان المنتج عادي أو شائع في السوق أو مصنوع تحت الطلب.
- ملاحظات:
- الكفالة المحتملة والضمانات المقترحة:
- أ- الكفالة:
- التسمية:
- العنوان:
- الشكل القانوني:

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- طبيعة العمل:
- طبيعة الحماية:
- ب- الضمانات المقترحة:
- بالنسبة للقرض البنكي: رهن تجهيزات المشروع والاشتراك في صندوق الضمان؛
- بالنسبة للقرض بدون فائدة: إمضاء السندات لأمر ورهن التجهيزات لصالح الوكالة في المرتبة الثانية.

الجدول رقم (8-3): هيكل الاستثمار

العناوين	الدفع بالعملة		المجموع بالدينار
	المبلغ	ف/بالدينار	الدفع بالدينار
النفقات الأولية			112000,00
الأراضي			
هياكل الإستقبال			
تجهيزات			1480000,00
الإنتاج			
الثانوي			
متنقل			
النقل			
الجمارك			
الضرائب والرسوم			
التهيئة المكتبية			
تركيب، تجارب			

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

61250,56	61250,56	مساهمة ص.ض
20000,00	20000,00	رأس المال العامل
1673250,56	1673250,56	المجموع

هام: تدرج الفواتير الشكلية للتجهيزات المستوردة أو المحلية.

5- هيكل الاستثمار:

- المساهمة الشخصية للمستثمر: 16732,5056 دج
- قرض بدون فائدة من طرف الوكالة: 485242,6624 دج
- قرض بنكي بفوائد مخفضة: 1171275,392 دج

الجدول رقم (9-3): تركيبة الاستثمار

البيان	التكلفة الابتدائية (دج)	التكلفة النهائية (دج)
مصاريف إعدادية	71033	132283,56
مساهمة رأس المال	61250,56	61250,56
مصاريف التأمين	21032,52	21032,52
مصاريف أخرى	00,00	00,00
أراضي	00,00	00,00
تجهيزات الإنتاج	1480000,00	1480000,00
تجهيزات محلية	1480000,00	1480000,00
تجهيزات مستوردة	00,00	00,00
مصاريف النقل	60967,00	60967,00
المجموع	1673251,28	1673251,28

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (10-3): التركيبة المالية

المبلغ (دج)	نسبة المساهمة	البيان
16732,5056	%01	المساهمة الشخصية
16732,5056	%01	نقدية
00,00	%00	عينية
485242,6624	%29	قرض الوكالة
1171275,392	%70	القرض البنكي
1673250,56	%100	المجموع

- المساهمة الشخصية: $1673250,56 * 1\% = 16732,5056$ دج
- قرض الوكالة: $1673250,56 * 29\% = 485242,6624$ دج
- القرض البنكي: $1673250,56 * 70\% = 1171275,392$ دج
- مجموع القروض: $16732,5056 + 485242,6624 + 1171275,392 = 1673250,56$ دج

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (11-3): إهلاك القرض البنكي

البيان	السنة الأولى					مبلغ القرض (دج)
	السنة الثانية					مدة القرض
	السنة الثالثة					نسبة الفائدة البنكية
	السنة الرابعة					نسبة التخفيض
البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	
قسط الإهلاك السنوي	234255,0784	234255,0784	234255,0784	234255,0784	234255,0784	
باقي التسديد	1171275,392	937020,3136	702765,2352	468510,1568	234255,0784	
الفوائد البنكية	70276,52352	56221,218816	42165,914112	28110,609408	14055,304704	
الفوائد البنكية بعد التخفيض	35138,26176	28110,6094	21082,95705	14055,3047	7027,65235	
فوائد مسددة	35138,26176	28110,6094	21082,95705	14055,3047	7027,65235	
المساهمة السنوية فيض	409946,3872	327957,1097	245967,8732	163978,5548	81989,27744	
مجموع المساهمات	1229839,202	48				

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شرح الجدول:

قسط الإهلاك السنوي = مبلغ القرض / مدة القرض

$$\text{قسط الإهلاك السنوي} = 1171275,392 / 5 = 234255,0784$$

باقي التسديد للسنة الثانية = باقي التسديد للسنة 1 - قسط الإهلاك

$$\text{باقي التسديد للسنة الثانية} = 1171275,392 - 234255,0784 = 937020,3136$$

الفوائد البنكية = باقي التسديد * الفائدة البنكية

$$\text{الفوائد البنكية} = 1171275,392 * 6\% = 70276,52352$$

الفوائد البنكية المخفضة = الفوائد البنكية * نسبة التخفيض

$$\text{الفوائد البنكية المخفضة} = 70276,52352 * 50\% = 35138,26176$$

المساهمة السنوية في صندوق الضمان = باقي التسديد * نسبة الاشتراك

$$\text{المساهمة السنوية في صندوق الضمان} = 1171275,392 * 35\% = 409946,3872$$

$$\text{مجموع المساهمات} = 409946,3872 + 327957,10976 + 245967,8732$$

$$1229839,20248 = 81989,27744 + 163978,55488$$

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (12-3): الميزانية الافتتاحية

الأصول	المبلغ (دج)	الخصوم	المبلغ (دج)
<u>الاستثمارات</u>		أموال خاصة	16732,5056
مصاريف أولية	132283,56	<u>ديون الاستثمار</u>	
تجهيزات الإنتاج	1480000,00	القرض البنكي	1171275,392
<u>الحقوق</u>		قروض أخرى	485242,6624
الصندوق	60967,00		
المجموع	1673250,56	المجموع	1673250,56

الجدول رقم (13-3): جدول حسابات النتائج

بالدينار الجزائري

البيان	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
مبيعات بضاعة					
بضاعة					
مستهلكة					
الهامش الإجمالي	00,00	00,00	00,00	00,00	00,00
إنتاج مباع	2200000,00	2270000,00	2315120,00	2352650,00	2400000,00
أداء خدمات	00,00	00,00	00,00	00,0	00,00
مواد ولوازم	65000,00	68100,00	70000,00	73250,00	78250,00
مستهلكة					
خدمات	40000,00	43000,00	46000,00	46500,00	47500,00
مصاريف النقل	25000,00	27000,00	29000,00	30000,00	32000,00

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	مصاريف الكراء
7000,00	6000,00	4000,00	2000,00	00,00	مصاريف الصيانة والإصلاح
8500,00	10500,00	13000,00	14000,00	15000,00	خدمات أخرى
2274250,00	2232900	2199120,00	2158900,00	2095000,00	القيمة المضافة
648000,00	648000,00	612000,00	612000,00	576000,00	مصاريف العاملين
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	مصاريف مختلفة
21032,52	21032,52	21032,52	21032,52	21032,52	مصاريف التأمين
67634,62	66308,45	65008,28	63733,61	62483,93	مصاريف أخرى
330446,812	324438,4616	00,00	00,00	00,00	ض.رسوم
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	الدفع الجزافي
48000,00	47053,00	00,00	00,00	00,00	TAP
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	الحقوق الجمركية
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	ضرائب ورسوم أخرى
38680,53	77361,06	116041,59	154722,12	386805,30	مصاريف مالية

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مخصصات الإهلاك	296000,00	296000,00	296000,00	296000,00	296000,00
أعباء الاستغلال	1449794,482	1480193,491	1110082,39	1147488,25	1342321,75
النتيجة الخام للاستغلال	824455,518	752706,509	1089037,61	1011411,75	752678,25
الضريبة على أرباح الشركات	247336,6554	225811,9527	00,00	00,00	00,00
النتيجة الصافية للاستغلال	577118,8626	526894,5563	1043037,61	968411,75	712678,25
التدفق النقدي الصافي	873118,8626	822894,5563	1339037,61	1264411,75	1008678,25
التدفق النقدي المتجمع	5308141,029	4435022,166	3612127,61	2273090	1008678,25
VAN					2832191,218

حسابات الجدول:

• القيمة المضافة = إنتاج مباع - مواد ولوازم مستهلكة + أداء خدمات - خدمات

القيمة المضافة = 40000,00 - 00,00 + 65000,00 - 2200000,00

القيمة المضافة = 2095000,00 دج

• خدمات = مصاريف النقل + مصاريف الكراء + مصاريف الصيانة والإصلاح + خدمات أخرى

خدمات = 15000,00 + 00,00 + 00,00 + 25000,00

خدمات = 40000,00 دج

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- النتيجة الخام للاستغلال = القيمة المضافة - أعباء الاستغلال

$$1342321,75 - 2095000,00 = \text{النتيجة الخام للاستغلال}$$

$$\text{النتيجة الخام للاستغلال} = 752678,25 \text{ دج}$$
 - النتيجة الصافية للاستغلال = النتيجة الخام للاستغلال - الضريبة على أرباح الشركات

$$00,00 - 752678,25 = \text{النتيجة الصافية للاستغلال}$$

$$\text{النتيجة الصافية للاستغلال} = 752678,25 \text{ دج}$$
 - التدفق النقدي الصافي = النتيجة الصافية للاستغلال + مخصصات الاهتلاك للسنة المالية + مخصصات أخرى

$$00,00 + 296000,00 + 712678,25 = \text{التدفق النقدي الصافي}$$

$$\text{التدفق النقدي الصافي} = 1008678,25 \text{ دج}$$
 - $$VAN = [\sum_{i=1}^n CF(1+t)^{-i}] - I_0$$

$$VAN = [1008678,25(1+0,06)^{-1}] + [1264411,75(1+0,06)^{-2}] + [1339037,61(1+0,06)^{-3}] + [822894,5563(1+0,06)^{-4}] + [873118,8626(1+0,06)^{-5}] - 1673250,56$$

$$VAN = 2832191,218 \text{ دج}$$
- CF: التدفق النقدي الصافي
- VAN: القيمة الحالية الصافية
- التعليق على جدول حسابات النتائج:**
- بما أن المؤسسة إنتاجية وليست تجارية فهي لا تحقق هامش إجمالي بل تحقق قيمة مضافة؛
 - الأرقام والمعطيات موضوعة بشكل تقديري وقريبة من الواقع، وهذا حتى تكون للدراسة نوع من المصادقية؛

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- نلاحظ من خلال الجدول تحقيق نتيجة إيجابية بـ 712678,25 دج في السنة الأولى وهو مبلغ لا بأس به مما يدل على أن المشروع بإمكانه تحقيق إيرادات أكبر في السنوات التالية؛
- يعتبر VAN من المؤشرات المعتمدة لدى الوكالة والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار قبول أو رفض المشروع؛
- من خلال الدراسة السابقة للمشروع وبالنظر تكلفة هذا المشروع إجمالاً والمقدرة بـ 1673250,56 دج، وقيمة الـ VAN قدرت بـ 2832191,218 دج نستنتج أن الـ VAN يغطي تكلفة المشروع وحقق إيرادات وبالتالي يمكن تجسيده على أرض الواقع، وهكذا أقرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل بمنح المستثمر (س.ف) لشهادة التأهيل والتي تثبت فعالية وجدوى المشروع وتأهيله للاستفادة من إعانة الوكالة، وبالتالي تم قبوله.

الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والدور الذي يمكن أن تلعبه في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وذلك بالنظر إلى الأهداف والأهمية التي أنشأت من أجلها، وكذا الإنجازات المحققة إلى حد الآن.

حيث تعرضنا بصفة عامة إلى الوكالة من حيث نشأتها، والمهام التي أسندت إليها منذ انطلاقتها، إضافة إلى هيكلها التنظيمي، كما تطرقنا إلى الخطوات أو المراحل الموضوعة من طرف الوكالة من أجل الشباب المستثمر الراغب في إنشاء مؤسسته الخاصة في إطار الوكالة، والإجراءات الخاصة بمتابعة هذا المشروع أو هذه المؤسسة.

كما تم عرض مختلف صيغ التمويل التي تطرحها الوكالة للشباب، إضافة إلى مختلف الامتيازات والإعانات التي تقدمها الوكالة للشباب المستثمر سواء في مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستغلال، وكذا الشروط الموضوعة التي يجب أن توفرها في الشاب المستثمر. ومن ذلك تطرقنا إلى بعض الأرقام التي وصلت إليها الوكالة من تمويل للمشاريع على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي بولاية ميلة.

وأخيرا قمنا بإجراء دراسة ميدانية على فرع وكالة ميلة للتعرف على الدور الكبير الذي تلعبه هذه الوكالة في دعم الشباب البطال، ورغم التحسن الطفيف لمسنا بأن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، حيث لاحظنا وجود فارق بين الأهداف المسطرة من طرف الوكالة وما تحققه على أرض الواقع. وقمنا في النهاية بدراسة تطبيقية لقرض مقدم من طرف وكالة فرع ميلة وذلك في صورة نموذج لكيفية عمل جهاز الوكالة في منح موافقتها لتمويل ملف الشباب الراغب في الاستفادة من خدمات الوكالة.

الخلاصة

الخاتمة:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان بجوانبه، يمكننا أن نستعرض العديد من النتائج التي خرجنا بها جراء دراستنا لهذا البحث، كما استخلصنا للعديد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تقديم إضافات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللإقتصاد الجزائري، كما ظهر من خلال الدراسة الحاجة لدراسة عدد من الموضوعات بتعمق أكثر في البحوث المستقبلية. وقبل كل هذا سنقوم بعرض اختبار لفرضيات الدراسة الموضوعية سابقا.

1. اختبار فرضيات الدراسة:

يمكننا إجراء اختبار لفرضيات الدراسة كما يلي:

- فيما يخص الفرضية الأولى؛ فقد تم التأكد من صحتها على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم فعلا في تحقيق التنمية المحلية من خلال توسيع وتنويع النسيج الاقتصادي للمنطقة، وتحارب بعض الآفات الاجتماعية من خلال توفيرها لمناصب الشغل، تواجهها عوائق عديدة أبرزها التمويل؛
- أما الفرضية الثانية؛ فقد تم التأكد من صحتها حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا صعوبات في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل في المراحل الأولى من نشأتها، بسبب شدة المخاطر وعدم تماثل المعلومات؛
- أما فيما يخص الفرضية الثالثة؛ فتم التأكد من صحتها، فالشباب المستثمر حقا ينظر للوكالة على أنها مصدر للتمويل بالدرجة الأولى نظرا للامتيازات التي تمنحها الوكالة والدعم المعنوي من خلال مرافقة الشباب قبل ومرحلة الاستغلال؛
- وتم التأكد من صحة الفرضية الرابعة؛ فالجزائر توفر للشباب مجموعة من أجهزة الدعم والمرافقة قبل وبعد الإنشاء على غرار CNAC,FGAR,ANDIANSEJ؛
- كما تم التأكد من صحة الفرضية الخامسة؛ فالوكالة تمنح امتيازات خاصة للمستثمرين في مقدمتها القرض الممنوح بدون فائدة وخاصية المرافقة والدعم الاستشاري.

2. نتائج الدراسة والتوصيات:

بعد الدراسة وتحليل الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج، واستخلصنا العديد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وسنستعرض فيما يلي أبرز النتائج والتوصيات.

❖ أهم نتائج الدراسة:

✓ تتعدد تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دول العالم كل حسب ظروفه الإقتصادية والاجتماعية؛

✓ تعتبر المرافقة من الآليات الجديدة والمبتكرة لمساعدة حاملي المشاريع الاستثمارية نظرا للحوافز المادية والمعنوية الناتجة من هيئات المرافقة؛

✓ تتخذ المرافقة عدة أشكال وأنواع تهدف كلها إلى التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف الشباب المستثمر؛

✓ يعتبر مشكل الحصول على التمويل أهم مشكل يعترض الشاب عند رغبته في إنشاء مؤسسته الصغيرة خصوصا في مرحلة الانطلاق نظرا لخصوصية هذه المرحلة؛

✓ من أهم وظائف هيئات الدعم هو مساعدة المشاريع في الحصول على التمويل اللازم في انطلاق وتوسيع المشروع، وهي المهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

✓ لمسنا من الدراسة الميدانية ضعف عمليات الإعلام من الوكالة على مستوى المدارس والجامعة ومراكز التكوين، كما لمسنا ضعف المتابعة مما يعرض مشاريع بعض الشباب إلى الخطر ومنه ضياع المال العام؛

✓ للقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة للشباب المستثمر دور كبير في تحقيق نتائج إيجابية حيث يتم تسديد الديون في الآجال المحددة؛

❖ توصيات:

✓ ضرورة وضع خطة طويلة الأجل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فأكثر في الجزائر؛

✓ إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق أفضل مردود وبالتالي التخفيف من حدة العراقيل التي تقف في وجهها؛

✓ توفير الدعم والتدريب اللازم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المراحل؛

✓ إنشاء بنك خاص تابع للدولة يختص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل فكرة البنوك الإسلامية التي من شأنها زيادة الإقبال على إنشاء هذا النوع من المؤسسات؛

✓ التركيز على جانب الإعلام والتوجيه على مستوى الوكالة التي تعتبر أولى عناصر المرافقة؛

✓ ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية وإزالة العراقيل التي تواجه حاملي المشاريع أثناء محاولة إنشاء مشاريعهم؛

✓ العمل على تعاون وتنسيق أكثر بين هيئات الدعم لذليل المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد إيجاد حلول جديدة لها؛

✓ رفع سقف التمويل الممنوح من قبل الوكالة من أجل فتح آفاق جديدة للشباب الراغبين في الاستثمار؛

✓ على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أخذ الوقت الكافي عند دراستها لملفات المشاريع قبل أن توافق عليه، والابتعاد من المحسوبية.

3. مجالات البحث المستقبلية:

• دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة-دراسة حالة الجزائر-؛

• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة.

"تمت بحمد الله"

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

أ. باللغة العربية:

1. أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
2. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
3. رايح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
4. فتحي سيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية "مصر"، 2005.
5. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان "الأردن"، 2002.
6. محمد هيكمل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2003.
7. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2007.

II. باللغة الفرنسية:

1. Nadine Levratto, les PME-définition, rôle économique, et politiques publiques-, groupe de Boecks.a, 1^{er} édition, Belgique, 2009.

ثانياً: المجلات

1. إسماعيل بوخاوة وسمراء دومي، المؤسسات الاقتصادية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 06، جوان 2002.
2. بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، سبتمبر 2005.
3. بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 22، العدد 02، جامعة دمشق سوريا، 2006.

4. حكيم شبوطي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.
5. رامحريد ورايح خوني، منطق التدرج في مصادر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38-39، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
6. رحيم حسين، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 03، 2008.
7. سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 11، ماي 2007.
8. السعيد بربيش، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة شركة SOFINANCE-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05، 2007.
9. سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة تقسيمية لبرنامج ميدا-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، بدون عدد، سبتمبر 2011.
10. شوقي جباري ومصطفى قمان، السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مجلة التنظيم والعمل، العدد 5، الجزائر.
11. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 03، 2004.
12. الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الواقع والمعوقات -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، 2011.
13. عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2002.
14. عبد الفتاح بوخمموصندر قسايب، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 03، 2011.
15. كمال عياشي، دراسة واقع الاستثمارات الخاصة الصناعية بالجزائر واتجاهاتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 14، جوان 2006.

16. محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل تمويلها-دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، الجزائر، 2004.

17. محمد المرسي لاشين، تحربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة الأزهر مصر، 2004.

18. مليكة زغيب، استخدام قرض الإبحار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة.

19. ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد 18، مارس 2010.

20. نوال بن عمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، 2012.

ثالثا: المداخلات في المؤتمرات والملتقيات

1. أبو بكر نعرور وآخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 5 و 6 ماي 2013.

2. أحمد بوسهمين وفراجي بلحاج، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي: 24 و 25 أفريل 2006.

3. أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 17 و 18 أفريل 2006.

4. حدة رايس وفطيمة الزهرة نوي، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة-دراسة حالة الجزائر-، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012.

5. رامي حريد ورابح خوني، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول: الضمانات القانونية للاستثمار في دول المغرب العربي، 2015.

6. زكرياء مسعودي وصالح حميداتو، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 18 و 19 أبريل 2012.
7. السعيد بريش وسارة طبيب، دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18 و 19 أبريل 2012.
8. سليمة غدير أحمد وعكاشة سلمى كحيلي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قاصدي مرباح ورقلة، يومي: 18 و 19 أبريل 2012.
9. سمير سحنون وشعيب بونوة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 17 و 18 أبريل 2006.
10. الشريف ربحان وريم بونواله، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي: 18 و 19 أبريل 2012.
11. شريف غياط، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في التنمية، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
12. عبد الله بلوناس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 17 و 18 أبريل 2006.

13. عبد الله غالم وحنان سبع، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني حول، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي، 2013.
14. فوزي فتات وعبد النور قمار عمراني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختبار استراتيجي للتنمية الإقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي: 17 و18 أبريل 2006.
15. كمال عياشي، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، من 25-28 ماي 2003.
16. محمد الأخضر قريشي وآخرون، التمويل الإسلامي كتوجيه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - نظرة استشرافية لاستخدام أموال الوقف والزكاة، ملتقى وطني حول: إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 أبريل 2012.
17. محمد بوهزة والطاهر بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - حالة المشروعات المحلية بسطيف -، دورة تدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، من 25-28 ماي 2003.
18. محمد ناصر حميداتو والعبد غربي، إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 18 و19 أبريل 2012، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
19. مناور حدادة، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006.

20. منصور بن اعمارة، المؤسسات الصغيرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، من 25-28 ماي 2003.

21. ناصر سليمان ومحسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011.

22. ياسين العايب، دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 18 و 19 أفريل 2012.

رابعا: المذكرات الجامعية

1. أحمد عزيزي عكاشة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012-2013.

2. آسيا قاسيمي، تحليل الضمانات، في تقسيم حدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.

3. جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

4. حليلة الحاج علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة ولاية قسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

5. خالد طالبي، دور القرض الإبحاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

6. رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

7. رضا زهواني، تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006-2007.
8. زينب دليوح، عمالة المرأة في إطار الاستفادة من القرض المصغر وأثرها على مكانتها داخل الأسرة-دراسة حالة ميدانية عن عمالة المرأة في البيت نموذجاً بمدينة الحلفة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، 2012-2013.
9. سعيد لهواري، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة نظرية وتطبيقية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، 2006-2007.
10. سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية بقسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
11. شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.
12. صندرقسايبى، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع قسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
13. عائشة مصباح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطويرها - دراسة تحليلية لبعض المؤسسات بولاية قسنطينة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2004-2005.
14. عبد الحكيم عمران، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007.
15. عياشة عثمانى، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة سيتيفيس للمشروبات بولاية سطيف-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.

16. محمد صالح زويطة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
 17. محمد قوجيل، تقسيم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار فرع ورقلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007-2008.
 18. موسى جديدي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي-حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.
 19. نسرين غيتي، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة-دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بقسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.
 20. ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
 21. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جانفي 2005.
- خامسا: الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر في 11 نوفمبر 2002.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 05 الصادر في 30 جانفي 2008.

سادسا: المنشورات

1. منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع ميله-.

سابعا: مواقع الإنترنت

1. www.andi.dz
2. www.angem.dz
3. www.elmouwatin.dz

الملاحق

الملحق رقم (1): تقديم للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



Agence Nationale de Soutien à L'Emploi des Jeunes ANSEJ

L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes est une institution à caractère public, placée sous la tutelle du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale.

L'ANSEJ met en œuvre un dispositif fondé sur une approche économique visant l'accompagnement des jeunes chômeurs pour la création et l'extension de micro-entreprises de production de biens et de services.

Elle développe des actions de promotion de l'esprit entrepreneurial et accorde des aides financières et avantages fiscaux durant toutes les étapes de l'accompagnement.

Dans ce cadre, l'ANSEJ agit en coordination avec les banques publiques et tous les acteurs sur le plan national et local.

Conditions d'éligibilité

- Etre âgé entre 19 à 40 ans.
- Avoir une qualification professionnelle en relation avec le projet.
- Etre chômeur.
- Mobiliser un apport personnel d'un niveau correspondant, déterminé selon l'estimation du projet.

Les étapes de l'accompagnement

Idées de projet- Accueil et orientation – Elaboration du projet – Validation du projet par le comité de Sélection, de Validation et de Financement des projets (CSVF) – Accord bancaire – Formation du porteur de projet – Démarrage de l'activité – Suivi de l'activité.

Siège sociale : 08, Rue Arezki Benbouzid -El Annassers- Alger

Tel : 021.67.82.35/021.67.82.36

Fax : 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz



المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الملحق رقم (2): محضر الخرجة الميدانية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

فروع ولاية ميلة
مصلحة المتابعة ، التحصيل و المنازعات
رقم : 2016/4301/

محضر خرجة ميدانية

بتاريخ ... / ... / 2016 ، قمنا نحن السيد : ، بخرجة ميدانية الى المقر الاجتماعي للمؤسسة المصغرة للـ
في نشاط ابن عاينا ما يلي :

- المؤسسة في حالة نشاط : ☐ نعم ☐ لا ☐ - عدد العمال الحقيقي : ☐
- المقر الاجتماعي للمؤسسة مغلق : ☐ نعم ☐ لا ☐
- تغيير المقر : ☐ نعم ☐ لا ☐
- العتاد المخصص للنشاط : ☐ موجود ☐ غير موجود ☐
- وضعية العتاد : ☐ جديد ☐ مهترء ☐
- البريد الإلكتروني : ☐ - رقم الهاتف : ☐
- الرهن الحيازي للعتاد و تجهيزات المشروع : ☐ نعم ☐ لا ☐
- رهن المركبات : ☐ نعم ☐ لا ☐
- تسديد قرض البنك : ☐ نعم ☐ لا ☐
- تسديد قرض الوكالة : ☐ نعم ☐ لا ☐ - عدد الأقساط المتبقية : ☐
- تسديد اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الغير اجراء : ☐ نعم ☐ لا ☐
- الاستفادة من قرار منح الامتيازات الضريبية في مرحلة الاستغلال : ☐ نعم ☐ لا ☐

ملاحظة :



فرع ميلة
حي بو الطوط - المجمع الإداري 45 مكتب
Tél: 031-47-55-12 Fax: 031-57-55-77
email : ansej.mila.2014@gmail.com / mila@ansej.dz / Site web : www.ansej.org.dz

المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الملحق رقم (3): صيغة التمويل الثنائي



Ministère du Travail, de L'Emploi et de la Sécurité Sociale
Agence Nationale de Soutien à L'Emploi des Jeunes

Création micro-entreprise avec financement MIXTE

Le montage financier

Le montage financier dans la formule de financement mixte est constitué de :

- 1 - L'apport personnel du jeune promoteur
- 2 - Un prêt non rémunéré de l'ANSEJ (PNR)

Structure financière du financement mixte

Niveau 1

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel
Jusqu'à 5.000.000 DA	29%	71 %

Niveau 2

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel
De 5.000.001 DA à 10.000.000 DA	28 %	72 %

Avantages fiscaux

La micro-entreprise bénéficie des avantages fiscaux suivants :

a. Phase réalisation :

- Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur les acquisitions immobilières.
- Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro-entreprises.

b. Phase exploitation

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions; (Pour une période de trois (03) ans ou six (06) ans pour les hauts plateaux et les zones spécifiques, et dix (10) ans pour le sud).
- Exonération de la caution de bonne exécution pour les artisans et micro- entreprises lorsqu'ils interviennent dans la restauration des biens culturels.
- Exonération totale de l'impôt forfaitaire unique (IFU), à compter de la date de sa mise en exploitation; (Pour une période de trois (03) ans à partir du démarrage de l'activité ou six (06) ans pour zones spécifiques, et dix (10) ans pour le sud).
- Prorogation de deux (02) années de la période d'exonération lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins trois (03) employés pour une durée indéterminée.
- A la fin de la période d'exonération de l'impôt forfaitaire unique (IFU), la micro entreprise bénéficie d'un abattement fiscal de :

70 % durant la première année d'imposition
50 % durant la deuxième année d'imposition
25 % durant la troisième année d'imposition



Siège sociale : 08 , Rue Arezki Benbouzid
-El Annassers- Alger



Tel : 021 .67.82.35/021.67.82.36



Fax : 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz



المصدر : منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الملحق رقم (4): صيغة التمويل الثلاثي



Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

Création micro-entreprise avec financement TRIANGULAIRE

Le financement triangulaire

Le financement triangulaire est un financement dit(tripartite) qui engage le promoteur, la banque et l'ANSEJ, ce type de financement est constitué comme suit :

- 1- L'apport personnel des jeunes promoteurs.
- 2- Le prêt non rémunéré de l'ANSEJ (PNR).
- 3- Le crédit bancaire dont les intérêts sont bonifiés à 100% et qui est garanti par le Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risques/ Crédits Jeunes Promoteurs.

La structure financière du financement triangulaire

Niveau 1

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel	Crédit bancaire
Jusqu'à 5.000.000DA	29%	1 %	70 %

Niveau 2

Montant de l'investissement	Prêt non rémunéré (ANSEJ)	Apport personnel	Crédit bancaire
De 5.000.001 DA à 10.000.000 DA	28%	2 %	70 %

La bonification des taux d'intérêts

La bonification du taux d'intérêt du crédit bancaire est de 100% pour tous les secteurs d'activités (taux d'intérêt 0%).

Aides financières

Trois autres PNR supplémentaires sont accordés aux jeunes promoteurs:

- PNR véhicule-atelier =500.000 DA pour les diplômés de la formation professionnelle .
- PNR loyer jusqu'à 500.000 DA d'aide au loyer .
- PNR cabinet groupé jusqu'à 1000.000 DA d'aide au loyer pour les universitaires (médecins, avocats...) pour la création de cabinets groupés .

Avantages fiscaux

La micro-entreprise bénéficie des avantages fiscaux suivants :

a. Phase réalisation :

- Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les biens d'équipement importés entrant directement dans la réalisation de l'investissement.
- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur les acquisitions immobilières.
- Exonération des droits d'enregistrement sur les actes constitutifs des micro- entreprises.

b. Phase exploitation

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions.
(Pour une période de trois (03) ans ou six (06) ans pour les hauts plateaux et zones spécifiques , et dix (10) ans pour le sud)
- Exonération de la caution de bonne exécution pour les artisans et micro- entreprises lorsqu'ils interviennent dans la restauration des biens culturels.
- Exonération totale de l'impôt forfaitaire unique (IFU), à compter de la date de sa mise en exploitation.
(Pour une période de trois (03) ans , ou six (06) ans pour les zones spécifiques , et 10ans pour le sud)
- Prorogation de deux (02) années de la période d'exonération lorsque le promoteur s'engage à recruter au moins trois (03) employés pour une durée indéterminée.
- A la fin de la période d'exonération de l'impôt forfaitaire unique (IFU) , la micro entreprise bénéficie d'un abattement fiscal de :

70 % durant la première année d'imposition
50 % durant la deuxième année d'imposition
25 % durant la troisième année d'imposition

Siège sociale : 08 , Rue Arezki Benbouzid
-El Annassers- Alger
Tel : 021.67.82.35/021.67.82.36
Fax : 021.67.56.51/021.67.75.74



www.ansej.org.dz

المصدر: منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب